

٢١٦٤

ش ج

شرح السراجية ، تأليف الجرجاني ، علي بن محمد

٥٨١٦ هـ . بقلم محمد الحنبلي البنشني سنة ١١٠٩ هـ

٨٥ ق ١٩ س ١٥٠٢١ سم

نسخة رديئة ، خطها نسخ دقيق ، طبع .

الأعلام ١٥٩:٥ الأزهرية ١ : ٥٥٨

١- الفرائض ، الفقه الاسلامي وأصوله أ- المؤلف

بد الناسخ ج - تاريخ النسخ .

٦٥٤٤

Copyright © King Saud University



UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

عمادة شئون المكتبات

No. ..... الرقم

بسم الله الرحمن الرحيم  
في إحياء يومها  
والمعلمين  
والمعلمين

Copyright © King Saud University



المملكة العربية السعودية



UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

مكتبة جامعة الملك سعود قسم الظروفات

الرقم : ٦٥٤٤  
العنوان : ش. ٢ الراجحي  
المؤلف : الجرجاني، علي بن محمد - ٧٨١ هـ  
تاريخ النسخ : ١٤٠٩ هـ  
اسم الناسخ : محمد الحناي البني  
عدد الأوراق : ٨٥ - ٢  
ملاحظات : - - - - -

٢٤٩

Copyright © King Saud University



بسم الله الرحمن الرحيم

٤٩

صوابه  
الطبيعي

الحمد لله رب العالمين وصلي الله علي خير خلقه محمد وآله قال  
الامام سراج الملقب والدين محمد بن محمد بن عبد الله شقيق السجستاني  
الله مرقده بعد ما يمين بالبسملة الحمد لله رب العالمين حمد التاكير والصلوة  
علي خير البرية محمد وآله الطاهرين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلّموا  
الناس فانها نصف العلم كما رواه الفقيهاء والفرائض جمع فرضية وهي ما  
قدره الله تعالى في الميراث وانما جعل العلم بها نصف العلم اما لاختصاصها  
بأحد حالتي الانسانية وهي الممات دون سائر العلوم الدينية فانها تختص  
بالحيوة واما لاختصاصها بأحد سببي الملك من الضرورية دون الاختيارية  
بالشراء وقبول الهبة والوصية وغيرها واما للترغيب في تعلمها لكونها  
امورا مهمة وفي رواية الدارقطني تعلموا العلم وعلّموا الناس تعلموا  
وعلّموا الناس وعلي هذه الرواية قال الفرائض اما محمد  
بالنذر او علي ما فرضه الله تعالى علي عباده من التكاليف  
لمزيد الاهتمام ولا يبعد ان يجعل لفظ الفرائض في الاصطلاح  
الاعلام كالمناظر يقال في النسب فان  
قياسه في اصله ان يقال فرضي في  
اربعة مرتبة اي مقدم بعضها علي  
بالتبذير ولا تقتصر وذلك اما  
والمراد بالتر من خمسة تبذير وباق



# هذا كتاب شرح الشريعة في الفرائض

عبد الله  
عبد الله  
عبد الله

كانت الامم حرة الاصل لم يسارق اصله والاب معتوق ففي نبوت  
الاولاد بها اولادها لمولى الاب اختله في المتأخرين من علماء ديارنا رحمهم الله تعالى  
افتي منهم العلامة مديح الشيخ الاسلام محمد بن فرار السهمي مولانا خضر وصاحب  
الدرر والغر بعد موالده به فانه كتب على فتوى وردت عليه صودرا رجل  
خلف امه حرة اصلية واختا ومعتقة ان التركة كلها بين الام والاخت  
في من المصنوع وقارعة درر في تعليل له ان الولد يتبع الام في الورق والحرية  
وفي العرايين المسماة بالخاني المسعودي ايضا والبداعي بجيز الخيط للسرخسي  
شرح السجل لرشد الدين النيسابوري وكتب في ذلك رسالة مستقلة  
فتى تلميذ ابي اسفندي وسندي وسندي جنيد وقت زمانه ومفتي  
هواوانه الدارج الى مكة ربه المستعالي مولانا علي بن احمد بن محمد الخاني  
وزاده من فضله رحمة بان عليه وله رسالة كونى الاب  
مولى له من حرة اصلية لم يسارق اصله فاقى به جردا  
التركة كلها له بين المولى وله يعطى الجدا فاسد سني  
في ذكر مولانا صاحب الدرر في غرض ومسالمة  
حرة اصلية لا يكون على ولدها اولاد  
سالة فانه افتي على عليه في الور  
سلة ثم كعصر زمانا في الزمان والدر  
انفسه منه ويدله استاذ البشر  
بر محمد الهادي سعدني جوهر سقذ  
تناه فهو في هذه المسئلة موافق لصاحب  
عليه بانه الاولاد وعليه قلت في النفس

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع في الفرائض  
الشيخ الفاضل  
المرجع في الفرائض  
الشيخ الفاضل  
المرجع في الفرائض



صواب  
الطبيخ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله  
 الامام سراج الملة والدين محمد بن محمد بن عبد الرشيد السجواني  
 الله مرقده بعد ما يتبع بالبسملة الحمد لله رب العالمين حمد انكرين والحمد  
 على خير البرية محمد وآله الطاهرين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلّموا  
 الناس فانها نصف العلم كما رواه الفقيهاء والفرائض جميع فرضه وهي ما  
 قدر من السهام في الميراث وانما جعل العلم بنصف العلم اما لاختصاصها  
 باحدى حالتي الانسان وهي الممات دون سائر العلوم الدينية فانها تختص  
 بالحيوة واما لاختصاصها باحدى سببي الممات من الضرر من دون الاختيار  
 بالشراء وقبول الحبس والوصية وغيرها واما للترغيب في تعلمها لكونها  
 امورا مهمة وفي رواية الدارقطني تعلموا العلم وعلّموا الناس تعلموا  
 وعلّموا الناس وعلي هذه الرواية قال الفرائض امامنا  
 بالذکر او علي ما فرضه الله تعالى على عباده من التكليف  
 لمزيد الاهتمام ولا يبعد ان يجعل لفظ الفرائض في الاصطلاح  
 الاعمال كالانصار يقال في النسب فان  
 قياسه في اصله ان يقال فرضي قال  
 اربعة مرتبة اي مقدم بعضها على  
 بلاتيزير ولا تقتير وذلك اما با  
 والمرأة بالتر من خمسة تنزيروا

عليه ليس في حوته ما قيمته عشرة مثقالا فلنكن بما قيمته اقل او اكثر منها كما  
 في رواية اذ اكان له ثوب يلبيسه في الاعباد وافر يلبيسه بين اقرانه  
 وثالث يلبيسه في داره يكن بالثاني لانه الاول اعلى والثالث ادنى فالمتوسط  
 اولي وقال بعض قدماء مشايخنا يكن الرجل باليلبيسه في الجمع والاعيان  
 والمرأة بالتكسب لزيارة ابويها وكان الحسن البصري رحمه الله يقول  
 يعتبر الكفن باليلبيسه في اكثر الاوقات وانت ربه الفقير ابو جعفر وقال  
 ايضا اذ اكان عليه دين مستغرق فليز ما دانه وهو الثوب الذي عليه  
 مما ذكره من العدد وهو كفن النسب بل يكن كفن نفسه وهو للرجل  
 ثوبان جديان او عسيلات والمرأة ثلثة وتكسك في ذلك الثوب  
 من ان المديون اذ اكان له ثياب حسنة يلبسها في الاستعداد بها واما  
 قاضي وقصير الدين واشترى بالباية ثوبا ليغسله واذ لم يكن الميت تركه  
 عليه نفقته في حال حيوته وقال ابو يوسف كفن المرأة  
 حرافا لمحمد في التزويج قد انقطعت بالموت قال  
 قاضي خات الفتوي علي قول ابي يوسف واذ لم يكن  
 اوكه هو ايضا فقيرا فلفنه علي بيت المال  
 ليس مطلقا كما يشعر بعبارة الكتاب  
 تركه فانه مقدم علي تكفينه كالدين المتعلق  
 في سواه فيقضى منه دينه او لا وكذا الرث  
 في حوته مولاه ولما مال له غيره وكذا الحال



في المبيع المحبوس بالثمن اذا مات المشتري عاين اعني ادايه وفي العبد المأذون  
 اذا اخذه الديون ثم مات المولي وليس له مال سواه وكذا في الدار المأذون  
 فانه اذا اعطى الاجرة اولاً ثم مات الاجر صارت الدار رهناً بالاجرة هل  
 ذكره الامام رضي الدين في نظم فرائضه وانما قدمت هذه الحقوق على التلقين  
 لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركته ثم يقضى ديونه من جميع ما يقع من ماله  
 اي ثم يبدأ بقضاء الديون من جميع ماله الباقية بعد تجهيزه وهذا هو الثاني  
 من الاربع وانما كانت قضاء الديون موفراً عن الكفن لانه باسره بعد وفاته  
 فيعتبر بلباسه في حيوته الا يرى انه يقدم على دينه اذا لا يبيع ما على الديون  
 من ثياب مع قدرته على الكسب ومقدما على الوصية وان قدم ذكرها عليه  
 في نظم الارب لما روي عنه علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال رايت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يدا بالدين قبل الوصية ثم التفت في تقديمها انما  
 الميراث في كونها مأخوذة بلا عوض فيشترى اخر اجها على الورثة  
 مظنة للتفريط فيها بخلاف الدين فان نفوسهم مطمئنة  
 ذكرها بعنا على اديها معه وتبينها على انها مثله في وجوب  
 اليه ولذلك جع بينهما بكلمة او للتنسوية وايضا  
 وليس في التركة وفاء بالكل فتقدمه على ما كان عليه  
 يجبر على ادايه في حال حيوته والوصية المأذون  
 الفرض اقوي وان كانت بفرض من فرائض  
 كالصلوة والصيام وحجة الاسلام والنذر والنفقة

هذه الوصية ايضا وان استويا في الفرض لانه يجبر على اداء الدين بالحبس  
 ولا يجبر على اداء شيء من تلك الفروض فالدين اقوي وان كانت بالتركه  
 التي تساوي الدين في الاجبار بالحبس على الاداء فالدين المذكور اقوي فان  
 القاضي اذا وجد من مال المديون ما يجانس الدين ياخذ به بلارضاه ويضعه  
 الى صاحبه وليس له ذلك في التركه وان ظفر بحبسها وايضا اذا اجتمع حق الله  
 وحق العباد في عين وقد ضاقت عن الوفاء بها يقدم حق العباد لاحتياجهم  
 مع استغناء الله تعالى وكرمه وتفصيل المقام ان الدين اذا كان للعباد فالباق  
 بعد تجهيز الميت ان وفيه فذلك وان لم يبق فان كان الغريم واحدا  
 يعطاه الباق وما يقع له على الميت ان شاء عفا وان شاء تركه الى دار الجزاء  
 وان كان مقددا فان كان الكل دين الصحة اعني ما كان ثابتا بالبين  
 اربا لا قراره زمان صحة او كان الكل دين المرض اعني ما كان ثابتا باقراره  
 في مرضه فانما يصرف الباقي اليهم على حسب مقدار ديونهم وان اجتمع الدينان  
 معا يقدم دين الصحة للكونه اقوي الا يرى انه محجى في مرضه مائة عن الميت  
 لقوله تعالى فلو اقرضه في نوعه ضعف واما اذا اقرض مرضه بدني علم ثبوت  
 وايضا انما هو لا يملك مال ملكه او استر ملكه كان ذلك الحقيقة  
 الفرائض اقوي من غير اقراره فلذلك سواه في الحكم وان  
 الفرائض اقوي من غير اقراره فان اوصى به الميت في حبس  
 الفرائض اقوي من غير اقراره فان اوصى به الميت في حبس  
 الفرائض اقوي من غير اقراره فان اوصى به الميت في حبس



عنه من الثلث لكل صلوة نصف صاع من بر وكذا للورث عند أبي حنيفة اذ قد  
عنه ان الورث فريضة وان فات صوم رمضان بمرض او سفر وتلك من  
بعد برية او اقامته ولم يقض حنومات واوصي بالطعام فعلى الورث ان  
يطعموا من الثلث لكل يوم نصف صاع من بر لما روي عنه انه عزم لما سئل  
عن ذلك قال ان مات قبل ان يطيق الصوم فلا سئل عليه فان اطاقه ولم  
يصم فليقضى عنه بعض بالطعام يدل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنهما  
ورفعوا للصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد فوجب الحمل على الاطعام  
لان الفدية تقوم مقام الصوم في حق الشيخ الفاني فلذا في حقه لا شتر لها  
في وقوع الياس عن أداء الصوم وان كان الدين الزكوة واوصي بها في اوقافها  
عن ثلث ماله فان كان اجمع واوصي ببقية من الثلث ايضا ولو جرح عنه  
الورث بلا وصية ويرجي من اسم بقوله ثم ينفذ وصاياه هذا هو  
ثالث الاربعه اي يبدأ بتقيد وصيته بمثل ما بقى بعد الدين لان ثلث  
اصل المال لان ما تقدم من التلفين وقضاء الدين قد صار مهورا في  
ضروراته التي لا بد له منها فالباقي هو ماله الذي كان له ان يقض  
وايضاً ربنا استغرق ثلث الاصل جميع المال فيؤخذ من الباقي ما  
عبارة الكتاب تقديم الوصية على الارث في مقدار ثلث المال  
سواء كانت الوصية مطلقة او معينة وهو الصحيح وفي  
خواجه زاده ان كانت معينة كانت مقدمة عليه والارث  
يوصي بثلث ماله ان رجع كانت في معنى الارث

الشي

الموصي له شريك الورثة لا مقدما عليهم ويدل على شيوع حقه في باقي الورث  
انه اذا زاد المال بعد الوصية زاد على الحقيق واذا انقص نقص عنها حتى اذا كان  
ماله حال الوصية الفاضلا صار الفين فله ثلث المالفين واذا انقص فله ثلث  
الالف ثم يقسم الباقي هذا اربع الاربع وهو ان يقسم ما بقى من ماله بعد  
التلفين والدين والوصية بين ورثته اي الذين ثبت ارثهم بالكتاب كالمذكورين  
في الايات القرآنية والسنة كما ذكر في الاحاديث نحو قوله ع م اطعموا الجذات  
السدس واجماع الامة كالخو وابن الابن وسائر من علم تورثهم بالاجماع وقد  
وقد يقال لم يرد بالاجماع ما هو المتبادر منه بل اراد به ما يتناول ايضا اجبا  
مجتهد منهم فيما لا قطع فيه حتى يشمل كل ما لهم الورث الذي اختلف في كون  
وارثا كالولي الارحام وغيرهم ولا يبعد ان يقال انه الكفر بذكر ما هو اقوى  
فيما شرع الله بين اجمال الترتيب بين الورث اي يبداء تقسيم هذا الباقي  
بين الورث باصحاب الفرائض وهم الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله  
او سنة رسول الله او الاجماع كما ذكرتم السرخسي وتقديرهم على العصبية  
ثم عزم الحقوا الفرائض باهلها فما بقى من الفرائض فلا ولي رجل ذكر  
وايضاً انما قدرت على تلك السهام بلا تعرض لغيرهم لياخذوها من التركة  
التي اهلها فان بقي شيء اخذه غيرهم وايضا تقديم العصبية واجب ومات احدى  
الفرائض وهو باطل قطعاً ثم بالعصبات من جهة النسب فان العصبية  
النسبية اقوى من السببية يرشك الى ذلك ان اصحاب الفروض يتردد  
على ان اصحاب الفروض السببية اعني الزوجين والعصبية مطلقة



كل من ياتخذ من التركة ما بقية الفرائض اي جسدتها وعندنا اي الفرد  
من غيره في الورثة يخرج جميع المال جهة واحدة فلا يرث ان صاحب الفرض  
اذا خلا عن العصبية فقد يخرج جميع المال لان استحقاقه لبعضه بالفرض  
وللباق بالرد واعترض بان الاخوات عصيات مع البنات ولا يخرج من جميع  
المال عند الانفراد جهة واحدة فلا يكون التعريف جامعاً واجب بان المراد  
بالعصبية هاهنا هو عصبية بنفس فلا يتناول من هو عصبية مع غيره  
وبغيره بل هي بالحقيقة من اصحاب الفرائض كما ستقف عليه ويجد شئ ان  
اذا خضع التعريف به كان المفهوم من كلام تقدمه على العصبية السببية  
مع ان التقديم عليها ليس مختصاً بل يشترك فيه اخواه ثم يبدى بالعصبية  
من جهة السبب وهو مولى العتاقة اي المتفق مذكر اكان او مؤنثاً  
فان من اعتق عبد او امه كانت الولاء له ويرث به ويسمى ذلك ولد  
العتاقة والنعم ثم عصبية اي يبدى عند عدم مولى العتاقة بعصبية  
الذكور فلا بد هاهنا من قيد الذكور لما سياتى من قوله ثم ليس  
للنساء من الولاء الا ما اعتق الحديث ثم الرد اي بعد العصبية السببية  
بالرد على ذوى الفروض النسبية لبقاء قرابتهم بعد اخذ الفرائض ذوى  
ذوى الفروض السببية لانه لا رد على الزوجين كما اذا اقرت لهما بعد  
اخذ فروضهما بقدر حقوقهم اي يعتبر فيه نسبة مقادير الفروض السابقة  
بعضها الي بعض ويرد الباقي عليهم بحسبها ثم ذوى الارحام اي يبدى  
عند عدم الرد لانتفاء ذوى الفروض النسبية بذوى الارحام

الذين

الذين لهم قرابة وليسوا ببعثة ولا ذوى سهم وانما اخر واعز الرد لان اصحاب  
الفرائض النسبية اقرب الي الميت على درجة منهم ثم مولى الموالاة  
اي عند عدم هؤلاء المذكورين يبدى جميع الميراث مولى الموالاة ان  
لم يوجد احد الزوجين وان وجد يبدى اب ايضاً لكن في الباقى من فرضه  
كما ذكره الفرائض العثمانية ومولى الموالاة شخص محمول النسب قال  
لاخر ائمة مولاتي ترثنى اذا مت وتعتقل عني اذا جئت وقال لاخر قبلت  
فهذه تاييد هذا العقد ويصير القابل وارثاً عاقلاً وليست مولى الموالاة  
واذا كان الاخر ايضاً محمول النسب وقال للاول مثل ذلك وقبله ورث  
كل منهما صاحب وعقل عنه والمجهول ان يرجع عن عقد الموالاة ما لم  
يعقل عنه موله وكان ابراهيم النخعي يقول اذا سلم الرجل على يده رجل  
ثم والاه صح فالسكنى الائمة السرخسي ليس الاسلام عليه شرط صحة  
عقد الموالاة وانما ذكره فيه على سبيل العادة وكان الشافعي يقول للولد  
والاولاد العتاقة وبها اخذ الشافعي رحمه الله وهو مذهب زيد بن ثابت  
وما ذهب اليه مذهب عمر بن الخطاب وابن مسعود وانما اخر نامولى الموالاة  
ثم ذوى الارحام ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت  
بما ذكره من ذلك الغير اذ اقامت المقر على اقراره يعني ان هذا المقر له  
موقوف الاثر عن مولى الموالاة ومقدم على الموصي لم بجميع المال واعتبر  
في بقية الاول اذ يكون فيه الاقرار بنسبة المقر متضمناً لاقراره  
بالنسب على غيره كما اذا اقر لمجهول النسب بانه اخوه فانه يتضمن اقراره على



ابيه بانه ابنه الثاني ان يكون ذلك الاقرار بحيث لا يشك به نسب من ذلك  
 الغير كما اذا لم يصدق ابوه في هذه النسب الثالث ان يموت المقر على اقرار  
 وفوايد القيو دظاهره اما الاول فلانه اقراره لمجهول نسب منه اذا لم  
 يتضمن تحيل نسب على غيره واستعمل على شرايط صحت اوجب بثبوت نسب  
 منه واندر اجه فيما ذكره من الورثة النسب كان يقر له بانه ابنه واما  
 الثاني فلانه اذا صدق ابوه في ذلك النسب ثبت باقراره على هذه الوجه  
 نسب من ابيه ايضا وكان المجهول اذا المقر وكذا الحال اذا اقر بانه عم  
 وصدقه في ذلك جده فانه يكون عماله مندرجا فيما معني ذكره واما الثالث  
 فلانه اذا رجع المقر عن ذلك الاقرار لا يعتد به قطعا فلا يشك به ارب  
 اصلا واذا اجتمعت هذه الصفات في المقر لم صار عندنا وارثا في المرتبة المال  
 المذكوره وذلك لان المقر في هذه الصورة كان مقر ابيئيين النسب <sup>استحقاق</sup> <sub>المال</sub>  
 بالارث لكن اقراره بالنسب باطل لانه يحمل نسب على غيره والاقرار على غير  
 دعوى فلا يسمع ويبقى اقراره بالمال صحيحا لانه لا يعده الى غيره اذا لم  
 يكن له وارث معروف ثم الموصي له بما زاد على الثلث بجميع المال اي اذا عدم  
 من تقدم ذكره بيد اهل اوصي له بجميع ماله فيكمل له ويبقى لان منعه  
 عما زاد على الثلث كان لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم احد فلم عندنا  
 ما عين له تكملا وانا فرغ من ذلك المقر لم بناء على ان له نوع قرابة خلافا  
 للموصي له ثم بيت المال اي اذا لم يوجد احد من المذكورين يوضح التركة  
 بيت المال على انها مال ضايع فصارت لجميع المسلمين فيرعى من اهل بيت

ذاته

ذلك بطريق الارث بناء على انهم اخوة الا يري ان الذي اذا لم يكن له وارث  
 يوضع ماله في بيت المال ولا ميراث للمسلم من الكفار ويشهد له ايضا انه يبيع  
 بين الذكور والانوث من المسلمين في الولاء من ذلك المال ولا تسوية بينهما  
 في التوارث وعندنا ان فيه ان بيت المال ان كان منتظما يقدم على ذوي  
 الارحام والرد وان لم ينتظم رد او لا على ذوي الفروض النسب بنسبة  
 من انفسهم ثم يفرق على ذوي الارحام ولا ميراث عندهم اصلا لمولوي الموالاة  
 ولا للمقر بالنسب على الغير ولا للموصي له بجميع المال كما ينبغي ان عليه  
**فصل** المانع من الارث اربعة الاول الرق واخر اي كاملا كان  
 كالقن او ناقصا كالملك والمدير وام الولد وذلك لان الرقيق مطلقا لا  
 يملك المال بساير اسباب الملك فلا يملك ايضا بالارث ولانه جميع ما في  
 يده من المال هو لولاه فلو ورثناه من اقربائه لوقع الملك لسيد فلو  
 تورثت للاجنبي بلا سبب وانه باطل اجماعا ومعنى البعض عندي في  
 بمنزلة المملوك ما يقع عليه درهم في فكك رقبة فلا يرث ولا يحجب احدا  
 من ميراثه وعندنا هو حر فيرث ويحجب في المستمل مبني على ان  
 العتق يتجزئ عنه خلافا لها والثاني القتل الذي يتعلق به وجوب  
 القصاص او الكفارة اما القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص فهو  
 القتل عمدا وذلك بان يتعمد ضرب سبلا او ما يجري مجراه في تفرق الاجزا  
 كما حدد في كتب او بالحد او موجب الماتم والقصاص ولا كفارة فيه وعند  
 ابي يوسف ومحمد اذا تعمد ضرب بايقتل غالبا وان لم يكن محددا كجرح عظيم

العقوبة



فما كان من ذلك من ان القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص فهو لما سبب عن  
كانه يتعمد ضرب بالايقتل غالباً وصحبه على القولين مع الارب على العاقل والدم  
والكفارة ولا قد فيه واما خطأ كان ربي الى صبي فاصاب انسانا او  
القلب في النوم عليه فقتله او وطئ ذاباً وهو راكع او سقط من سطح  
عليه او سقط حجر من يده فمات وموجب الكفارة والارب على العاقل ولا اثم  
فيه فعندنا حرم القاتل عن الميراث في هذه الصور كلها اذ لم يكن القتل حتى  
واما اذا قتل مورثه فصلاً او حدا او دفعا عن نفسه فلا يحرم اصله ولا اذا  
قتل العادل مورثه الباغي وفي عكس خلاف ابن يوسف واذا كان القتل  
بالسبب دونه المباشرة كخاف البتة او واضع الحجة في غير ملكه ففيه الارب  
على العاقل ولا قصاص فيه ولا كفارة وكذا الحال اذا كان القاتل صبياً  
او مجنوناً فلما حرمانه عنده بالقتل هذه الصور ايضاً فانه قلت ليس  
اذا قتل الاب ابنه عمدا لا يثبت به قصاص ولا كفارة ايضاً مع انه محرم  
ايضاً قلت هو موجب في اصله للقصاص الا انه سقط بقوله عم لا يقتل  
الوالد بولده ولا السبي بعبيده لا يقال مقتضى قوله عم لا يرث القاتل  
انه جرم مطلقاً كما ذهب اليه الشافعي رحمه الله فليقتل او حبس تلك النسخ  
لانا نقول اما افراده القاتل حتى فلان الحرمان شرع عقوبة على القاتل  
المحظور واما افراده السبب فلانه ليس بقاتل حقيقة الا بمرئيه او قتل  
ذلك في ملكه لا يواخذ بشيء والقاتل يواخذ بفعله سواء كان في ملكه ام  
غيره كالراعي وايضا القتل لا يتم الا بمقتول وقد انعقد في حال التسيب فانه

قلت منعه مثلا القتل بالارض دون الحيوان ولا يمكن ان يجعل قاتلاً عند الوقوع  
البيد اذ ربا كانه الحافر في ميتا واذا لم يكن قاتلاً حقيقة لم يتعلق به جزاء  
القتل اعني حرمان الميراث والكفارة واما وجوب الارب على العاقل فلتصيانته  
دم المقتول عن المحدث بخلاف الخطي فانه مباشر للقتل بفعله فيلزمه الكفارة  
والحرمان واما افراده الصبي والمجنون فلان الحرمان كما ذكرنا جزاء المقتل  
المحظور وفعله ما لا يصح ان يوصف بالخطر شرعاً اذ لا يتصور توجب خطا  
الشارع اليها بخلاف الخطي فانه اهل لذلك وايضاً الحرمان باعتبار التقصير  
في التحرز ويتصور نسبة التقصير في الخطي دونها واعلم ان دية المقتول  
خطاء تسائر امواله حتى يقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه ويرثها كل من  
يرث تسائر امواله وقال مالك لا يرث الزوجان من الارب لانقطاع الزوجية  
بالموت ولا وجوب للارب الا بعدد ولنا انه امر بتوريث امراة اسميم الضبان  
من عقل زوجها وقال الزهري كان قتل اسميم خطا ويثبت عندها حق الزوج  
في القصاص لقوله عم من ترك مالاً او حياً فلو رثته ولا شك ان القصاص حق  
لانه بدل نفسه فيستحقه جميع الورثة بحسب اربهم كالارب قال ابن ابي  
الليل لاحق لها في القصاص لانه لا يستحق بالعقد الذي هو سبب استحقاقها  
فما لاحق اسمي الموصي له وهو مردود بان استحقاق الارث بالزوجية لا يتوقف  
على قبوله كما استحقاقه بالقرابة بخلاف الوصية فان حق الموصي له يتوقف  
على قبوله ويرثه بعده هكذا ذكره الامام المرحوم في شرع كتابه الديات  
والثالث اختلاف الدينين فلما يرث الكافر من المسلم اجماعاً ولا المسلم من



الكافر على قول علي وزيد وعامة الصحابة واليه ذهب علماءنا والشافعية  
 ثم لا يتوارث اهل ملتين شتى والقياس ان يرث لقوله في الاسلام يعلو  
 ولا يعلو ومن العلوان يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر منه واليه ذهب  
 معاذ بن جبل ومعاوية بن ابي سفيان والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد  
 بن علي بن الحسين ومسروق والجواب ان المذكور في هذا الحديث نفس الاسلام  
 حتى ان يثبت الاسلام على وجه ولم يثبت على اخر فانه يثبت ويعلو كالمولود  
 بين مسلم وكافر فانه يحكم باسلام الولد او ان المراد بالملوك يجب ان  
 يحسب القهر والغلبة اي النفرة في العاقبة للمسلمين واما ان المسلم يرث  
 عند نكاح المرتد وعند الشافعي لا يرث المرتد احدا ولا يرث احدا بل ماله في  
 بيت المال مع انه لا يرث من المسلم فلو ان ارث المسلم منه مستند الى حال  
 اسلامه ولذا قال ابو حنيفة انه يورث منه ما اكتسب في زمانه اسلامه  
 وما اكتسب في حال الردة يكون فيهما للمسلمين والوجه على قولهما ان الجميع  
 لو رثته لكان المرتد لا يقر على ما اعتقده بل يجبر على العود الى الاسلام فيعتبر  
 حكم الاسلام في حقه لا فيما يتفجع به بل فيما يتفجع به وانه ثم الكفار  
 يتوارثون فيما بينهم وان اختلف حكمهم لانه الكفر ملته واحدة كما ذكره  
 المزني في مختصره عن الشافعي وذكره ابو القاسم عن مالك ايضا وقال  
 ابن ابي اليهودي النصارى يتوارثون فيما بينهم ولا تتوارث مع المسلمين  
 وبين الجوس واستدل بانها قد اتفقت على التوجيه والامر بوجوبه  
 عليه وانزال التورية فيها على ملته واحدة بخلاف الجوس في غير التورث

مثل

الصلوة والسلام

شبه ويستثنى الصين يزدان واهل من ولا يعترفون بنبي ولا كتاب  
 منزل فهم اهل ملته اخرى وذهب بعض الفقهاء الى عدم التوارث  
 بين اليهود والنصارى ايضا لاختلاف اعتقادهم على عيسى وم والاصل  
 فيما اهل ملتين شتى كالمسلمين مع النصارى بخلاف اهل الاهواء فانهم  
 معترفون بالانبياء والكتب ويختلفون في تاويل الكتاب والسنة وذلك  
 لا يوجب اختلاف الملته والرابع اختلاف الدارين اما حقيقة كالحربي والذمي  
 فاذا مات الحربي في دار الحرب وله اب او ابن ذمي في دار الاسلام او مات  
 ذمي في دار الاسلام وله ابن او اب في دار الحرب لم يورث احدهما من الآخر  
 لانه الذي في اهل دار الاسلام والحربي من اهل دار الحرب فلهما وان اخذ  
 ملته لكن ينسب الى الدارين حقيقة تنقطع الولاية بينهما فينقطع الورثة  
 المنسب على الولاية لانه الوارث يختلف المورث في ماله ملكا ويدا وتصرفا  
 او حكما كالمستأمن والذي او الحربيين من دارين مختلفين اما المثال  
 الاول فهو ظاهر لانه الحربي اذا دخل دار الاسلام بامان فهو والذمي  
 في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين مختلفين حكما لانه المستأمن اهل  
 دار الحرب حكما لا يبري انه يتكلم من الرجوع والامانة استدامة الإقامة  
 في دارنا بخلاف الذي فلا توارث بينهما بل اذا مات المستأمن يوقف  
 ماله لورثته الذين في دار الحرب لانه حكم الامانة باق في ماله لحقه وفيه  
 حفظ الامانة بقرينة فلا يبري الى بيت المال كما اذا مات الذي ولا  
 يورث له على ما مر وما المثال الثاني فان حل كما قيل على ان الحربيين في

خبر  
 رث



داريها المختلفين انتم عليه انه من قبيل اختلاف الدارين حقيقة  
حقه ان يقدم على قوله او حكما ويحتاج الى ان يجاب بان الكفر مله واحدة  
فالفرار لهم في دار واحدة حقيقة فالاختلاف بين ديارهم انما هو كسب  
الحكم دون حقيقة مع انه يرد عليه ان كونه الكفر مله واحدة او حكما  
لان الكفر على ملل شتى حقيقة ولذلك لا يقتضيه كونه ديارهم واحدة حقيقة  
بل حكما وان حل على عربيين من دارين مختلفين حقيقة لكنهما في دار الاسلام  
بالاستيلاء فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفين حكما لم يتجسم عليهما  
ما ذكرنا ويؤيد جملة هذا المعنى انه قال من دارين لا في دارين وان كان  
الاولي به ان يقول او المستامين بدل او العربيين فكان ترك هذا الاول  
استار الى انه يمكن جعله مثالا للاختلافين والحاصل ان العربي المذکورين  
ان كانوا في دارين كان الاختلاف في الدار حقيقة وان كانوا في دارنا كان  
الاختلاف حكما لانا نجعل كل واحد منهما في دارهم التي خرج منها النيا  
بامان فلا يتوارثان في دار الاسلام الا اذا اصاب اهل ذمة وان كان الحرباء  
المستامنة من دار واحدة ثبت بينهما التوارث الا يري ان المستامين  
ان كانوا من دار واحدة قبل شهادة بعضهم على بعض وان كانوا من دارين  
لم يقبل فلذا التوارث لان الشهادة والميراث من باب الولاية والدار انما  
يختلف باختلاف المنفعة اي العسكر واختلاف الملك لا انقطاع العصمة فيما  
بينهم كاذن مثلا احد الملكتين في عهد ولم دار ومنه والآخر في التوارث  
ولم دار ومنه اخري وانقطعت العصمة فيما بينهم حتى يستحل كل منهما

الامانة اذا ظهر رجل من عسكر احد هاجر رجل من عسكر الاخر قبل فها تان الدار  
اختلاف فينقطع باختلاف الولاية لانها يتسنى على العصمة والولاية واما  
اذا كان بينهما تناصر وتعاون على اعدائها كانت الدار واحدة والتوارث  
ثابتا وليس اختلاف الدار مانع من التوارث عند الشافعي اصلا وهو  
ثبتا مانع فيما بين الكفار دون المسلمين لمثبت التوارث بين اهل البغي  
واهل العدل وان اختلفت المنفعة والملك وذلك ان دار الاسلام دار  
احكام فلا يختلف الدار فيما بين المسلمين باختلاف المنفعة والملك لان حكم  
الاسلام يجمعهم واما دار الحرب في دارهم وعلية فباختلاف المنفعة والملك  
يتباين الدار فيما بينهم وتباينها ينقطع التوارث وكذا اذا خرجوا الى  
كفار ولم يتوصل اليهم هاهنا لا يجرهم تاريخ الموت كما في الفرة وان كان مانعا  
عن الميراث على الاصل لذكره اياه مفضلا في الكتاب **باب معرفة الفروض**  
ومستحقها الفروض اي السهام المعينة في باب الميراث المذكورة في كتابنا  
مع ستة الاول النصف وقد ذكره في ثلثة مواضع فقال وان كانت اي البنت  
واحدة فلها النصف وقال ولكم نصف ما ترك ازواجكم وقال وله ائمت  
فلها نصف ما ترك والثاني نصف النصف وهو الربع المذكور في موضعين حيث  
قال ولكم الربع مما تركن وقال ولهن الربع مما تركن والثالث نصف نصف  
النصف وهو الثمن وذكره مرة واحدة فقال فلهن الثمن مما تركن والربع  
الثاني وقد ذكره في موضعين فقال في حق البنات فان كن نساء فوق  
اثنين فلهن ثلثا ما ترك وفي حق الاخوات فان كانتا اثنتين فلها الثلث



والخامس نصف الثلثين وهو الثلث الذي ذكره في موضعين ايضا قل  
الثلث وقال وان كانوا اباء اولاد الام اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والسادس  
نصف نصف الثلثين وهو السادس المذكور في تلك مواضع حيث قال ولا يورث  
لقل واحد منها السادس وقال وان كان له اخوة فلام السادس وقال في حق ولد  
الام وله اخ او اخوة فلكل واحد منها السادس واصحاب هذه السهام اي مستحقها  
سواء علم استخافتم لها بنص الكتاب او بغیره من الدلائل التي عشر نفر اربعة من  
الرجال وهم اب الاب وابجد الصحيح وهو اب الاب وان علا والاخ لام والزوج  
قدم الاب علي الجدة لكونه محجبا بالاب وكذا يحجب الجد الاخ لام اجبا عا وتقدم  
علي الزوج لان النسب اقوي من السب كما عرفت وثالث من النساء وهي الزوجة  
والبنات وبنات الابن وان سفلت والاخنة لاب وام والاخنة لاب والاخنة  
لام والام والجدة الصحيح وهي التي لا يدخل في نسبتها الي الميت جده  
فاسد قدم الزوجة علي البنات لانها اصل الولاد فاذ منها يتولد الاولاد وينفع  
ذكرها قربا من ذكر الزوج وقدم البنات علي بنات الابن لكونها اقرب الي  
الميت منها ولان بنت الابن تقوم مقام البنت عند عدمها واخر الاخنة  
لاب وام عن بنت الابن لكونها بعد منها في القرابة وقدمها علي الاخنة  
لاب لكونها اقرب من الاخنة لاب تقوم مقامها عند عدمها وتقدمها  
علي الاخنة لام لانه قرابة الاب اقوي من قرابة الام وتقدم الاخنة لام علي  
الام لانه الاخنة لام محجبان الام من الثلث الي السادس من حيث  
مقدم علي المحجوب وتقدم الاميرة علي الجدة لكونها اقرب لا يقال تقدم الاب

بال يقتضي تقدم الام في النساء لاننا نقول معرفة نصيب الام يتوقف علي  
الاحوات من وجه دونه العباس وقيد الحق بالصحيح وفرد  
بالتي لا يدخل في نسبتها الي الميت جده فاسد وهو الذي يدخل في نسبتها الي  
الميت ام ضرورية انه يقال لجدة الصحيح المفسر كما سياتي بالذي لا يدخل في  
نسبتة الي الميت ام فاجبة اذا حلت نسبتها عن الجد الفاسد كانت صحيحة  
سواء كانت مدلية بحض الانثى كام الام وام ام الام او بحض الذكورة كام  
الاب وام اب الاب او بخلط منها كام ام الاب وهي صاحبة الفرض في  
الحالات كالجد الصحيح في الاحداد واذا دخل في نسبتها الي الجد الفاسد  
كانت فاسدة ومنتهية بخلط الذكور والاناث كام اب الام وام اب الاب  
وليست هي صاحبة فرض كالجد الفاسد بل هي من ذوي الارحام الذين يورثون  
بالقرابة لا بعصوبة ولا فرض اما الاب فله احوال ثلث الفرض المطلق اي الغالب  
عن التعصيب وهو السادس وذلك مع الابن وابن الابن وان سفلت والقرن  
والتعصيب معا وذلك مع الابنة وابنة الابن وان سفلت وبيان ذلك  
انما قاله الله تعالى ولا يورث لقل واحد منها السادس مما ترك ان كان له ولد  
وهذا التخصيص علي انه فرض الاب مع الولد هو السادس لكن اسم الولد  
يتناول الابن والبنات فان كان مع الاب ابن فله فرضه اعني السادس  
والبنات لانه لقوله عيم الحقوا الفرائض باهلها فما ابقت فلا ولي رجل  
فكرهوا اب الرجال من العصبات هو الابن كما استقر وان كان مع بنت  
فله السادس والبنات النصف بالفرض وما بقى فللاب لانه اولي رجل ذكر



من العصبان عند عدم الابن والتعصيب المحض وذلك عند  
 وولد الولد وان سفل وذلك لقوله تعالى فان لم يكن له ولد  
 التثالث اذ يفرق منه ان الباقى للاب فيكون عصبته و الحمد الصحيح وهو الذي  
 لا يدخل في نسبته الي الميت ام كالأب عند عدمه في ثبوت تلك الاحوال  
 التثالث بل في جميع احكام الميراث الا في اربع مسائل وسنذكرها انشاء  
 الله تعالى الاولى ان ام الاب لا تترك معه وتترك مع الجدة والثانية ان الميت  
 اذا ترك الابوين واحد الزوجين فلام تترك ما يقع بعد نصيب احد الزوجين  
 ولو كان مكان الاب جد فلام تترك جميع المال الا عند ابي يوسف فانها  
 تترك الباقى ايضا والثالثة ان بنى الاعيان والعلات كلهم يسقطون مع  
 الاب اجماعا ولا يسقطون مع الجد الا عند ابي محمد والرايع ان اب  
 المفق مع ابنه يأخذ سدس الولا عند ابي يوسف رحمه الله وليس للجد  
 ذلك بل الولا وكله للابن ولا فرق بينهما عند سائر الايام اذ لا يأخذان  
 شيئا من الولا واذا جعل المسئلة الثانية مسئلتين كما في عبارة الكتاب  
 فالاولي ان يقال الا في حنى مسائل وسيا يتكتم الكلام ويسقط  
 الجد بالاب لان الاب اصل في قرابة الجد الي الميت واعترض على هذا التعليق  
 بان يلزم منه سقوط اولاد الام بالام لانها اصل في قرابة اولادها  
 يدفع باعتبار انضمام العصبية التي تفرج بزيادة القرب والجد الصحيح  
 الذي لا يدخل في نسبته الي الميت كما في الاب وان علما ولما اردت  
 يذكر الا في الام في فصل الرجال وكانت الائمة للام مساوية له في الائمة

كان  
 في  
 الام  
 على

كما جئنا في ذكرها في فصل النساء فقال في اما لاولاد الام  
 احوال تلت السدس للواحد لقوله وان كان رجل يورث كلالة او امرأة  
 ولم يغ اواخت فلكل واحد منهما السدس والمراد اولاد الام اجماعا ويدل  
 عليه قراءة اية ولم يغ اواخت من الام والتثالث للابن فصاعدا لقوله تعالى  
 فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ذكرهم وانا هم في القسمة ولا يخفى  
 سواء اما في القسمة فلات الا اني منهم تاخذ مثل ما ياخذ الذكر كما دل عليه  
 جعلهم شركاء في الثلث واما في الاستحقاق فلات الواحد منهم مذكر كان او  
 مؤنثا يستحق السدس واذا تعدوا ذكورا او اناثا او مختلطين استحقوا  
 الثلث ولا يخفى عليك ان الاستحقاق يعم الواحد والمعدد بخلاف القسمة  
 ويسقطون بالولد وولد الابن وان سفل وبالأب ولجدة بالاتفاق لانهم من  
 قبيل الكلالة كما علم من الآية وقد اشترط في اربها عدم الولد والوالد اجماعا لقوله  
 تعالى قل اسم يفتيكم في الكلالة انه امر هؤلاء ليس له ولد وله امة وقسمهم في الكلالة  
 من ليس له ولد ولا والد لكن ولد الابن داخل في الولد لقوله تعالى يا بني ادم ولجدة  
 داخل في الوالد لقوله تعالى كما فرغ من ابوكم من الجنة فلا ارمث لاولاد الام مع هؤلاء  
 فانظر الكلالة في الاصل بعين الاعيان وكالته ذهاب القوق فالتب لا ارمي بها من  
 كلالته كما سقي لقرابة من عد الولد والوالد كانها ضعيف بالقياس الي قرابة  
 الولا ومطلق ايضا على من لم يخلف والاولاد والداو على من ليس بولد ولا  
 الام في التلخيص واما المزدوج في الثالث المصنف عند عدم الولد وولد الابن  
 وان سفل اي عند عدمها معا ولذلك عطف بالواو والرابع مع الولد او ولد

Copyrighted material King Saud University



الابن وان سفل اي يرفع وجود احد هاهنا ذلك ومن ثم عطف باو وكذا  
 صرح هاهنا في نظم القرآن كما في ذكر السهام فصول النساء للزوجات حالات  
 الربع للواحدة فصاعدا عند عدم الولد وولد الابن وان سفل والتمن مع الولد  
 او ولد الابن وان سفل وقد صرح بهما بين لهما ليق ايضا في النظم المذكور هناك  
 فقد روي بين نصيب الزوجين ان للذكر منها ضعف حظ الانثى على التقديرين  
 واما بنات الصلب فاحوال تلك النصف للواحدة وهذه مع بهاء الاب  
 وثلثان للانثى فصاعدا والمقصود من عليه في القرآن مرجح انها اذا كانت  
 نساء فوق اثنتين ظهن الثلثان واما الاثنا فحكمها عند ابن عباس حكم  
 الواحدة وهو ظاهر وعند ساير الصحابة حكم لهما مع وعلل قولهم بوجه ثلث  
 لانه قال الله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين وادنى مراتب الاختلاط ابن وبنت ظلا  
 في الثلثان بالاتفاق فعرف بهذه الاشارة ان البنتين لهما الثلثان في الجملة وليس  
 ذلك الا في حال افرادهما عن الابن فلا حاجة الي بيان حالهما بل الي بيان حال  
 ما فوقها فلهذا قيل فان كان نسلا فوق اثنتين اي فان كان جماعة بالغات  
 ما بلغت من العود فلهن ما للثنتين اعف الثلثين لا يتجاوزان ثم ان البنتين  
 امسى رحما من الاخنتين اللتين يحزان الثلثين فهما اولي بذلك الا ان  
 ان الاخت اذا كانت مع اخيهما وجب لهما الثلث فبالاولي ان يجب لهما ذلك  
 اذا كانت مع اخيهما افرى وكذلك لا فرق في يجب مع اخيهما مثل ما كان  
 لها وانفردت مع اخيهما فوجب لهما الثلثان ومع الابن للذكر مثل حظ الانثيين  
 وهو يعصم عن لقوله تعالى هو صيكم الله اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان  
 لما رويين نصيب البنات عند الاجتماع مع الابن دل على انه يعصم عن

قسم بينهن وبين الابن على ما ذكر من القسمة بطريق العصبية وبنات  
 بن بنات الصلب في ثبوت تلك الاحوال الثلث ولهن احوال ثلث اخرى  
 فلهذا قال ولهن احوال ستة النصف للواحدة والثلثان للثنتين فصاعدا  
 عند عدم بنات الصلب فصاعدا لهما الثلثان من الثلث الاول ويستترط فيها عدم  
 الصليبات لانه النص ورد فيها صريحا فاذا اعدم من قامت بنات الابن مقامهن  
 ولهن السدس مع الواحدة الصليبة بكلمة الثلثين هذه حالة اولي من الثلث  
 الاخرى والدليل عليها ان حق البنات الثلثان وقد اخذت الصليبة الواحدة  
 النصف لقوة القرابة فيعي سدس من حق البنات فتاخذ بنات الابن واحدة  
 كانت او متعددة وما يقع من التركة فلاولي عصبية فبنات الابن ذوات الفرض  
 مع الواحدة من الصليبات ويصير معهما من العصبية ان كان معهن ابن  
 الابن وان كان معهن ذكر اسفل منهن درجة فلهن فرضهن ولا يرثن مع  
 الصليبين عند عامة الصحابة اذ لم يبق معهما شيء من حق البنات ظلا فالابن  
 عباس اذ حكمها عند حكم الواحدة وهذه حالة ثانية من الثلث الاخرى  
 الا ان يكونن بنات اثنان او اسفل منهن غلام فيعصمهن ويحكون الباقى  
 بهن للذكر مثل حظ الانثيين هذه حالة ثالثة من الثلث الاول فان بنات  
 الابن اذا كانت بنات اثنان غلام سواء كان اخاهن او ابن عمهن فان يعصمهن  
 غلام الابن الصليبي يعصم البنات الصليبي وذلك لانه الذكر من اولاد  
 الابن يعصم الاناث الا ان يكونن اذ لم يكن الميت ولد صليبي بالاتفاق  
 في تخلف جميع المال فلهذا يعصمها في استحقاق الباقى من الثلثين مع

١٢



الصليبي واليه ذهب عامة الصحابة وعليه جمهور العلماء ولا  
 لا يعصمهم بل الباء كنه لابن الابن ولا يبيح ابناءه اذ لو جعل الباء هاهنا  
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لزدحمت البنات على السليين وقد قال النبي  
 لا يزدحم البنات على السليين وايضا الانثى انما تقدر عصبية بالذكر اذا كانت  
 صاحبة فرض عند الاقراد عنه كالبنات والاحوات واما اذا لم تكن كذلك  
 فلا تقصير عصبية كبنات الاخوة والاعمام مع شيوخهم ولجيب عن الاول  
 بانه استحقاق الصليبين بالفرض واستحقاق بنات الابن بالتعصيب  
 وهما سببان مختلفان فلا يضمن احد لخصم في الآخر فلا يرد على  
 السليين وعن الثاني بانه بنت الابن صاحبة فرض عند الاقراد عن ابن  
 الابن لكنها محجوبة بالصليبين ههنا الا يرى انها تأخذ النصف عند  
 الصليبيات بخلاف بنات الاخ والعم اذ لا فرض لها عند افرادها عن ابنتها  
 فلا يصير عصبية به هذا كله اذا كانت **الغلام** جذ ائمن واما اذا  
 كانت اسفل منهن فالحكم كذلك ايضا عندنا في ظاهر الرواية قال بعض المتأخرين  
 لا يعصمهم بل الباء للفظ خاص لانه الذكر انما يعصب عنه في درجة  
 لانه هو اعلى منه فان ابن الابن لا يعصب البنات الصليبيات وايضا  
 عصب الذكر من هو اعلى منه لصار محروما لان في الارث العصبية  
 الاقرب على الابعد ذكر اكان الاقرب او انثى الا يرى ان اللحمت ما صار  
 عصبية مع البنت قدمت على ابن الاخ واذا صار محروما لم يعصب  
 احد اولاد هذه الانثى لو كانت في درجة الذكر لصارت به عصبية

كانت اقرب منه كانت بذلك اولى وكيف لا ومنه درجة الغلام ههنا  
 من الاصل يستحق شيئا والقول بان الاقرب من البنات محروم مع استحقاق  
 الابعد منهن يبيح المحال ويسقط اي بنات الابن بالابن بخلاف بنات  
 الصليب فهذه ثالثة الاحوال الثلث الاخرى وبها تنفم الاحوال الست لبنات  
 الابن ولو ترك الميت ثلاث بنات ابن بعضهم اسفل من بعض وترك ايضا  
 ثلاث بنات ابن ابن اخر بعضهم اسفل من بعض وترك ايضا ثلاث بنات  
 ابن ابن ابن اخر بعضهم اسفل من بعض بهذه الصورة

**حبي**

ابن	ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

اعليهما من الفرق الاول لا يوازنها احدهما  
 في الميت بواسطة واحدة وليس في هؤلاء البنات من هو كذلك  
 الى الميت بواسطة اثنين اسفل من الفرق الاول يوازنها الوسط من الفرق الثاني  
 في الميت بواسطة اثنين اذ كل واحدة منهن تنفذ الميت بثلاث وسابطة  
 في الفرق الثاني يوازنها الوسط من الفرق الثالث اسفل من الفرق  
 الثالث لا يوازنها احد لانها تنفذ بواسطة خمس وليس في هذه البنات من

الوسط من الفرق الاول لا يوازنها العلوي من الفرق  
 الثاني لان كل واحد منهما يدلي بمسألة

لا تنها كل من هاهنا  
 باربع وسابطة



هو كذلك اذ اعرضنا هذا فنقول للعليا من الفريق الاول النصف لانهما  
 مقام بنت الصلب عندهم ما في الوسطى من الفريق الاول مع من يوانها وي  
 العليا من الفريق الثاني السدس نكته التليين وذلك لان العليا من الاول لما  
 قامت مقام الصلبة قامت من دونها بدرجتها واحدة مقام بنت الابن ولا  
 شي من السفليات وهي الست الباقية من النبات التسع لانه قد كل الستة  
 الست الثلاث فلم يبق الباقيات فرض وليس لهن عصبية قطعاً فلا يرتن من  
 الزك اصلاً الا ان يكون معهن اي مع السفليات غلام فيعصبهن اي  
 يعصب منهن من كانت جذابة ومن كانت فوق كما سبق تقريره على قول عامة  
 الصحابة وهم يورس العلما لم تكن ذات بينهما فانها تاخذ سهمها ولا تصيب  
 عصبته وهي العليا من الفريق الاول التي اخذت النصف والوسطى منهن مع  
 العليا من الفريق الثاني حيث اخذنا السدس وهذا قيد معتبر فمن كانت فوق  
 دون من كانت جذابة فانه يعصب مطلقاً ويسقط من دونه اي من دون ذلك  
 الغلام في الدرجة من السفليات فان كانت الغلام مع السفلي من الفريق الاول  
 اخذت العليا منهم النصف واخذت الوسطى منهم مع العليا من الفريق الثاني  
 السدس ويكونه الثلث الباقي بين الغلام وبين السفلي من الفريق الاول والثاني  
 من الثاني والعليا من الثالث للذكر مثل حظ الانثيين اخماساً وسقط سفلي  
 الثاني ووسط الثالث وسفلاه وان كان الغلام مع السفلي من الفريق الثاني  
 الثلث الباقي بين وبين السفلي الاول ووسط الثاني وسفلاه وسفلاه الثاني  
 ووسطاه اسباعاً للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت سفلي الثالث وان كان

مع سفلي من الفريق الثالث كانت الثلث الباقية بين الغلام وبين السفليات الست  
 اثنا هذا ما مر في الكتاب وان فرض الغلام مع العليا من الفريق الاول كان  
 جميع المال بين وبين اخوته للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للسفليات  
 الست الباقية من النبات التسع لانه قد كل الستة الثلاث الثلاث فلم يبق  
 الباقيات فرض وليس لهن عصبية قطعاً فلا يرتن من الزك اصلاً الا ان يكون  
 معهن اي مع السفليات غلام فيعصبهن اي يعصب منهن من كانت جذابة  
 ومن كانت فوق كما سبق تقريره على قول عامة الصحابة وهم يورس العلما لم تكن  
 ذات بينهما فانها تاخذ سهمها ولا تصيب عصبته وهي العليا من الفريق الاول  
 التي اخذت النصف والوسطى منهن مع العليا من الفريق الثاني حيث اخذنا السدس  
 ثمان وان فرض مع وسط الاول فتاخذ العليا الاول النصف مع من جاذبه وهي  
 وسط الاول وعليا الثاني للذكر مثل حظ الانثيين وكذا الحال اذا فرض مع العليا  
 واما بقية السائل في جميع هذه الصور فعلى ما استعيط به فيما بعد فلا حاجة الى ايراد  
 غيرها واعلم ان العليا من نبات الابن في اي درجة كانت محبة اخذت السليين  
 لم يصب ثم اختلط المذكور بالاناث فعلى قول عامة الصحابة يعصب المذكور  
 لاناث على التفضيل المذكور وعند ابن مسعود يكون الباقي من السليين للذكر  
 وهذه بالعصوبة كما مر وان اخذت العليا منهن النصف ثم اختلط المذكور بالاناث  
 ثمانية كان عدد المذكور اكثر من الاناث او مساوياً كان الباقي بينهم للذكر مثل  
 حظ الانثيين بالاتفاق وان كان عدد الاناث اكثر فحقه العامة كذلك وعند  
 ابن مسعود للاثان في السدس فان كان ينظر الي ما هو اضر بينات الابن

والباقي للغلام مع



من المقاسم والسر في علم من ما هو أقل احترازاً عن الزيادة على السليم  
 البنات فاعلم انه ذكر البنات على اختلاف الدرجات كما ذكر في الكتاب يسجد  
 مسئلة الشيب لانها بدقها وحسنها تشبه الحواشي وقيل الاذان في سماعها  
 فسبوت بنصيب الشاع القصيدة لتقريبها واستدعاء الاصفا الى سماعها ولما  
 للاخوات لانه وام فاحوال خشي ذكر المصنف فيها والخامس ليدكرها مع سابعة  
 احوال الاخوات لاب دوما للاختصار النصف الواحد لقوله تعالى اخذت فلها  
 نصف ما ترك والميتان للانشين فصاعدا لقوله تعالى فان كانا انشيين فلها  
 الثلثان والمراد الاخوات لاب وام او لاب لانه الاخوات لام قد علم كالحال في اية  
 المواث كما هو ظاهر استحققت الانشاء السليم كان استحقاق ما فوقها لم يظهر  
 وقد يقال صرح في الاخوات بالانشين وفي البنات بما فوقها ليعلم من حال الانشين  
 حال البنتين ومن حال البنات حال الاخوات الطريق الاول ومع الاخر لاب  
 وام للذكر مثل حظ الانثيين بعد نصيبه لا استواء في القرابة الى الميت  
 قال الله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين فلم يرد  
 نصيب الاخوات في حالة الاختلاف كما لم يرد نصيب الاخوة فدل ذلك على  
 قدمه نصيبات معهم وقد ظاه بعض العلماء في اذ اخذت الميت ابنة واما  
 واختلاف وام فقال الباق بعد نصيب البنات للاخوة والاخت استاء  
 بقوله عليه السلام فما بقية الفرائض فلا ولي رجل ذكر وردها اليهم اجمعوا في  
 وبنات اب وابن ابان على ان الباق في نصيب ابني ولدي الابن للذكر مثل حظ  
 الانثيين واجمعوا ايضا في بنت وهمي عن علي ان الباق للعم وحده واختلفوا

في الاخوة والاخت مع البنت قصول الحاقها بابن الابن  
 وبنت الابن اولى الحاقها بالعم والعمة لا يرى انهم كما اجعوا  
 علي انه اذا لم يكن مع بنت الابن وابن الابن بنت كان للام  
 بينهما المذكور مثل حظ الانثيين كذلك علي انه اذا لم يكن مع  
 الاخ والاخت بنت كان المال بينهما كذلك بخلاف  
 العم والعمة اذا لم يكن معها بنت كان المال كله للعم وحده وكذا الحال في الباق بعد  
 نصيب البنت كذا ذكره الطحاوي في شرح الامار ولكن الباق اي النصف والثلث  
مع البنات او بنات الابن لقوله هم واجعلوا الاخوات مع البنات عصبة وهم  
 اكثر المعصاة الي تعصيب الاخوات مع البنات وهو قول جمهور العلماء وقال  
 ابن عباس لا تعصيب لمن مع البنات وحكم فيما اذا اجتمعت بنت واخت بان  
 النصف للبنت ولا شيء للاخت فقول له ان عمر بن الخطاب عن ابن عباس قال ان يقول للاخت  
 ما في فغضب فقال اذ لم اعلم ام اسم يريد ان يقول ان اوه هلك ليس له ولد  
 واخت فلها نصف ما ترك فقد جعل الولد حاجبا للاخت ولفظ الولد  
 تناول الذكر والانثى لما في حجب الام من الثلث الى السدس وحجب الزوج من  
 النصف الى الربع بحجب الزوجة من الربع الى الثمن فلما ميراث للاخت مع  
 الولد ذكر كان او انثى بخلاف الاخ فانه يأخذ ما في من الانثى بالعصوبة ولا  
 بالعصوبة للاخت بنفسها او بالتصغير عصبة بخيرها اذا كان ذلك الغير  
 ابنة وابنت البنت عصوبة فكيف نصيب الاخت معها عصبة ولجواب  
 ان المراد بالولد هي ما هو الذكر بدليل قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها



ولما ايدى ابنة بالاتفاف لان الاخ يريث مع الابنة وقد ايدى ذلك بالسنة حيث روي  
 عن هزيل بن شرحبيل انه رجل سأل ابا موسى الاسعري عن خلف بنتا وبنت  
 ابن واخنا فقال للبنت النصف والباقي للاخت ثم قال للسائل سل عن ذلك  
 ابن مسعود واخبرني عما يجيب به فلما ساله قال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم تقض البنت بالنصف وبنت الابن بالسدس تكلمة للثقلين وللأخت  
 بالباقي فلما اخبر السائل ابا موسى الاسعري بذلك قال لا تسألوني عن شيء  
 مادام هذا الخبر فيكم فذل ذلك عليا انه عليه السلام جعل لأخت مع البنت  
 نصيبا والاعوات لاب كالاعوات لاب وام وكلوا احوال سبع النصف  
 الواحدة والثلاث للثلاثين فصاعدا عند عدم الاعوات لاب وام وذلك لما  
 ذكرناه من النصوص في الاعوات لاب وام علي ما استير اليه هناك ونحن المبرر  
 مع الأخت لاب وام تكلمة للثقلين فان حق الاعوات الثلثان وقد اخذت  
 الأخت لاب وام النصف فيع من سدس فيعط الاعوات لاب حق كحق  
 الاعوات ولا يرين مع الاخيين لاب وام لانه قد كمل لها حق الاعوات  
 الثلثين فلم يبق للاخوات لاب شيء الا ان يكون معهن اخ فيعصبه  
 يكون الباقى بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وذلك لانه ميراث الاخوة والاعوات  
 لاب وام ارجى ميراث اولاد الصليب وميراث الاخوة والاعوات  
 لاب ارجى ميراث اولاد الابن ذكرهم ذكرهم وانما هم كانوا  
 والسادس ان وصية عصبته مع البنات او مع بنات الابن ما ذكرنا  
 من قوله ثم واجعلوا الاعوات مع البنات عصبته وهو قول اكثر الصحابة

والعلماء خلافا لابن عباس كما هو وانما صرح بلفظ السادس دون غيرها  
 ليلا يتوهم انه قوله الا ان يكون معهن اخ من اب من ثمة الرابع يكون استثنائا  
 منها فلا يكون حالة خامسة ولكن مثل ذلك قد مر في احوال ميراث الابن قاله  
 هناك بزيادة المعنى فقط وبنا لاعتبار اي الاخوة والاعوات لاب وام  
 وبنا لعلات اي الاخوة والاعوات لاب كلهم يسقطون بالابن وابنه لابن  
 وان سفل وبنا لاب بالاتفاف وبالجد عند ابي حنيفة جهات ما ذكره  
 من حكم السقوط مشتمل على الحالة الخامسة للاخوات لاب وام وعليه السابع  
 للاخوات لاب اما سقوط الاخوة بالابن فيقولون وهو ميراث ابنة لم ير لها  
 ولد اي ابن كما هو واما سقوط الاعوات به فيقولون عز وجل ليس له ولد ولم اخذ  
 فلها نصف ما ترك والمراد الابن كما سبق واما سقوطهم بابن الابن فدخلوا  
 تحت الابن وقيام مقامه عند عدمه واما سقوطهم بالاب فلانهم كلالة  
 وتوريث الظالم مشروط بفقد الولد والوالد كما عرفت واما سقوطهم بالجد  
 فداوي في قلمنا سابقك في مقاسمة الجد انه متاداهم تعا وهذه المسئلة من  
 مسائل التي استثنىها في اول الباب من كون الجدة الصحيح كالاب فانه ابا  
 يوسف وخجلا لم يجلاهم مسقطا كالاب لولاء الاخوة والاعوات ويسقط  
 هذه العلات ايضا بالاف لاب وام وذلك لما عرفت من انه ميراث الاخوة والاعوات  
 لاسمهم جاري ميراث اولاد الصليب وان ميراث الاخوة والاعوات  
 لاسمهم جاري ميراث اولاد الابن ذكرهم ذكرهم وانما هم كانوا  
 الابن بالابن كذلك يجب اولاد العلات بالاف لاب وام فانه قلت ذكره هنا

انما سموا ابني الاعوان لان يعق ابنته  
 من تمام الاقصال من جانيه في حقهم وفي  
 انما سموا بذلك لان يعق ابنته في حقهم وفي  
 حيار الاخوة وبنا لعلات انما سموا بذلك  
 لان العلة الفرقة بينهم لانهم لم يولدوا  
 شي ومن عديت الانبياء بنوا العلات منهم  
 انهم لامرات مختلف وورثهم واحد قاله  
 يوسف اذ داه اولاد دجلة ما يفيهم  
 الركة ثاوريا وكذا بنوا الاخياف  
 انما سموا بذلك لانه ما خوذ من قلم من اخف  
 اذا كانت احدي عصبته ارقاء والاخرى  
 حلا فيخ باحدي عصبته لا يري ومالوك  
 لا يري في حاله خفي والاخوات لام  
 كذلك لانهم في اظهر مختلفين



ولاء العلاء بسقوط  
باباء الاعيان

سقطت على حاله ثمانية الاخوات من جهة الاب وهي سقطون بالاذن للذكور  
كذلك قاله احوالهم سبع قلت هذا من جهة الاب مع من احوالهم كانت قال وتو  
العلامات كلهم سقطون بالابن وابن الابن والاب والاذن لاب وام الابن لما ذكر اولاً  
بني الاعيان مع بني العلاء لم يمكن ان يذكر الاذن لاب وام هناك كما لا يخفى  
فلذلك اردت بسقوط بني العلاء وحدهم وبوجود بعض النسب وبالاخت  
لاب وام اذا صار من عصبه اي اذا كانت مع البنات او مع بنات الابن في علمته  
وانما سقطوا بها لانها في كالات في كونها عصبه اقرب الي الميت كما سيأتي في باب  
العصبية واما الام فلم يأت احوال تلك النسب مع الولد لقوله تعالى ولا يورث كل  
واحد منها النسب ما ترك ان كان له ولد ولفظ الولد يتناول الذكور والاناث  
ولا قرينة تخص بهما او ولد الابن وان سفل وذلك اما لان لفظ الولد  
يتناول ولد الابن ايضا واما للاجماع على انه يقوم مقام ولد الصلبي في توريث  
الام او الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعداً في جهة كائنا اي سواء  
كانا من جهة الابوين معا او من جهة الاب او من جهة الام لقوله تعالى فان  
له اخوة فلام النسب ولفظ الاخوة يتناول الكل للاستدراك في الاخوة وار  
هذا ذهب اكثر الصحابة وجمهور الفقهاء خلافاً لابن عباس فانه يجعل الام  
من الاخوة والاخوات حاجبة للام دون الاثنين فلها معها الثلث من الميراث  
بناء على انه الاخوة ضيق الجميع فلا يتناول الاثنين ورد بان حكم الاثنين في  
الميراث حكم لجماعة الايريين ان البنين كالبنات والاخوة كالاخوات  
في استحقاق الثلثين فلذا في الباقي من حجب وايضا معنى الاجتماع المطلق

مستتر بين الاثنين وما فوقها وهذا المقام مناسب الدلالة على جميع المطلق  
فقد بلفظ المطلق عليه النسب الذي يحجبها عنه للاب عند جمهور الصحابة  
ويروي عن ابن عباس انه الاخوة لانهم اذا حجبوها عنه لباخذوه فان حجب  
الوارث لا يحجب كما اذا كانت الاخوة كفارا وارثا وقد يستدل بما روي طائفة  
من سلفنا انه عليه السلام اعطى الاخوة النسب مع الابوين ولنا ان نتج  
قال فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام الثلث وان كان له اخوة فلام النسب  
والمراد من صدر الكلام انه للام الثلث والباقي للاب فلذا المحال في اخوة كانه قيل  
فان كان له اخوة فلام النسب والباقي للاب في حق الام بخلاف الرقيق  
والكافر فالاخوة يحجبونها وهم يحجبون بالاب الايريين لانهم لا يرثون مع الاب  
شيئاً عند عدم الام فانهم كالات فلا ميراث لهم مع الوالد وليس حال الاخوة  
مع وجود الام باقوية من حالهم مع عدمها وقدر روي عن طائفة من ان قال لقيمة  
من رجل من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم النسب  
والابوين وسألته عن ذلك فقال كان ذلك وصية وفي صار الحديث  
دليلنا اذ لا وصية للوارث والظاهر انه لاصحة لهذه الرواية عن ابن عباس  
لانها توافق الصحيح في حجب لجد للاخوة فكيف يقول بارتباطهم مع الاب  
كذلك مر في الامام السرخسي وذهب الزبيدي الي انه الاخوة لأم لا يحجبونها  
خلافاً لجمهورهم فانه يحجبهم ما يعني بقوله هو انه اذا كان مع هؤلاء  
اخوة لاب وام او لاب فقد كثر عيال الاب فيحتاج الي زيادة ماله للانفاق



وهذا الذي لا يوجد في اذكان الاخوة لانه اذ ليس تفقيهم على الاب وهم  
العلل على انه لا فرق بين الاخوة لانه الاسم حقيقة في الاصناف الثلاثة وهذا الحكم  
غير معقول المعنى ثبت بالنقص الابري انهم يحجبون الام بعد موت الاب ولا  
نفقة عليهم بعد موته ويجوز ان يكونوا ليس عليهم نفقة وللام ثلث الكل عليه  
عدم هو الامم لورين اي عند عدم الولد وولد الابن وان سفل وعدم الام  
من الاخوة والاخوات قصدا على ذلك بقوله نعم فان لم يكن له ولد وورث  
ابواه فلام الثلث فان كان له اخوة فلام السدس هذا اذا لم يكن مع الابوين  
احد الزوجين واما اذا كان معها فلها ثلث ما يقع بعد فرض احد الزوجين وذلك  
في المسئلة كما انه اراد في صورتين لانه عدلها مسئلة حقيقة بوجوب شراية  
المسائل المستثناة في الجدة على الاربع كما اشترنا اليه فيما سلف ويمكن ان يقال جعلها  
مسئلة في نفقة الام مع الاب ومسئلة واحدة في نفقة ما مع الجدة اذ لكل من  
الزوجين وجه ظلم كزوج وابوين او زوجة وابوين وهو مذهب جمهور اصحاب  
والفقهاء وكان ابن العباس يقول لها ثلث اصل التركة في هاتين الصورتين  
مستدلا بان الله جعلها اول السدس التركة مع الولد والابوين لكل واحد منهما  
السدس ما تركه ان كان له ولد ثم ذكر ان له ما مع عدم الثلث بقوله نعم فان  
لم يكن له ولد وورث ابواه فلام الثلث فيفهم منه ان المراد ثلث اصل التركة  
انضا ويؤيد ان السهام المقدرة كلها بالقياس الى اصلها بعد الوصية والدية  
وكذا ان ابوي الام يقول بان لهما مع الزوج ثلث ما يقع من فرضه وجه  
الزوجية ثلث الاصل لانه لو جعل لهما مع الزوج ثلث جميع المال لراد نصيبها

على نصيب الاب لانه المسئلة في ستة للجماع النصف والثلث فلزوج ثلث  
والام اثان على ذلك التقدير فيبقى للاب واحد وفي ذلك تفضيل الانثى على الذكر  
واذ جعل لها ثلث ما يقع من فرض الزوج كان لها واحد وللاب اثان ولو جعل  
لها مع الزوج ثلث الاصل لم يلزم ذلك التفضيل لانه المسئلة من اثني عشر  
للجماع الربع والثلث فاذا اخذت الام اربعة يقع للاب خمسة فلا تفضل لها  
عليه ولان معنى قوله نعم فان لم يكن له ولد وورث ابواه فلام الثلث هو ان  
لها ثلث ما ورثاه سواء كان جميع المال او بعضه وذلك لانه لو اريدت الاصل  
لكل من البين فان لم يكن له ولد فلام الثلث كما قاله في حق البنات وله كانت  
واحدة فلها النصف بعد قوله فان كان نساء فوق اثنتين فلم ينشأ ما ترك  
فيلزم انه يكون قسما وورث ابواه خاليا عن الفايده فان قيل فحمل على انه  
الوراث لهما فقط قلنا ليس في العبارة دلالة على حصر الارث فيها وان سلم  
فلا دلالة في الآية على صورة النزاع اصلا لانها لا تشاها فيرجع فيها الى  
ابن ابوين في الاصول كالابن والبنات في الفروع لانه السبب في وراثة الذكر  
والانثى واحد وكل منهما يتصل بالبيت بلا واسطة فيجعل ما يقع من فرض احد  
الزوجين بينهما انما كان في حق الابن والبنات وكما في حق الابوين اذ انفردا  
بالارث فلا يزد نصيب الام على نصف نصيب الاب كما يقتضي القياس  
فلا محالة لا ذهب اليه الاصل الذي لم يسمع ما ذكرناه من معنى الآية واعلم  
ان الام اذا عطي ثلث الباقي مع الزوج اجتمع في المسئلة ربعان حقيقة  
لانها فان ثلثها في اربعة في الحقيقة ولو كان مكان الاب جد فلام ثلث المال



وهو مذهب ابن عباس واحدي الروايتين عن الصديق وروي ذلك ايضا  
 الكوفي عن ابن مسعود في صورة الزوج الا عند ابن يوسف فان لها مع لجد  
 ايضا ثلث الاباء كما مع الاب وهو الرواية عن النجاشي فلي هذه الرواية جعل  
 لجد كلاب فيعصب الام كما يعصب الاب والوجه على الرواية الاولى هو اننا  
 تركنا ظاهر قوله فلام الثلث في حق الاب واولادنا لم يلزم تفضيلها  
 عليهم مع تساويها في القرب وايدنا تاويله بقوله اكثر الصحابة واما في لجد  
 فاقرب بناءه على ظاهره لعدم التساوي في القرب ووقع الاختلاف فيما بين الصحابة  
 ولا استقامة في تفضيل النسي على الذكر مع التفاوت في الدرجة كما اذا تراكب اولاد  
 واختلاف واهم واخا لالاب فان للمراة الربع والملاحة النصف والباقي لالاب  
 فقد فضلت هي هنا الاتي لزيادة قربها على الذكر وايضا للام حقيقة الولاد  
 كما للاب فيعصبها ولجد لم يحكم الولاد لا حقيقة فلا يعصبها اذا لا تعصب  
 مع الاختلاف في السبب بل مع الاتفاق في الدرجة وهذه المسئلة من ان  
 الاربعة التي استثناه في اول بابها فان اباحنية ومحمد لم يحكموا  
 كلاب هي هنا ولجد السدس لان كانت كام الام او لالاب كام الاب وان  
 كانت او اكثر اذ ان ثابته اي صحبة كالمذكورين فان الفاسدات من  
 ذوي الارحام كما سيأتي متخاضيات في الدرجة لان القربى يحجب البعد  
 كما سخط به علما اما اعطاء لجد الواحدة السدس فلما رواه ابو سعيد  
 الخدري ومغيرة بن شعبة وتميم بن ذر بن مزانه في انهم اعطوا لجد  
 واما التثريك بينهم في ذلك اذ ان اكثر متخاضيات فلما رواه ابن ام الام

جاءت الي الصديق وقالت اعطين ميلاي ولد ابنك فقال اصبري حتى اشاور  
 اصحابي فاني لم اجده في كتاب الله مع نصا ولم اسمع قبلي من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 شيئا ثم سلمهم فشهدوا المغيرة باعطاء السدس فقال عمل معلك احد فشهد به محمد  
 بن سلم فاعطاها ذلك ثم جاءت ام الالب اليه وطلبت الميلاي فقال  
 اريد ان ذلك السدس بينكما وهو لم ينفردت متكما فشركتكما فيه في رواية اخرى  
 ام الالب جاءت الي عمر وقالت انا اولي بالميلاي من الامام اذ لو ماتت لم يكن  
 ولد لها ولو مت ورثن ولد ولدي فقال هو ذلك السدس فان اجتمعت  
 فهو بينكما واينكما خلت به فهو لها تحكم بالتثريك بينها فقد اجتمعا على ان  
 لجدات الصحبة المتخاضيات ينساركن بالسدس في التسوية وذهب  
 ابن ابي ابي لجد ام الام تقوم مقام الام مع عدمها فتأخذ الثلث اذ لم  
 يكن لليت ولد ولا اخوة والسدس اذا كان له اصد هما كما ان لجد اب الالب  
 يقوم مقام الالب عند عدمه وابن الابن يقوم مقام الاب مع عدمه ثم  
 قال الام لا يراحم في فرضيتها احد من لجدات فلذلك ان الام لا يراحم احد من  
 ولد بانه لا دلالة بالانثى ليس سببا لا استحقاق المدعي فرضية المدعي به  
 سبب البنات وبنات الاخوات لكننا تركنا هذا القياس في لجدات بالسنة  
 والمهر وفيها ما زاد على السدس فتعفي به وسقطت اي لجدات كل من سواه  
 كانت ابويات ام اميات باللات اما الاميات فلو جرد ادلائها بالام واتحاد  
 السبب الذي هو اللاموه واما الابويات فلا اتحاد السبب وحده  
 ويسقط الابويات دون الاميات ايضا بالاب وهو قوله عثمان وعلي

عباس في ان السدس







ظهور الصفة وللأخرى زيادة القرب فيستويان في استحقاق الارت ولنا ان  
 استحقاق لجهة باعتبار الأمومة ومعنى الأصلية في القرب يظهر  
 وأقرب منه في البعدي سواء كانت من جهة واحدة أو من جهتين فيكون هي مقدمة  
 على البعدي مطلقا ولو كان ظهور الأمومة موجبا للتقدم لكانت أم الأم مقدمة  
 على أم الأب مع تساويهما في الدرجة وهو باطل اتفاقا وأما كانت القربى كما  
 الأب عند عدم مع أم الأم وأم الأم مع أم الأب أو بحجوبة أم الأب  
 عند وجوده فإنها بحجوبة به ومع ذلك تجب أم الأم فغ هذه الصورة  
 أعني أنه خلف الميت الأب وأم الأب وأم الأم يكون المال كله للأب عندنا  
 لأنه البعدي بحجوبة بالقربى والقربى بحجوبة بالأب ونظيرها إلى الأخوات  
 بحجوبة الأم من الثلث إلى السدس مع كونها بحجوبة بالأب وقال الحسن بن زياد  
 ميراث الجدات هي ثلث أم الأم وأم الأم كانت بعد أم الأب وهذا على قياس  
 قول علي أنه القربى إنما تجب إذا كانت وارثة وإذا كانت جدة ذات قرابة واحدة  
 كما أم الأب والأخرى ذات قرابتين أو أكثر كما أم الأم وهي أيضا أم الأب  
 بهذه الصورة **مسألة** وتوضيحها أنه إذا  
 زوجة ابن ابنها بنت **مسألة** بنتها فولد منها ولد  
 فميتت المرأة جدها هذا **مسألة** الولد الذي مات من  
 قبل أبيه لأنها أم أبي أبيه ومن قبل أمه لأنها أم أمه فبحريرة فاست  
 قرابتين ثم نقول هناك امرأة أخرى قد كانت تزوج بنتها ابن المرأة القربى  
 فولد من بنته الأخرى ابن ابن الأولم الذي هو أبو الميت فميتت الأخرى أم أبي

الميت

الميت في ذات قرابة واحدة فإنما كان المراد من جدتان في مرتبة واحدة فإذا  
 اجتمعت فقد وجدت ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة وإما صورة اجتماع  
 ثلاث قرابات مع ذات قرابة واحدة فميتت هذه صورة **مسألة**  
 وتوضيحها أنه تلك المرأة التي زوجت ابن ابنها بنت  
 بنتها فولد منها ذكر إذا تزوجت هذا المولود بنت  
 بنت بنت أخرى لها فولد منها ولد كان ذلك المرأة  
 للمولود أم أم أم الأم وأم أم الأب وأم أم الأب وأم أم الأب  
 صاحبها أعني أم زوجة ابنها للمولود أم أم الأب فيقسم السدس لها  
 عند أبي يوسف أيضا باعتبار الأبدان وهو قول سفيان وعند محمد الملائكة  
 باعتبار الجهات وهو قول من فرجه اسم وجه قول محمد أن استحقاق الارت  
 باعتبار الأسباب فإذا اجتمع في واحد سببان متفقان كجهتين من جهتين  
 كأمه والصورة واحدة والمعنى متقاربا فيحقق الارت بسببه معا إذا  
 اجتمع فيه سببان مختلفان الأخرى أنه إذا تركت ابني عم واحد أو أخ لأم  
 فميتت أخذ ذلك السدس بالفرض والباقى بينهما بصفان بالعصوبة وكذا  
 إذا تركت ابني عم واحد أو زوج فميتت يأخذ النصف بالفرض ويقاسم  
 أمه في النصف الباقى بالعصوبة وكذا إذا تركت الجوزي أمه وهي اخت لا يسب  
 بالتركة بالسببين معا لا يأخذ إلا نصف وأم لا يرث من جهة قرابته  
 عمالة أقول آخرت من جهة الأم قد اعتبرناها في الترخيص حتى تقدم على الأخ  
 فلا يكون معتبرا في الاستحقاق بخلاف لجهة المذكورة وجه قول أبي

عند أبي يوسف

فيستحق



يوسف ان تعدد الجهة ان اقتضى تعدد الاسم كما في اللفظة الثلاثة المذكورة  
 كانت مقتضية لتعدد الاستحقاق بحسب تعدد هياكلها واما اذا لم يقتض تعدد  
 الاسم كما في حكم الجهة الواحدة وما نحن فيه من هذا القبيل فان ذات  
 القرابين تستحق بالجهة ذات القرابة الواحدة فاذا كانت حصة ذات قرابات  
 ثلاث مع حصة ذات قرابة واحدة انقسم السهم بينهن انصافا عندنا  
 يوسف واربعا عند محمد قال الامام الخليل لا رواية عن ابي في صورة  
 تعدد قرابة احد بنين ابي وذكورة فرائض الحسب بن عبد الرحمن **باب**  
**العصبات** عصب الرجل في اللغة قرابة الاب وكذا جميع عاصبه وان  
 لم يسم ب من عصب القوم بفلان اذا احاطوا حوله قال اب طرف والابن  
 طرف والعجم جانب والاف جانب فيسمي بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث  
 وقالوا مصدرها العصبية والذكر بعصب الانثى اي يجعلها عصبية **العصبة**  
 النسبة قد مرها لانها اقرب من النسبة كما مر ثلاثة عصبية بنفس وعصبية  
 بغيره وعصبية مع غيره اما العصبية بنفس فكل ذكر اعتبر الذكوة لا  
 الانثى لا يكون عصبية بنفسها بل بنسبها او مع عصبها لا يدخل في  
 الحي الميت انثى فان دخلت الانثى في نسب الاب لم تكن عصبية كاولاد  
 الام فانها من ذوات الفروض كابن الاب وابن الميت فانها من ذوات الام  
 فانه قلت الا في الاب وان عصبية بنفس مع ان الام داخل في نسب  
 قلت قرابة الاب اصل في استحقاق العصبية فانها انما تفرق عن غيرها  
 بخلاف قرابة الام فانها لا تنقسم بانفرادها علة لاثباتها في هي الغناه والنفقة

ان عصب الزنا الثاني صاحب  
 ان عصب ابي ابي له وعصبه  
 بقول اب يوسف

العصبية لكننا جعلناها بنسبة نصف زائد من هنا **باب** وان علي الا في  
 وفي **اب العصبية** بانفسه اربعة اصناف الاول فرع الميت والثاني اصل  
 والثالث فرع ابيه والرابع فرع جد جده فيقدم في هذه الاصناف للمتردد بين ذوات الاقرب  
 فالاقرب يرجمونه بقرب الدرجة اعني اولاهم هي الميت الذي يستحق بالعصبية  
 ثم الميت ابي البنون ثم بنوه وان سفلوا ثم اصله اي الاب ثم جد اب الاب  
 وان علوا وانما تقدم بقوله علي الاب لانهم فروع الميت والاب اصله وانما  
 الفروع باصله اظهر من اتصال الاصل بفروع الابري ان الفرع يتبع اصله  
 ويصير مذكورا بذكره دون العكس فان البناء والاستجار يدخل في بيع الاذن  
 ولا يدخل في بيعه وظهور اتصالهم يدل على انهم مقربون الى الميت في الدرجة  
 حكما وان لم يكن ذلك حقيقة لان الاتصال من الجانبين بغيب واسطة وقد  
 بنوا البنون وان سفلوا علي الاب لان سبب استحقاقهم ايضا البنون المتقدم  
 علي الابوة وكون الاب اقرب درجة من الجد ظاهر كظهوره فيما بين الابن وابن  
 الابن وتقييد الجد بابي الاب لغيره عن ابوالام الذي هو الجد الخامس  
 فيكون ذلك تصريحاً باعلم صنف من قومه فكل ذكر لا يدخل في نسبته الى الميت  
 انثى لمزيد الاهتمام باصله هي هو انبات ابيه وجرمان بغيره ومن علوا من  
 الاسداد اذا تقدم منهم من كان اقرب درجة ثم فرع ابيه اي الاب  
 بنوه وان سفلوا ثم اصله الا في فرع الجد وان علوا قول ابي في خلافنا  
 كما سبق في **باب** مقاصد الجد وانما الذي نعلمه من هذا ان نسبته اليه  
 عدا في ثلثه الخلفاء الفتوى وتأخير بنسبهم عنهم لقرب درجتهم



ثم في هذه اي الاعمال ثم بنوع واحد سفلوا تاخيب الاعمال من الاخوة و  
 بشي لا يغيرهم لبعده الدرجة فظهر ان اسباب العصبية ينقسم الى اربع  
 اربعة البنوة بغير واسطة او بواسطة والابوة كذلك والاخترة وفرعها  
 والعمومة وفرعها والقرابة ما عرفت ثم اي بعد التسريح بقرب الدرجة  
 يرتفع قوة القرابة اعني به اي بالمذكور وهو الترجيح بقوة القرابة ان  
 ذات القرابتين من العصبية او لغيره في قرابة واحدة مع تساويها  
 في الدرجة ذكر ان كان ذو القرابتين او انتمى بقوله ثم انه اعيان بني الام يقولون  
 دونه بني العظام اي بنو الاعيان اولي بالمسببات من بني العظام والمقصود  
 من ذكر الام هنا اظهار ما ترجح به بنو الاعيان على بني العظام كالاخ لاب  
 وانه فانه مقدم على الاخ لاب اجماعا وهذا امثال للذكر من ذرية القرابتين  
 او الاخت لاب وام اذا صارت عصبية مع البنت اي البنت الصلبة او غيرها  
 فانها ايضا اولي من الاخ لاب خلافا لابن عباس فانه الاخت لا تقسم عصبية  
 مع البنات عنه كما هو هذا امثال للاتي من ذرية القرابتين وانما ذكرها وان  
 لم تكن عصبية بنفسها مستأجرة الحكم لمن هو عصبية بنفسه واذا لم  
 عصبية بل كانت ذات فرض فليما فرضها والاية الاخ لاب وابن الاخ له  
 فانه اولي من ابن الاخ لاب لانها متساوية في الدرجة مع كون الام  
 قرابتين وكذلك الحكم في اعمال الطهية ثم في الاعمال ابي ثم في الاعمال جد اي بعد  
 هذه الاصناف من الاعمال قرب الدرجة او لا وقوة القرابة ثانيا فاعرف  
 مقدم على ابي المتقدم على جد وذاك لقرب الدرجة وفي كل واحدة

٢٧  
 عن الاصناف تقدم ذو القرابتين على ذي قرابة واحدة مع التساوي في الدرجة فظهر  
 الميت لاب وام اولي من عمه لاب وكذا الحال في عم ابي وعم جد هكذا الحكم في قوة  
 هذه الاصناف يعنى اولي من الدرجة وثانيا قوة القرابة فان ابن عم الميت  
 مقدم على ابن ابن عم وابن عم الميت لاب وام مقدم على ابن عمه لاب وام  
 العصبية بغيره فارجع من النسوة وهي الاقارب منهن النصف والنصف الاول  
 منهن البنت اذ المواصلة للنصف وللأختين فضا عنه النسوة الثانية بتساوي  
 فانه حالها كحال البنت عند عدمها الثالثة الاخت لاب وام فانها كذلك اذا  
 لم يوجد بنات الصلب وبنات الابن الرابعة الاخت لاب فان حكمها كذلك اذا  
 لم يوجد البنات المتقدمة فهو للام الرابع نصيب عصبية باختلافها في  
 حالها وبني علي حيدر مرة الاولين عصبية قوله ثم وانه كان الاخوة رجالا  
 ونساء فلذلك لم يخل خط الاثنين وحر الاخر من الامات واخوها عصبية  
 لا تقسم عصبية باخيهما وذلك لانه المصن الوارد في صغيره الامات بالذكور  
 عصبية انما هو في موضعين البنات بالبنين والاختات بالاخته كما عرفت اتفاقا  
 والامات في كل منهما ذوات فروض فمن لا فرض له من الامات لا يتساوى له النصيب فيها  
 الا ان يعصب اخيه بغيرها ففرضها حاله الا انفراد الي العصبية ايلما يلزم تفصيل  
 الاثنى على الذكر والمساواة بينهما فاذا لم تكن الاثنى بانفرادها صاحبة فرض  
 عن هذه المعنى لم عدم تقصيرها باخيهما كالحكم والعمه اذا كان الاب وام  
 ولاب كانه الام كله للم دون العمه وكذا الحال في ابن العم مع بنت العم لاب  
 ابن الاخ مع بنت الاخ لاب واما العصبية مع غيره فكل التي تقسم عصبية

قوله يوصي العبد اولادكم كذا ذكر مثل حفظ  
 واما ميرور في الاخوة



مع اني اخي كالاخت لاني وام اولاد مع البنت سواء كانت سليمة او  
 ابن وسواء كانت واحدة او اكثر كما ذكرنا من قبل في احوال الاخوات مع البنت  
 عصبة والمراد من التعيين ههنا هو الجنس واحدا كما هو او متعدد والفرق بين  
 صلاتين المصبتين انه الغيرة العصبية بغير كون عصبة بنفس فعد في  
 نسب العصبية الحية للبنت وفي العصبية مع غيرة لما يكون عصبية بنفس اسلا  
 بل يكون عصبية تلك العصبية بمباشرة لذلك الغيرة واصل العصبية مولي  
 العتاقه فقدم غيرة تا على ذوي الارحام والرد على ذوي الفروع وهو حق في  
 علي وزيد وقال ابن مسعود هو مؤخر في ذوي الارحام ايضا واستدل بقوله  
 واولو الارحام بعضهم اولي ببعض الكتاب اي بعضهم اقرب الي بعض  
 نعم ليس له رحم والميل يستلزم على القرب ويقولون هم لم ياتوا عبد الله  
 مولاي فانه شكره في اوجيب له وانكفرك فهو مشرك له وان مات ولم  
 يترك وارثا كانت انت عصبته فقد استدرج في توريت مولي العتاقه انه لا يرد  
 المعتق وارثا وذوي الارحام من قبيل الورثة والجواب اما عن الاية في قوله  
 سبب نزلها ما روي من انه في لما قدم المدينة آفج بن المهاجر بن وائل  
 وكان ياتوا ثوبه بذلك ففسخ الله بقاء هذه الحكم بهذه الآية وبين ان الارحام  
 مقدم على المواخاة والموالاة والنزاع لانه تقدم ذوي الرحم عن سائر  
 واما عن الحديث في وانه في اراد بقوله ولم يرد وارثا هو عصبته الاربعة  
 ان في اثرة كانت انت عصبته لم يقل انت انت وارثه واذا كان هو  
 العتاقه عصبته هو اقر العصبية كما دل عليه الحديث كانت مقدم ما عدا

الارحام والرد تقدم العصبية عليه ثم المعتق يرتب من معتقه مطلقا سواء  
 كان عتقه لوجه الله او للشيطان او اعتقه على انه سايه او بشرط انه  
 لاولاد عليه او اعتقه على مال او بلا مال او بطريق الكتابة الى غير ذلك  
 وقال مالك انه اعتقه لوجه الشيطان او بشرط انه لاولاد عليه لم يكن مستحقا  
 للولاء لانه ملزم بتبعيه والقاعدة لوجه الشيطان قد ارتكبه بالاعتقاد للعيب  
 فيجوز هذه الصلة ومن جهة ينبغي الولاء فقد رخصنا في الاعتقاد والظاهر ان السبب  
 هو الاعتاق لقوله عليه السلام الولاء لمن اعتق وهذا السبب مستحق في  
 جميع هذه الصور فيثبت به مسبهات جميعها ثم عصبته اي عصبته مولي  
 العتاقه على الترتيب الذي ذكرناه في العصبية فيكون عصبته النسبية  
 متقدم على عصبته السببية ثم عصبته السببية اعني معتق المعتق  
 والمراد بعصبته السببية ما هو عصبته بنفس فقط لا يستوفى والتسبب  
 بين هؤلاء العصبية ما في فليكن ابن المعتق اولي عصبته ثم اي ابنه  
 وان سفل ثم ابوه ثم جده وان علا الى اخر ما فصل هناك لقوله في اولاها  
 ثم كلهم النسب ومعنى ذلك انه لم يرد حيوة للانسان اذ بها يثبت له  
 صفة النال التي اعتاش بها عن ما عداه من الحيوانات والجمادات والرقبة  
 لاف وهلاك فالمعتق بسبب لاهياء المعتق كما ان الارب سبب لا يجاد  
 من ذلك ان الولد يصير منسوب الى ابيه بالنسب والي اقرانه بتبعيته  
 ثم المعتق يصير منسوب الى معتقه بالولاء والي عصبته بالتبعية كما  
 سبب المارث بالنسب كذلك يثبت بالولاء ولا يثبت للارث من ورثة المعتق



فليس في عصبة المعتق الوارثين من المعتق بالولاء من هو عصبة بغيره او غير  
 غيره كما نرى عليه انفا وذلك لقوله في ليس للساد من الولاء الا ما اعتق  
 او اعتق من اعتق او كما تبين او كما تبين او دبر من دبر له  
 او دبر له معتق من او معتق معتق من هذه الحديث وان كان فيه شذوذ  
 لكنه قد تآكد بما روي من ان كبار الصحابة كعمرو بن عبد الله بن مسعود قالوا بطلان ذلك  
 فصار بمنزلة المشهور ومعناه ليس للساد شي من الولاء الا ما اعتق  
 اولاد ما اعتق من اعتق او اولاد ما كان منهم من كان منهم او اولاد ما دبره او اولاد  
 ما دبره من دبره فكله ما المذكور والمقدرة عبارة عن فرقته متعلق به الرضا  
 فانه بمنزلة ساير ما يتكلم ما لا عقل له كما في قوله او ما ملك اياله وكلمة من  
 عبارة عن من صار له اما كما فاستحق ان يعصب عنه بلفظ العقلاء وقوله او دبر  
 يحتاج الى ان يقدر مع ان حتى يصير ما ولا بالمصدر اي ليس لمن شي  
 من الولاء الا ما ذكر او ان دبر معتق من والناصل ان ليس لمن شي من  
 الولاء الا ما معتق من او اولاد معتق معتق من لحي او الولاء الذي هو مجرد  
 معتق من او مجرد معتق معتق من قول معتق من ومكانه ظاهره وولاه  
 معتق معتق من فيما اذا اعتقت اراة عبيد فاستحق ذلك العبد عبيد الا  
 واعتقت ثم مات المعتق انما وليس له عصبة نسبه وقد مات قبل العبد  
 الاولاد وعصبة عبيد له تلك المرات بالعصبة من جهة الولاء وان  
 الحكم في مكانه كما تبين بصورة ولاد مدبر من ان دبره اراة عبيد  
 ان ذلك ولدت بدار الحرب وحكم القاضي بجريه عبيدها ثم اسلمت ورجعت

او اولاد ما كان

في دار الاسلام ثم مات المدبر ولم يخلطه عصبة نسبه وهذه المرات عصبة  
 مدبر هذه المدبر كذلك اي اذا حكم القاضي بعق مدبرها بسبب ما قام فاستحق  
 عبيد او دبره تهمت ورجعت المرات الثانية الى دار الاسلام اما قبل موت مدبرها  
 او بعده ثم مات المدبر انما ولم يخلطه عصبة نسبه فاولاد هذه المرات بصورة  
 من معتق من الولاء ان عبيد اراة تزوج باذن باجارية قد اعتق باجارية خوار  
 بيمينها ولد هو جربع الا انه فانك الولد يتبع الام في الرقيم والحريم وولادته  
 لولي امه فاذا اعتقت تلك المرات عبيد ها جربع ذلك العبد باعتقها اياه ولك  
 ولك الي نفسه ثم الي مولاه حتى اذا مات المعتق ثم ماتت والدته وخلط معتقة  
 ابيه فاولادها وصورة جربع معتق معتق من الولاء ان اراة اعتقت عبيدا  
 فاستحق العبد المعتق عبيد او زوج معتقة عبيد فاولاد بينهما ولد هو جربع  
 ولادته لولي امه فاذا اعتق ذلك العبد المعتق عبيدا جربع باعتق ولادته ولدت معتقة  
 الي نفسه ثم الي مولاه وقد يستدل ايضا على جربع الولاء بما روي من ان الزبير  
 بن عتيبة اصاب من قومه وامهم مولد لم يرفع بن خديج وابوهم عبد الله فاستحق  
 الزبير باهم واعتقت ثم قال للقيس انتم سبوا الي فتارعة رافع وقال هم  
 موالي فلخصم الي عتبات فحكم بالولاء للزبير فدل ذلك على ان الولد منسوبة  
 الي موالي امه ما لم يثبت له ولاد من قبل ابيه فاذا ثبت ولاد من قبله جربع الاب  
 ولاد الولد الي مواليه وانفلا والنسبة الام التي لا ضرورة كولد الزنا وولد المملوك  
 حتى اذا تزوج المملوك فقتله صار الولد منسوبا اليه ولو ترك اي المعتق  
 ابا المعتق وابنه كان عبيد اي يوسف سدس الولاء للاب والباقي للابن



هذا قوله الأخير وهو أصري الروايتين عن ابن مسعود وبه قلن شريخه والتجني  
وعند أبي جعفر الولاء كله للابن وهو اختيار سعيد بن المسيب ومذهب  
الشافعي والقول الأول لأبي يوسف وجبه قوله الأخير أنه الولاء أتر الملك فيلحق  
بجنته الملك ولو ترك العتق مالا وترك أبا وأبنا كان لأبي سدين ماله وأبنا  
لأبنة فكذا إذا ترك ولدا ولجواب ابنه وأن كان أتر الملك لكان ليس حال ولله  
حكم المال كالمقتضى الذي يجوز الاعتياض عنه بالماله بخلاف الولاء فلا يجري  
فيه سهام الورثة بالفرضية كما في المال بل هو سبب يورث بطريق العصبية فيعتب  
الأقرب فالأقرب والابن أقرب العصبية ولو كان يجري فيه سهام الورثة بالفرضية  
كالمال لكان للشاهد نصيب من الولاء بالارتداد على ابنه قوله عن الولاء حكمه حكم  
النسب لا يباح ولا يوهب ولا يورث دليل واضح على قوله الأول الذي هو منه ما  
ولو ترك العتق ابن العتق وجده فالولاء كله للابن بالاتفاق وذلك لأن الأب  
كالابن في العصبية بحسب الظاهر لأنه اتصال كل منهما إلى الميت بلا واسطة  
وكون الابن أقرب يحتاج إلى ما من عن ان زيادة قرينة حكمي فوقع الخلاف  
هناك بخلافه فإنه اتصاله بواسطة الأب فيكون الأب أقرب من الجد ويكون  
الابن أقرب من بلا استنباط فلا يترجح لجد الولاء بخلاف هذه من الاستنباط  
الرابع المستأنه على القول الأخير لأبي يوسف حيث لم يجعل فيه لجد  
قال شيخ الإسلام حوله زاده ولو ترك جد العتق وأخاه كان الجد  
الجد عند أبي جعفر لأنه أقرب إلى الميت في العصبية من الجد في النسب ومذهب  
الولاء بينهما تصنيفين وذكر محمد بن أحمد الولاء عن أبي العباس كغيره وابن

مسعود وزيد بن ثابت وأبي بن أعب وعبيد بن أبيهم قالوا الولاء لا يورث فاشترط  
بعض الفقهاء بظاهره على أن الولاء لا يورث للعتق سنا بعد موته فإنه قائم  
مقامه في الذب عن العبيد في كون المذهب عنده أنه المراد بالملك القرب  
أي يقدم في استحقاق الولاء لقرب بني العتق يوم موته حتى أنه مات للعتق  
عن ابن وابن ابنه كان الولاء لأبنة لأنه أقرب وابن ملك ذارحم ثم من  
عتق عليه ولجده ولأخيه لم يورث العتق ثم لم يباح العصبية النسبية  
على أن العتق وإن لم يكن اختياريا بسبب الولاء وتفصيل الظاهر في هذا القائل  
أنه القرب على ثلاثة أنواع الأول القرب وهو قرابة ذي الرحم المحرم من الولد  
أما بطريق الأصل كالأبوين والأجداد والأخوات وإن علوا وأما بطريق القرية  
كأولاد وأولاد الأولاد وإن سفلوا فمن ملك واحدا من هؤلاء عتق عليه اتفاقا  
أراد عتقه أو لم يرد به التام المتوسط وفي القرية المحرم غير اليهودي أعني  
قرابة الأخوة والأخوات وأولادها وإن سفلوا وقرابة الأعمام والأعمات  
والأخوال والأخوات دون أولادهم وذلك واحد من هذه المحرم عتق عليه  
البيان عندنا خلاف الشافعي النوع الثالث البعيدة وهي قرابة ذي الرحم  
غير المحرم كأولاد الأعمام والأخوال وأخواتهم لم يعنى عليه  
بلا خلاف قلت في مسألة الخلاف أنه ليس بينهما قرينة كما في الأصول  
مورد فلا يعنى أحدهما على صاحبه كأولاد الأعمام الأيدي أنه قرابة  
الأعمام قرابة أولادهم حيث يقل سداد كل منهما لصاحبه ويجوز  
أنهما أنهما ليضع زكاة في الألف ويجري القصاص بينهما من الجانيين ويجعل



بطل كل منهما لصاحب بخلاف الوالد بن والموالد بن ولنا ما روي عن ابن عباس  
 ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني وجدت اخي يبيع في السوق فاستدعته  
 وانا اريد ان اعقبه فقال لي قد اعتقه اسمع والمعنى في ذلك انه القرابة المشايخ  
 بالحريصة على العتق مع الملك كما في الابناء والاولاد وتوسيعه ان هذه العتق لطريق  
 الصلة والقرابة المذكورة تاتى بها استحقاق الصلة لا يرى ان حرمة النكاح تنبت  
 في هذه القرابة لاجل الصيانة عن ذل الاستغناء والاستخدام فمن البيتين ان  
 ملك الميراث اقوى في الاستئصال من الاستغناء والاستخدام وايضا لجميع بين الاثنين  
 في النكاح حرمة الصيانة القرابة عن القطيع بسبب ما يكون بين القرابة من النكاح  
 وظاهر انه معنى القطيع في استدامة الملك التروا شبيهة في انه للملك تأثير  
 في استحقاق الصلة فعلة العتق هذه الوصفا فلا يكون بعد ثبوتهما لا تنفكا  
 الجزية مفردة وايضا اتصال احد الاخوين بالآخر بواسطة الاب كما ان اتصال  
 النافله بالجد كذلك ومن ثم شبه بعضهم لجد مع النافله بشجرة استعوب منها  
 عصف ومن ذلك العصف عصف اخ والاخوين بعصفين من شجرة واحدة ومن  
 اخرون الجدة مع النافله براد تسع منهن ومن التهرجدول والاخوين بنهرين  
 قد تسعيا من واحد واحد وعليه هذا يكون معنى القرب بين الاخوين اظهر  
 خصوصها بسبب واحد واحتياج الجد والنافله الي شعبتين فيكون باقتضاء  
 العتق لولي الامانة لم يجعل الا في كالجدة حكم الوالي اذ مدارها على السمع  
 القرابة وليس مشقة الا في كسقف الجدة ولا في حكم الارث عند الوفاة  
 انواع ولها في خلافة الملك والفرق كما سبق واما اولاد الامه والاعلى

فقد كبرت هناك الوسايط وكانت القرابة بعينها وهذا الميراث هنا  
 النكاح ولا يعم لجميع النكاح ثم ان الشيخ اورد لهذا الفصل مثالا فقال  
 كذا بنات من ابير تولد بين عبد ودة للصغير عشرة بنات وبنات ابير  
 ثمانية بنات من ابير فاشترى ابها بالخمس فعتق عليها ثم مات الاب وورث  
 شيئا من المال فامتناع من ذلك المال بينهن املانا بالفرق والباقي وهو ذلك  
 المال بينهن فاشترى الاب اخماسا بالولاء ثلثه اخماسا للكبيرة وخمساه للصغير  
 لانه انما قد اعتقت ثلثة اخماسا من الاب بثلثين والصغير قد اعتقت  
 خمسة وعشرين ونصف من خمسة واربعين وذلك لانه اصل المسلم من ثلثة  
 لانها اقل عدد يصح منها الثلثة فاعطينا البنات الثلثة اثني منها بالفرق  
 واعطينا الكبيرة والصغير واحد منها بالولاء فلا يستقيم اثنا عشر على ثلثة  
 بل بينهن ما ياتى فاخذنا جميع عدد رؤسهن اعني الثلثة ولا يستقيم  
 ايضا الباقى وهو الواحد على رؤسهم بالولاء وهو خمسة وذلك لانا وجدنا بين  
 مال الكبيرة والصغير موافق بالعدد لانه العشرة عشرة عدد بعد منها ففسر  
 الثلثين ثلثة وعشر العشر اثنا عشر ومجموعها خمسة وهي بمنزلة عدد الرؤس  
 من الولد لانه تقسم الثلث الباقى الكبيرة والصغير يجب ان يكون على  
 خمسة ما لهما وهي بعينها نسبة الوفاقين وبين الخمسة والواحد مائة  
 فاخذنا مجموع خمسة ايضا مع ثلثة هي عدد رؤس البنات وبينهن  
 مائة ففسرنا احداهما في الاخرى فحصل خمسة عشر ثم ضرب هذا المبلغ  
 في اصل المسلم الذي هو ثلثة صار خمسة واربعين فمما يصح المسئلة



اذ كانت البنات من اصلها اثنان فاذا ضربناهما في المصروف وهو خمسة  
 حصل ثلثين فلكل بنت عشرة وكان للمصغري والكبرى من اصلها واحد فزبناه  
 في المصروف فلم يتغير قسمنا لخمسة عشر الباقي على سهام الولد فصار لكل سهم  
 ثلاثة فلكل بنت ثمانية عشر تسعة وقد كانت لها عشرة بالفرض فلم يبق تسعة  
 عشر للمصغري من خمسة عشر ستة وقد كانت عشر بطريق الفرض ومجموعها ثمانية  
 وليس للوسط الا تلك العشرة التي اصابها بالفرض ثم ان للكبرى والمصغري  
 ان يزوجا ابائهما بالولاء اذا جن جنونا مطبقا لكل شيخ الاسلام مؤخر اذ  
 كان شيخنا ابو بكر الجنيدي يحكي عن ابي اسحاق الحافظ انه كان يقول هذا امر  
 الغراب التي يسأل عنها وهو ان تكون بنت الرجل وليست **باب الحجب**  
 هو في اللغة المنع ومنه الحجاب لما يستد السئ ويمنع عن النظر اليه وفي  
 اصطلاح اهل هذا العلم منع شخص معين عن ميراثه اما لغيره او بعضه بوجود  
 شخص آخر الحجب على نوعين احدهما حجب نقصان وهو حجب الترابي سهم اقل  
وذلك اي حجب النقصان لخمسة نفر من الورثة للزوجين والام وبنت الابن  
والاخت لاب وقدم بيانه في احوال هؤلاء فالزوج يحجب من النصفه الى الربع  
والزوجة من الربع الى الثمن بوجود الولد او ولد الابن والام تحجب من الثلث  
الى السدين بالولد او ولد الابن والاثنين من الاخوة والاحوات وبنت الابن  
تحجب مع بنت الصلب من النصفه الى السدين ثلثة للثنتين والاخت لاب  
تحجب مع الاخت لاب وام من النصفه الى السدين انما كما انكسرت من ثلثيها  
 فيما سبق وتاين ما حجب لحرمان وهو ان يحجب عن الميراث بالمرءة فيصير ميراث

عن سهم ميراث

بالطية والورثة فيسبب اية حجب الحرمان وبالفريقين فريقتان لا يحجبون  
 هذه الحجب بحال البنت وان كانت النصف منهم يحجب حجب النقصان  
 وهم ستة ثلاثة من الرجال الابن والاب والزوجة وثلاثة من النساء البنت  
 والام والزوجة فان قلت قد يحجب هذه الفريقين بالقتل والردة والرقية فلا  
 يصح انهم لا يحجبون بحال البنت فان النظام في الورثة وهم على ذلك التقدير  
 ليسوا بورثة وفريقين يرون بحال ويحجبون حجب الحرمان بحال اخرى وهم غير  
 هؤلاء الستة من الورثة سواء كانوا عصباء او ذوي فروض وهذه هي  
 حجب الحرمان في الفريق الثاني مبني على اصلين احدهما ان من يدلي اي يتبني  
 الى الميت شخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص كابن الابن قائم لا يرث  
 مع الابن سوى اولاد الام فانهم يرون مع ما مع انهم يدلون الى الميت بالولاء  
 لانعدام استحقاقها جميع التركة وتحقيق هذه الاصل ان الشخص المدلي  
 به انه استحق جميع التركة لم يرث المدلي مع وجوده سواء اتحد او سبب  
 الارث كما في الابنة والجد والابن وابنته او لم يتحد اي في الاب والاخت والام  
 فان المدلي به لما استحق جميع المال لم يبق للمدلي شيء اصلا وان لم يستحق جميع  
 المال فانما اتحد في السبب كان الامر كذلك كما في الام وام الام لانه المدلي به لما  
 قد نصيب بذلك السبب لم يبق للمدلي من النصيب الذي يستحق بذلك  
 السبب شيء وليس له نصيب اخر فصار ميراثا وان لم يتحد في السبب  
 لانه الام او اولادها فان المدلي به ما هذا نصيب السبب الذي سبب  
 والمدلي ما هذا نصيب اخر مستند الى سبب اخر فلا مانع فان اليست



الام تسحق جميع الشركه اذا انفردت عن غيرها من اصحاب الفريض والعصبه  
قلنا ليس ذلك الاستحقاق من جهة واحدة فانها بعض الشركه بالفرض وبعضها  
بالرود والمراد الاستحقاق بجميعها من جهة واحدة كما في العصبه والاصل انما الاقرب  
فالاقرب كما ذكرناه في العصبه قدم في باب العصبه انهم يرفعون بقرب الدرجة  
فالاقرب منهم يجب الابعد يجب ومان سوادا تحذف السبب اولاه هذه  
جاءه غيرهم ايضا لكن اذا كان هناك اتحاد السبب كما في المحدثات مع الام  
وفي نبات الابن مع الصليبين وفي الاخوات لاب مع الاختين لابي وام وانما  
لم يكتف المص بأصل الاول لئلا يتوهم ان ولد الابن ذكر كان او انثى يرت مع الابن  
الذي ليس باسمه فانه لا يدلي به ولا بالاصل انما لئلا يتوهم ان ام الام لا ترت  
مع الاب هكذا قيل وفيه نظر لان الاصل الثاني ان ابيها هي على ظاهره  
وهو انه الاقرب في الدرجة مطلقا يجب الابعد لزم منه يجب ام الام  
بالاب ويجب ابن الاب لاب وام بالاف لام وان قيد بان يكون الابعد  
عدليا بالاقرب كان الاصل الثاني بعينه الاصل الاول فلا معنى لجعلها  
اصليين وكان الوهم الاول لازما وهو ان اولاد الابن يرتون مع الابن الذي  
ليس اباهم فان قلت المراد ان الاقرب يجب الدرجة من العصبهات يجب  
الابعد ويدل على ذلك قوله كما ذكرناه في العصبه قلت هذا الاصل الثاني  
للفريق الثاني الذين يرتون تارة ويحسون اخرى فيصير فيهم العصبهات  
فذكر المص على سبيل التلويح ان الخصيص كما استقر عليه في المص  
عن الميراث بالكليه لا يجب عندنا غلبه اصلا لا يجب ومان ولا يجب

أفصاح وهو قول عامة الصحابة / روي ان ابا اسلمة تركت زوجها مسلما  
واخوين من امه مسلمين وابنا كافرا فنقض في المص وزياد بن ثابت بان الزوج  
النصف ولا خويها الثلث وما في في العصبه وعند عبد الله بن مسعود يجب  
المحرم يجب النصفان لا يجب الحرمان في المسئلة المذكورة يكون عند  
للزوجة الربع وللأخوين الثلث والباية للعصبه هذا ما يقتضيه رواية هذه  
اللقاب وقد يروى عتمة ايضا انه جعل في تلك الصورة للزوج الربع  
وليجعل للأخوين شيئا بل حكم بان ما في للعصبه فعت في يجب الحرمان  
لغيره يجب الحرمان رويان كالكافر والقابل والرفيق هذه مسئلة للمحرم  
الزوجة لا يجب عندنا اصلا ويجب عبد الله بن مسعود يجب النصفان دليله  
على ذلك انه هذا المحجب شيئا بالنصف باسم الولد والاف وهذه الاسم  
يتناول المسلم والكافر والمحرم والعبد والقابل وغيره فالتقسيم يكون الولد  
او لا يوارثه زيادة على النصف ويمنح فلما ثبت الا باي شيء به النسخ وانما  
يجب الحرمان فهو باعتبار تقديم الاقرب على الابعد وانما يتصور ذلك  
اذا كان الاقرب مستحقا بخلاف يجب النصفان فانه نقل من الاكثر الي الأقل  
ولا فرق في هذه المعنى بين ان يكون المحجب وارثا او غير وارث وان  
ان الاسم ان كان اسم كونه ذكره في اية الموارثه يدل على انه المراد الموارث  
فان من لا يرث الميراث اصلا كالكافر مثلا جعل في استحقاق الارث كالميت  
فما جاء في حق المحجب بمنزلة ايضا لقولنا الاصلية بخلاف في الاخوة مع  
الاب فانهم يحجبون الام ولا يجعلون كالموتى وان كانوا الميراثون معه



لأنه المحلية الارث ثابتة لهم وانما لم يرتبوا هذه الحالة لضعف شرطه  
 عدم الاب والابن ايضا اذ لم يجب الكافر حجب الحرمان كما في الرواية المشهورة  
 فكذا لا يجب حجب النقصان اذ لا فرق بينهما لان في الحرمان تقدم الاقرب  
 على الابعد في الكل وفي النقصان تقدم المحجب على المحجوب في البعض فاذا كان  
 صفته الوراثية في المحجب شرطا هناك كانت ايضا شرطا هنا هذا  
 وقد ادعى الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء انهم قد اجمعوا على ان من ظفرت ابا  
 حلو كاو كافر او جد او املا فان جده يرت منسبه فقد جعل الاب بمنزلة  
 العدم فلم يجب به لجد اصلا والجواب حجب الحرمان يجب غيرة كل المحجبين  
بالاتفاق بيننا وبين ابن مسعود كالاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا  
 من اي جهة كانت اي من الابوين كانا او احدهما فانها لا يرتك مع الاب ولكن  
 يجب ان الام من الثلث الى السبع وكذا المولى في حجب الحرمان فان ام الاب  
 محجوبة وحاحبة لام ام الام اما عند ابن مسعود فلا ان المحرم  
 عنده حاجب مع انه ليس بوarith اصلا فلذا المحجوب بل هو اولي لانه  
 وارث من وجه دون وجه ولما عندنا فلا ان المحرم انا جعلناه بمنزلة العدم  
 لانه ليس باهل لليراث من كل وجه بخلاف المحجوب فانه اهل له من وجه دون  
 وجه اذ فيجعل كالميت في حق استحقاق الارث حتى لا يرت شيئا ويجعل حجب  
 في حق الحجب فهو وارث في حق محجوب له لا حاجبه لمحجبه **باب**  
**مخارج الفروض** من هذه بين اصول الاحتياج الى ما في الفروض  
 الفروض على مستحقين او لا كانت الفروض على كل السور الا في مخارجها

السور ومخرج كل سر مفرد اقل عدد يكون ذلك السر حسنة واحدا مخرجها  
فخرج النصف اثنين ومخرج الثلث ثلاثة وعيا هذا اعلم ان الفروض  
 الستة المذكورة في كتاب الله نوعان ثلثة منها نوع وتلك النوعان  
 الاولى النصف والرابع والثمن والثاني الثلث والثلث والسبع على التضعيف  
 اراد بذلك ان الثمن اذ اضعف حصل الربع وان الربع اذ اضعف حصل النصف  
 وكذلك السبع اذ اضعف حصل الثلث واذا اضعف الثلث صار الثلثين  
 والتضعيف اراد ان النصف اذ اضعف صار ربعا وان الربع اذ اضعف صار  
 ثلثا وكذلك الخ في تضعيف الثلثين والثلث والحاصل ان اذ اعتبر كل واحد  
 من هذين النوعين امكن هناك عبارة في النوع الاول تارة يقال النصف  
 ونصف النصف اي الربع ونصف نصف النصف اي الثمن وتارة يقال الثمن  
 وضعف اي الربع وضعف ضعف اي النصف وفي النوع الثاني يقال تارة  
 الثلثان ونصف ونصف نصفه ويقال افر السبع وضعف وضعف  
 ستضعف والسبب انهم جعلوا الفروض الستة نوعين انهم طلبوا ما هو  
 الاقل من تلك الفروض مقدارا فوجدوا الثمن الذي خرج التمانية ووجدوا  
 الربع والتضعيف خارجين منها بلا السر فعملوا هذه الثلثة نوعا واحدا ثم طلبوا  
 اقل الفروض بعد الثمن فوجدوه السبعين الذي خرج الستة ووجدوا  
 الثلث والثلثين خارجين منها بلا السر فعملوا هذه الثلاثة النوع الثاني  
 وتسمية النوع الاول بلاول لانه تصيب لاول الموجودات  
 من الناحية التي التوزيع لانه تصيبها لاول وجوده لانه في ذهابه المسائل

بذلك



من هذه الفروض احاد احاد كان يكفيه ان يقول احاد مرة واحدة لانه قد  
ظهر لك في نظر الجانب اللفظي فلهذا ونظيره ما ورد في الحديث صلوة الليل مثنى  
عثنى فخرج كل فرض منفرد عن سائر الفروض سميعة من الاعداد الا النصف  
فمنه اثنتان وليس الاثنان سميعة كالرابع من اربعة والثمن من ثمانية والثلث  
من ثلثة والسادس من ستة فان خرج كل كسر من هذه الكسور سميعة من الاعداد  
او الرابع سميعة الاربعة وكذا الباقي وقدم في التمثيل الرابع والثلث لانها حصة  
النوع الاول كالنصف ولم يذكر المثلث لانه في حكم الثلث وتكريره وتترك  
السادس لظهور حاله مما ذكر فان كان في المسئلة النصف فقط كما في من خلف  
بنات او اخا لاب وام فري من اثنتين وان كان في الرابع كذا في من ترك الزوجة  
مع الابن كانت من اربعة وان كان في الثمن فقط كما في من ترك الزوجة والابن  
كانت من ثمانية وان كان في الثلث وصد كذا اذا ترك اما واخا لاب  
وام او كان في الثلثان فقط كما اذا ترك بنتين وعامته من ثلثة وان كان  
في السادس فقط كما اذا ترك ابنا وابنتين من ستة واذا جاز في المسئلة  
من هذه الفروض مثنى او ثلث او عام من نوع واحد فكل عدد يكون خرج الجرح  
اي كسر من ذلك النوع فذلك العدد ايضا يكون خرج الضعف ذلك الجرح وان  
ضعف كالسنة يخرج للسادس الذي هو جزء من النوع اثنى عشر ومخرج لثمن  
الذي هو الثلث وجزء لضعف الضعف الذي هو الثلثان والثمانية فان  
خرج الثمن والضعف اعني الرابع والضعف سبعة اعني الباقين والسادس  
في ذلك ان خرج ضعف كل جزء داخل في جزء ذلك الجزء الذي هو ضعف

السادس من جرحه لجزء وعادله فخرج الضعف حصة من جرحه  
جرحه فيستغن عن جرحه لجزء يخرج ضعف مثلا خرج الثلث والمثلثين وثلثه  
داخل في جرحه السادس الذي هو السنة وكذا كل واحد من جرحي الرابع  
والنصف داخل في جرحه الثمن فاذا اجتمع في المسئلة السادس والثلث كما اذا ترك  
اما واثنين لام كانت من ستة وكذا اذا اجتمع فيها السادس والثلثان كما اذا ترك  
اما واثنين لاب وام او اجتمع الثلثان كما اذا ترك اما واثنين لام واثنين لاب  
وام واما اذا اجتمع فيها الثلث كما اذا ترك اخين لام واثنين لاب وام فري  
ثلثه واذا اجتمع في المسئلة الثمن مع النصف كما اذا ترك زوجة وبنات كانت  
من ثمانية واذا اجتمع فيها الربع والنصف كما اذا ترك زوجا وبنات كانت من اربعة  
ولما فرغ من بيان حال الاختلاط مثنى وثلث بين فروض نوع واحد شرع في  
بيان حال الاختلاط بين فروض احد النوعين بالام فقال واذا اختلط النصف  
من النوع الاول بكل النوع الثاني اي بالثلثين والسادس والثلث كما اذا ترك  
زوجا واما واثنين لاب وام واثنين لام او بعضهم كما اذا اختلط النصف  
بالثلث فقط كما فيمن خلفت زوجا واثنين لام او اختلط بالسادس  
كما اذا خلف اما وبنات او اختلط بالثلث والثلثين معا كما اذا تركت زوجا  
واثنين لاب وام واثنين لام واذا اختلط بالثلثين والسادس معا كما اذا تركت  
زوجا واثنين لاب وام واما او اختلط بالثلث والسادس معا كما في من تركت  
زوجا واثنين لام واما فري في الاختلاط جميع هذه الصور من ستة  
في النوعين الفروض من هذه الاختلاطات كلها هو السنة وذلك لان

او اختلط بالثلث فقط كما فيمن خلفت  
زوجا واثنين لاب وام



خرج النصف الثاني وخرج الثلث والثلثين ثلثا وخرج اذ اطلت  
خرج النصف المختلط بغير وض النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة وايضا بها  
خرج النصف والثلث مباينته فاذا ضرب احد هاتين الاخر حصل ستة فهي  
خرج لها واذا اختلط الربع من النوع الاول بكل النوع الثاني اي بالثلثين والثلث  
والسدس كما اذا اخلف زوجة واما واثنين لآب وام واثنين لآم او بعضهم  
كما اذا اختلط بالثلثين فقط كزوج وبنتين لوالث لث فقط كزوج وام او بالسدس  
فقط كزوج وام او اولاد الام او اختلط بالثلثين والسادس معا كزوج وام  
واثنين لآب وام او بالثلثين والثلث كزوج وام واثنين لآب وام واثنين لآم  
او بالثلث والسادس كزوج وام واثنين لآم فهو من اثني عشر اي هو مجموع  
مسائل هذه الاختلاطات الثمانية والثلاثين والرابعة وذلك لان مخرج اقل  
جزء من النوع الثاني هو الستة وقد دخل فيها مخرج الثلث والثلثين فالتفتنا  
بما خرجنا للكل ثم اخذنا مخرج الربع وهو الاربع فوجدنا مباينتها وبين الستة موافقة  
بالمضيق فربنا نصف احد هاتين في كل الاخر في فصار اثني عشر وايضا مخرج الثلث  
والثلثين ثلثا وهي مباينته للاربع فربنا الكل في الكل فحصل ايضا اثني عشر  
فهو مخرج هذه الفروض المختلطة ومنه مخرج مسائل المذكورة واذا اختلط  
الثلث من النوع الاول بكل النوع الثاني اي بالثلثين والثلث والسادس وهذا  
الاختلاط انما يتصور على راي ابن مسعود لان المحرم يحرم عنه خطبة النكاح  
كما اذا تزوجت ابنا كافر او زوجة وام او واثنين لآب وام واثنين لآم فامام الامام  
المحرم يحرم عنه الزوج من الربع الى الثلث وامام حنيفة واهل البيت فهو غير محرم

لانه انما اذا كانت طاهرة وجبت ان يكون صاحبها الثلثين اثنين وصاحبها السدس  
اما لو صبى وحي يتزوج صاحبها لثلاث صاحبها اما الام او اولاد الام والام  
هي ما قد حجت من الثلث الى السدس واولادها قد يحرمون جميع الثلث فيكونوا اختلاط  
الثلث بالثلثين والسادس فقط او اختلط الثلث ببعضهم اي ببعض النوع  
الثاني كما اذا اختلط بالثلثين والسادس كزوج وبنتين وام او بالثلث والسادس  
على راي كزوج وام واثنين لآم وابن محرم او بالثلثين والثلث على راي ايضا  
كزوج وام وابن كافر واثنين لآب وام واثنين لآم او اختلط بالثلثين فقط كزوج  
وبنتين او بالسادس فقط كزوج وام وابن او بالثلث فقط وابن رقيق واثنين  
لآم على راي ايضا فهو من اربعة وعشرين يريد ان يخرج فرائض هذه الاختلاطات  
كلها هو هذا العدد ومنه مخرج مسائلها وبيان ذلك ان مخرج اقل جزء من  
النوع الثاني هو الستة التي دخل فيها مخرج الثلث والثلثين فوجب الاكتفا  
بالاعرف وتبين الستة ومخرج الثلث اعني الثمانية موافقة بالنصف فربنا  
نصف احد هاتين في كل الاخر فحصل اربعة وعشرون وايضا بين مخرج الثلث والثلثين  
ومخرج الثلث مباينته فربنا الكل في الكل فصار اربعة وعشرون فتمت  
مخرج الفروض المختلطة بالثلث **المحول** هو اللغة يستعمل بين المثل الى الجوز  
يقال فلان يقول عيا ابا بيل جارا او بعض الغلبة يقال فلان على صبره اي غلب  
يعني الرقة يقال على المنزلة اذا رفعه ومنه هذا الاخير اخذ هذا المعنى المصطلح  
في قوله تعالى المحول هو الذي يرد على المخرج بين من اجزائهم كسهم واحد وكغيره  
غير ذلك من السور الموجودة فيه اذ اختلف المخرج عن فرضه وحاصله ان يخرج

كزوج



بها خفاق عن الوفاء بالفروض المجتهد فيه برفع التركة الى عدة الترخيم  
 المخرج ثم يقسم حتى يدخل النقصان في فرض جميع الورثة على نسبة واحدة  
 كما سياتي تفصيله وقيل هو مأخوذ من المعنى الاول لان المسلم مالت على اهله  
 بالجهور حتى نقصت من فرضهم او المعنى الثاني لان المسلم غلبت اهله باذخاله  
 الفرض عليهم والاول من حكمه بالعدل عمر رضي فانه وقع في هذه صورة مناق في حرمها  
 عمر فوضها فصار للصحاب في ما فاضل العباس الى العول فقال اعلى الفرض  
 ففاضه عليه ذلك ولم ينكره احد الا انه بعد مدة فقيل لهل التركة في فرض عمر  
 فقال هبته وكان من سببها وساله رجل كيف تصنع بالفرض العالم فقال ادخل  
 الفرض على من هو اسود حالا وفي النبات والاخوان فانهم ينقلون من فرض مقدرا  
 الى فرض غير مقدرا فقال الرجل ما يغنيك فتوالت سئيا فان ميراثك يقسم بين  
 ورثتك على غير رايك فغضب فقال هلا يجتمعون حتى ينزل فاجعل لعنه  
 الله على الكاذبين انه الذي احصى رجل على عدالم يجعل في ماله نصفين ولم  
 ويؤيد كلامه انه اذا نقل حقوقه على لا يفي بها يقدم منها ما كان اقوى بالجهور  
 والدين والوصية والميراث فاذا ضاقت التركة عن الفروض تقدم الاقوى  
 ولا شك ان من ينقل من فرض مقدرا الى فرض اخر مقدرا يكون صاحبه  
 من كل وجه وعصبته من وجه فاذ خال النقص او الحرمان عليه اولى لان  
 الفروض مقدرون على العصبية وانما ان اصبحت الفروض المجتهد في التركة  
 تساو في سبب الاختصاص وهو النفس فيستأثر به الا انه لو كان  
 كل واحد منهم جميع حصته ان استحق الحل في جميع حصته اذا استحق الحل قاله

في الفروض المجتهد في التركة  
 في الفروض المجتهد في التركة

في التركة ما اذا اوجب الله من الفرضين وثلاثا مثلا علم ان المراد الفرض من جهة  
 في ذلك المال لا محالة وفائده بها بخلاف التجهيز واخوانه فانها حقوق مرتبة  
 كما سلف والنقل من الفرض الى العصب لا يوجب ضعفا لان العصب اقوى  
 استبا لارث فلهذا ثبت النقصان والحرمان بهذا الاعتبار في بعض الاحوال  
 فاذا لم يعل عليه عامة الصحابة وجمهور الفقهاء اعلم انه مجموع الخارج بعينه  
 لانه الفرض المذكور في آيات الله تعالى في خمسة اعداد الاثنان  
 والثلث والرابع والستة والثمانية وذلك لا يتحد في الثلث والثلثين وفي  
 عرفته ان الاختلاف الذي يكون في نوع واحد لا يقتضي مجزأ خارجا عن تلك  
 الخمسة وان الاختلاف بين النوعين يقتضي مجزأ تكثر في ستة واثنين  
 عشرة واربع وعشرون لكن الستة من تلك الخمسة ففيه اثبات ان النقص الى الخمسة  
 صار المجموع سبع اربعة منها اي من تلك السبعة لا يقول احدا لان الفرض  
 المتعلق بهذه الخارج الاربعة اما ان يقع المال بها او يفي منها بشئ زائد  
 عليها وفي الاثنان والثلث والرابعة والثمانية فلا تعول في الاثنين لان المسلم  
 من اثنين اذا كان فيها نقصان كزوج واخت لاب وام او نصف وما بقي  
 كزوج واخت لاب وام ولان الثلث لا يخرج منها اما بنت وما بقي كام واج  
 زوج وام بنت وثلاث كاختين لام واختين لاب وام ولان الاربعة  
 ما يخرج منها اما بنت وما بقي كزوج وابن اربع ونصف وما بقي كزوج  
 بنت واب لاب وام اربع وثلاث كزوج واب بنت ولان الخامسة  
 ما يخرج منها اما بنت وما بقي كزوج وابن اربع وثلاث وما بقي كزوج

واما اثنتان وما بقي كزوجين  
 لاب وام



وسبب واجلاب وام فلا عول من مسائل هذه  
 قد يقول اما السنة فانها تقول الى عشرة وتراشفعا اي تقول سدسها  
 الى سبعة فما اذا اجتمع نصف وثلاث كزوج واخنتين لآب وام او اجمع  
 نصفان وسدس كزوج واخنت لآب وام واخنت لآب وتقول بثلثها الي  
 غائب اذا اجتمع نصف وثلاث وسدس كزوج واخنتين لآب وام وام  
 اذا اجتمع نصفان وثلاث كزوج واخنت لآب وام واخنتين لآب وتقول  
 بثلثها الي تسعة اذا اجتمع نصف وثلاث وثلاث كزوج واخنتين لآب  
 وام او اجمع نصفان وثلاث وسدس كزوج واخنت لآب وام واخنتين لآب وام  
 وتقول بثلثها الي عشرة اذا اجتمع نصف وثلاث وثلاث وسدس كزوج  
 واخنتين لآب وام واخنتين لآب وام وهذه المسئلة كتر جيبه اذ قضى جميع  
 فيها بانه كزوج ثلثة من عشرة فحصل الزوج بطوفة المباد ويسال الناس عن  
 امراته خلفت زوجها ولم تترك ولدا ولا ولد ابن ماذا يصيب الزوج فيقول  
 النصف فيقول ثم يعطى سرج لا نصف ولا ثلثا فبلغ ذلك وطلبه وعرض  
 وكل قد سفي بهذا الحكم امام عادل ورجع ورا ديه عمر رضي واما اني عمر فها  
 قول الى سبعة عشر وترا لا شفعا اي تقول بنصف سدسها الي ثلثة  
 اذا اجتمع ربع وثلاث وسدس كزوجة واخنتين لآب وام واخنت لآب  
 بربعها الخامسة عشر اذا اجتمع ربع وثلاث وثلاث كزوج واخنتين لآب  
 وام واخنتين لآب او اجمع ربع وثلاث وسدس كزوج واخنتين لآب  
 وام واخنت لآب وام وتقول بثلثها الي سبعة عشر اذا اجتمع

٢٦  
 ٢٦  
 ٢٦

و اما السبعة عشر اذا اجتمع ربع وثلاث وسدس كزوج واخنتين لآب وام  
 وعشرون فانها تقول الي سبعة وعشرين عولا واحدا المسئلة المشبهة التي اجتمع  
 فيها الثمن والثلاث والسدسك وهي امه وبنتان وابوابك وانما سميت مشبهة  
 لانها سلكت في علي من غير الكوف فاحاطت بها بهرته فقال السائل متعنا  
 ليس للزوجة الثمن فقال سائر ثمنها تسعا ومضي في خطبة فتعجبوا من طمته  
 ولا تزد عول اربعة وعشرين على هذا العدد الذي هو سبعة وعشرون  
 الا عند ابن مسعود فان عدده يقول اربعة وعشرون الي احد وتكون زيادة  
 سدسها وثلثها على الامه وام واخنتين لآب وام واخنتين لآب وام  
 اذ عدده يحجب هذه الابن الزوجة من الربع الي الثمن فالمشكلة عدده واربعة  
 وعشرين لاحاطا الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني وتعاليت الي احد  
 وتكون اذ للزوجة الثمن وهو ثلثة والام السمس وهو اربعة والاصح لآب  
 وام الثلثان اعني الستة عشر ولما اخنتين لآب الثلث وهو ثلثيه والمخرج  
 احد وثلاثون وعنده غيره المسئلة من الثمن عشر وتقول الي سبعة عشر والاصل  
 على اختصاص العول فيما ذكره من الوجوه استقر اصور اجتماع الفروض كما لا يخفى

**فصل في معرفة التام والداخل والتواضع والتباين بين العودين**

مقدمة مختارة الي معرفة التام والداخل والتواضع والتباين بين العودين  
 من حيث هو مساويا للامه لثلاثه وثلاثه مثلا ويسميان  
 بالام والابن والام والابن والام والابن والام والابن والام والابن  
 والام والابن والام والابن والام والابن والام والابن والام والابن



اكثر من اثنين او اكثر لم يبق من اكثر من اثنين كالسنة والستة فاذ القية الستة من الستة  
 مرتين اثبتت الستة بالكلية وكذا الحال اذا القيت الستة ثلث مرات  
 اثبتت التسعة بالمرّة الثالثة فلهذا العدد ان يسمى بالمتداخلين اصطلاحاً  
 بخلاف الثمانية فانك اذا القيت منها الثلاثة مرتين بقية اثنتين فلا يكون انفادها بالمرّة  
 لكن اذا القيت منها اثنان اربع مرات قضيت الثمانية فيها ايضا متداخلاً واختلاف  
 العديدين في انفسها بالقلّة والكثرة لا يتصور في التام بل في المتداخل وبما سطره  
 الا انه مذكور في الاختلاف في المتداخل وصدده واستمر فيها بعده ثم انفسر  
 المتداخل بمعنى اخر من مثل اربعين فقال او نقول ان المتداخل العديدين هو انه يكون  
 اكثر العديدين منقسماً على الاقل قسمه صحيحة اي قسمه لا اكثر فيها كالسنة  
 فانها منقسمة على الثلثة وعلى الاثنين ايضا بلا كسر فيصيب من السنة كل واحد  
 من الثلثة اثنان ومن الاثنين ثلثة وقس على ذلك سائر المتداخلين والسبب  
 انه اذا عد عدد ما هو اكثر منه كان لا اكثر من الاقل وامثاله فيصيب بالقت  
 كل واحد من اعداد الاقل احاد صحيحة بعد اتمام الاقل في الاكثر وهذا هو  
 السبب ايضا فيما ذكره نقول او نقول ان المتداخل هو ان يزيد على الاقل من  
 ادا اتم مساوياً الاكثر فاذا ازيد مثلاً على الثلثة مثلاً مرة صارت  
 ومرتین صارت تسعة واطرفه او نقول هذا هو السبب  
 فمن قيل الاختلاف في العارة فقلت انما هو الاقل من الاكثر  
 جزء اصطلاحاً وهو ما ذكره في الاكثر من الاقل

بالاضافة الى ما سبقه بانما حجة مقبولة في حجة مقبولة  
 بالاضافة الى الحجة لانها ثلثة اخماسها مثل ثلثة وتسعة فان الثلثة  
 ثلث التسعة فهي جزء لها بعد ثلثات مرات وتساويها بان يزداد عليها  
 مثل امرتين والتسعة منقسمة عليها بلا كسر كما في هذا امثال المتداخل على  
 جميع التقاسير وتوافق العديدين جزءاً كالنصف وتطابقه ان لا يكون اقلها  
 الاكثر ولكن يوردها عدداً ثالثاً هذا التعريف صحيح العدد بالثلاثة المتألفة  
 من الوحدات فلان كل واحد عدداً او كذا يصح عليه هذه التقسيمات تعريف المتداخل  
 بما ذكره واما اذا افسر العدد بما وقع في مراتب العدد دخل فيه الواحد ايضا فاصح  
 هنا ان يقال ولكن يوردها عدداً ثالثاً غير الواحد وانقص تعريف المتداخل  
 المذكور بلا شبهة الا انه يعتبر مغايرة كل واحد من العديدين المختلفين  
 للواحد وذلك لان الواحد يورده جميع الاعداد وليس في الاصطلاح بيينة وبين  
 شيئين منها بل ثنائياً وليس ايضا بين العديدين الذين يوردهما الواحد فقط  
 توافق والظاهر ان المقصود جعل الواحد عدداً فلا اشكال على مذهبه قطعاً  
 كالثمانية مع العشرين فان الثمانية لا يوردها العشرين لكن يوردها اربعة فاربعا  
 قد الثمانية مرتين والعشرين خمس مرات فيها متوافقان بالربيع وذلك لان  
 العدد العاشر يخرج لجزء الوفي بينهما فلما عددها اربعة وهو يخرج الربيع  
 في ثلثات فان يخرج النصف اعني الاثنين يوردهما ايضا فلا  
 توافق لتوافق بينهما في النصف فلهذا هذه التسعة مع بقية العاد  
 في العدد يوردها اربعة فاربعا في العدد العاشر يوردها اربعة فاربعا

تداخل







يتوافقان جزء من ثلث عشر ستة وعشرين  
 لها ثلث عشر وفي خمسة عشر يتوافقان جزء من خمسة عشر كسيتين مع خمسة  
 واربعين فان خمسة عشر بعد هما معا فان يتوافقان جزء منها ويكون اربعة  
 عن هذا الخبير بانها متوافقة من ثلثي الذي يخرج خمسة عشر كما يعبر فيها  
 بعد ما التي عشر كاربعة وعشرين وستة وثلثين بانها يتوافقان بنصف  
 السدس وفيما بعد هما اربعة عشر كثمانية وعشرين وثلثين واربعين بانها يتوافقان  
 بالنصف المسبع وبالجملة يمكن فيما وراء العشرة باسرها ان يعبر في التوافق بالافراد  
 المضاد الى الخبير كجزء من احد عشر وجزء من اثنين عشر وجزء من ثلث عشر ويكون في  
 بعضها ان يعبر بالسور المسطرة المركبة والتنبيه على ذلك خط السبع المنطق بالافراد  
 حيث ذكر احد عشر وخمسة عشر معا فاعبر هذا الذي ذكرناه سابقا لاعداد يعرف  
 توافقها بالمنطق والافراد المضاد الى الخارج بها والوجه في اختصار النسب بين  
 الاعداد في الاقسام الاربعة انك اذا نسبت عدد الى اخر فان ساواه فمعا  
 متماثلان والافراد كان الماقل مضميا للاثر فمتماثلان وان لم يكن مضميا فاما  
 ان يعبرها عدد غير الواحد فانها متوافقة اولها بعد ما فتبانيا **باب**  
**التعجيل** اي تصحيح مسائل الفرائض وهو ان يؤخذ السهام من اقل عدد يمكن  
 على وجه لا يقع الكسر على واحد من الورث يحتاج في تصحيح المسائل بالعبارة المذكورة  
 ذكرنا في الاسئلة اصولها لانه من بين السهام الاول وهو ما يخرجها  
 من الورث والثاني وهو ما يخرجها من الورث والثالث وهو ما يخرجها من الورث  
 ما ذكرناه في الاسئلة

الاول

وهو واحد والثلثين الثلثان اعني اربعة فكل واحد منها ثلثان فاستقام  
 السهام على رؤس الورث بلا التماس والبيان من الاصول الستة هو ان يكون السور  
 على طائفة واحدة فقط فعبرهم من التماس ولكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة  
 ليس من السور فيضرب وفق عدد رؤس من الكسر عليهم السهام وهو ثلث  
 الطائفة الواحدة في اصل المسئلة انه لم يلق عايله وفي اصلها وعندها  
 معا انه كانت عايله كابوين وعشرين ثمانية او زوج وابوين وست ثمانية  
 فالاول مثالا ما ليس فيها عول اذ اصل المسئلة من ستة السدس واما  
 ثلثين اللابوين ويستقيم على ثلثين بين الاربعة والعشرة موافق بالنصف فان العول  
 ولا يستقيم على ثلثين بين الاربعة والعشرة موافق بالنصف فان العول  
 العاد لها هو الاثنان فردا ناعدد الرؤس اعني العشرة الي نصفها وهي  
 خمسة وخمسة ثمانية الستة التي هي اصل المسئلة صار لها ثلثين فيصير  
 المسئلة اذ كان اللابوين من اصل المسئلة منها وقد ضربناها في الرؤس  
 الذي هو خمسة صار عشرة فكل منها خمسة وكانه للثبات منه اربعة  
 وقد ضربناها ايضا في خمسة فصار ثلثين واحد من ثلثين اثنان والثاني ثمانية  
 اذ عول فان اصل المسئلة هي ثلثين عشر لاجتماع الربع والسدس  
 في رؤسهم فلهذا زوج ربعها وهو ثلثين واللابوين  
 اثنان وهو اربعة ثلثها واما عايله فثلاثة عشر وعولها  
 المسئلة الخمسة عشر والاسهام



بين عدد من السهام والرؤوس فوق  
 الى نصفه وهو ثلثه ثم ضربناها في اصل المسئلة مع عولها وهو خمسة عشر  
 فصار ثمانية واربعون فاستقام منها المسئلة اذ قد كان للزوج من اصل المسئلة  
 ثمانية وقد ضربناها في المقروب الذي هو ثلثه فصار تسعة وكان للابوين اربعة  
 وقد ضربناها في ثلثه فصار اثنى عشر فلكل واحد منها ستة وكانت للبنات ثمانية  
 ضربناها في ثلثه فصار اربعة وعشرون فلكل واحدة منهن اربعة والثالث من  
الاصول الثلثة ان ينكسر السهام ايضا على طائفة واحدة ولا يكون بين السهام  
ومرؤسهم موافقة فليس بل مباينة فيقرب لكل عدد رؤوس من النكسر عليهم  
السهم في اصل المسئلة ان لم يكن عالية وفي اصلها مع عولها ان كانت عالية  
ثم ذكر مثال العالية بقوله كزوج وخمس اخوات لآب وام فاصل المسئلة من  
 ستة النصف وهو ثلاثة للزوج والثلاث وهو اربعة للاخوات فقد  
 عالت للمسئلة الى سبعة وانكسر سهم الاخوات عليهن فقط وبين عدد  
 سهام بين ورؤوسهن اعني الاربعة والخمسة مباينة ففربنا كل عدد رؤوس  
 وهو خمسة في اصل المسئلة مع عولها وسبعة فصار لحاصل خمسة وثلثين  
 ضربنا في المسئلة اذ كان للزوج ثلثه وقد ضربناها في المقروب وهو  
 خمسة فصار خمسة عشر فلي وكان للاخوات اربعة  
 وقد ضربناها ايضا في مسئلة فصار عشرين فلكل واحدة منهن اربعة  
 ومثال غير العالية زوج واحدة واثلاث اخوات لآب وام فاصل المسئلة  
 للزوج ثلثا وللأختين ثلثا وللأخت واحدة وللأخت واحدة

في المسئلة بين عدد رؤوس السهام والرؤوس  
 عليها وهو ثلثه ولا يشبه على عدد رؤوس بل مباينة ففربنا كل عدد رؤوس  
 رؤوس الاخوات في اصل المسئلة فصار لحاصل ثمانية عشر فيصير المسئلة منها  
 اذ قد كان للزوج ثلثه ضربناها في المقروب الذي هو ثلثه فصار تسعة وضربنا  
 نصيب البعثة في المقروب ايضا وكان ثلثه وضربنا نصيب الاخوات لآب وام في المقروب  
 فصار ستة فاعطينا كل واحدة منهن اثنين وقد يقال ذكر المع هنا اصل  
 المسئلة وحدها او ورد المثال في العول وحده فتبين ان المسئلة وعولها  
 معا صار بميزلة اصل المسئلة في ان عدد الرؤوس يقرب فيها كما يقرب في  
 اصله وحاصل هذه الاصول الثلاثة ان ان استقام السهام على الورقة  
 فذلك هو الاصل الاول وان لم يستقم فاما ان ينكسر على طائفة واحدة  
 او اكثر والثاني هو المذكور في الاصول الاربعة والاول لا يخلو من ان يكون  
 بين سهام تلك الطائفة وبين عدد رؤوسهم موافقة او لا فالاول هو الاصل  
الثاني والثالث هو الاصل الثالث واصل الاصول الاربعة التي بين الرؤوس والرؤوس  
فاحدها ان يكون النكسر اي كسر السهام على طائفتين من الورقة او اكثر وتبين  
بين اعداد رؤوسهم اي رؤوس من النكسر عليهم سهامهم فمماثلة والمراد باعد  
 الرؤوس ما يتناول عين تلك الاعداد ووفقها ايضا فانه اذا كان بين  
 رؤوس طائفة وسهامهم مثلا موافقة يرد عدد رؤوسهم الي ووفقه  
 ثم بعد مماثلة بين رؤوسهم وبين سائر الاعداد كما استطلع عليه فالحكم فيها  
 هذه الصورة بان يقرب احد الاعداد للمماثلة اصل المسئلة  
 فصار ما عجب المسئلة على جميع الفرق مثل ست بنات وثلاث جدات



واثني عشر عما اصل المسئلة من اثني عشر الحركات الثلاث  
 اثنا فلا يستقيم عليهم رؤسهم وسهامهم مباينة فاخذنا بحركة  
 عدد رؤسهم وهو ثمانية وللزوجات الاربع والربع وهو ثمانية فلا استقامة عليهم  
 وبين عدد رؤسهم وسهامهم مباينة فاخذنا عدد الرؤس بتمامه وللأعام  
 الباقية وهو سبعة فلا يستقيم على اثني عشر بل بينهما تباين فاخذنا عدد الرؤس  
 بأسره في طلبنا النسب بين اعداد الرؤس المأخوذة فوجدنا المائة والاربع  
 متداخلين في اثني عشر الذي هو اكثر اعداد الرؤس ففر بناه في اصل المسئلة  
 وهو ايضا اثني عشر فصار مائة واربعه واربعين فيصير منها المسئلة  
 اذ كانت للحركات في اصل المسئلة اثنا عشر ففر بناها في المربع الذي هو  
 اثني عشر فصار اربعة وعشرين فلكل واحدة منهم ثمانية وللزوجات من  
 اصلها ثمانية ضربناها في المربع المذكور صارت ستة وثلاثين فلكل واحدة  
 منهم تسعة وللأعام سبعة ضربناها في اثني عشر ايضا فحصل اربعة وثلاثين  
 فلكل واحد منهم سبعة ولو فرضنا هذه الصورة زوجة واحدة بدل الزوجات  
 الاربع كان الأتسار على طائفتين فقط اعني الحركات الثلاث والأعام  
 عشر وكان عدد رؤس الحركات متداخلة عدد رؤس الأعام ففرنا  
 هذين العودين المتداخلين اعني اثني عشر في اصل المسئلة فيحصل ما وجدنا  
 على الكل على قياس ما عرفت والاصل الثالث من الاربعه انه يوافق بعدد  
 الأعداد أي بعض اعداد رؤسهم من أكثر عليهم سهامهم من طائفتين  
 الترتيب فالحكم فيها أي في هذه الصورة انه يفرق وفق احد الأعداد

في جميع العود الثاني تم يفرق جميع ما بلغ في وفق العدد  
 الثالث انه وافق ذلك المبلغ الثالث والثاني المبلغ أي وان لم يوافق المبلغ  
 الثالث في يفرق المبلغ في جميع العود الثالث تم يفرق المبلغ الثالث في العدد  
 الرابع لذلك أي في وفقه انه وافقه المبلغ الثاني او في جميعه انه لم يوافق  
 تم يفرق المبلغ الثالث في اصل المسئلة كاربعة زوجات وثلاث عشرة رؤس  
 عشرة حبة وللأعام اصل المسئلة اربعة وعشرون وللزوجات الاربع اثني  
 عشر وهو ثمانية فلا يستقيم عليهم وبين عددي رؤسهم وسهامهم مباينة  
 فحفظنا جميع عدد رؤسهم وللبنات الثمانية عشرة والثمان وهو ستة عشر  
 فلا يستقيم عليهم وبين رؤسهم وسهامهم موافق بالنصف واخذنا  
 نصف عدد رؤسهم وهو تسعة وحفظناه وللحركات الخمسة عشر العدد  
 وهو اربعة فلا يستقيم عليهم وبين عددي رؤسهم وسهامهم مباينة  
 فحفظنا جميع عدد رؤسهم وللأعام الستة الباقية وهو واحد لا يستقيم  
 عليهم بينه وبين عدد رؤسهم مباينة فحفظنا عدد رؤسهم فحصل لنا  
 من اعداد الرؤس المحفوظة اربعة وستة وستة وخمسة عشر ثم طلبنا  
 بينها التوافق فوجدنا الاربع موافق للسته بالنصف ووجدنا احديها  
 في سبعة ووجدنا في الاخرى صار المبلغ اثني عشر وهو موافق للتسعة  
 ففر بنا ثلث احديها في جميع الأعداد صارت ستة وثلاثين وبين هذا  
 في الثاني خمسة عشر موافق بالثلث ايضا ففر بنا ثلث خمسة عشر  
 في ستة وثلاثين فحصل مائة وثلاثون ثم ضربنا هذا المبلغ



اصل المسئلة اعني اربعة وعشرين صار لها اصل اربعة  
 وثلثمائة وعشرين فمنها تصح المسئلة اذ كانت للزوجات من اصل المسئلة  
 ثلثا ضربتها في المذروب وهو مائة وثلاثون فحصل خمسماية واربعون  
 فكل من الزوجات الاربع مائة وخمسة وثلثون وكانت للنبات ثمانية عشر  
 ستة عشر وقد ضربناها في ذلك المذروب فصار الفين وثمانين  
 فكل واحدة من مائة وستون وكانت للحيات الخمسة عشر اربعة وقد  
 ضربناها في المذروب المذكور فصار سبع مائة وعشرين ولكل منهن ثمانية  
 واربعون وكانت للاعام الستة واحدة ضربناه في المذروب فكان مائة  
 وثمانين فكل واحد منهم ثلثون واذا جمعت جميع الضياء الاربعة اربعة  
 الالف وثلثمائة وعشرين والاصل الرابع من الاربعة انه يكون للاعداد اربع  
 اعداد رؤس من الكسر عليهم سهامهم من طائفتين او اكثر متباينة لا يوافق  
 بعضها بعضا فالعلم فيها ان يفرق احد الاعداد في جميع التالي ثم يفرق بها  
 في جميع الثالث ثم ما بلغ في جميع الرابع ثم لا يفرق ما اجتمع في اصل المسئلة  
 كما مر اربع وست جدات وعشرين مائة وسبعة اعوام اصل المسئلة اربعة  
 فكل زوجتين الثمن وهو ثلث لا يستقيم عليهم وبين رؤسهم وسهامهم  
 متباينة فاخذنا عدد رؤسهم وهو اثنان والجدات الست الالف  
 وهو اربعة فلا يستقيم عليهم وبين عدد رؤسهم وسهامهم هو  
 بالانصف فاخذنا نصف عدد رؤسهم وهو ثلثة والنبات العشرة  
 وهو ستة عشر فلا يستقيم عليهم وبين رؤسهم وسهامهم هو اربعة

فاخذنا نصف عدد رؤسهم وهي خمسة والاعام السبعة الالف وهو واحد  
 لا يستقيم عليهم وبين عدد رؤسهم وهو سبعة فصار مائة  
 الاعداد المأخوذة للرؤس اثنان وثلثة وخمسة وسبعة وهذه كلها اعداد  
 متباينة ففرقنا الاثنين في الثلثة صار ستة ثم ضربنا هذا المبلغ في خمسة  
 فصار ثلثين ثم ضربنا الثلثين في السبعة فحصل مائتان وعشرة ثم ضربنا  
 هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار المجموع خمسة  
 الالف واربعين ومنها يستقيم المسئلة على جميع الطوائف اذ كانت للزوجات  
 من اصل المسئلة ثلثا ففرقنا هذا المذروب الذي هو مائتان وعشرة  
 وحصل ستماية وثلثون ولكل واحدة منها ثلثمائة وخمسة عشر وكانت  
 للحيات الست اربعة وقد ضربناها في ذلك المذروب فصار ثمانين واربعين  
 فكل واحدة منهن مائة واربعون وكانت للنبات العشرة ستة عشر  
 ضربناها في المذروب المذكور فبلغ ثلثة الالف وثلثمائة وستين فكل واحدة  
 منهن ثلثمائة وستة وثلثون وكانت للاعام السبعة واحدة ضربناه في ذلك  
 المذروب فكان مائتين وعشرة فكل واحد منهم ثلثون ومجموع هذه الانضاء  
 خمسة الالف واربعون وذكر بعضهم انه قد علم بالاستقراء انه انما  
 لا يفرق على اكثر من اربع طوائف فانه قليل قد اعتبر في الاصول  
 رؤس الرؤس والرؤس التماثل والتداخل والتوافق والتباين حتى صار  
 عددها اربعة فلم لم يعتبر في الاصول التي بين الرؤس والنبات  
 التداخل كما اعتبر اخواته الالف حتى يكون اربعة ايضا ثلثا لم يعتبر

متباينة فاخذنا عدد رؤسهم







فهذه القسمة في نصيب الفريق الذي فتح عليهم المظروب فالخاضع من  
 هذا المظروب نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق في المثلثة المذكورة  
 للثلاثين اذا فتحت للمظروب وهو مائتان وعشرة على المراتين فخرج مائة  
 وخمسة فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهما من اصل المثلثة وهو ثلاث  
 حصل ثلاثمائة وعشرون لكل واحدة منهما واذا فتحت ايضا على النبا العشر  
 خرج احد وعشرون فاذا ضربت فخرج في نصيبهما من اصل المثلثة وهو ستة  
 عشر حصل ثلاثمائة وستة وثلاثون فهي لكل بنت واذا قسمتها ايضا على اربعة  
 الست فخرج خمسة وثلاثون فاذا ضربتها في نصيبها من اصلها وهو اربعة  
 حصل مائة واربعون فهي نصيب كل جدة واذا فتحت المظروب ايضا على  
 الاعمام السبعة فخرج ثلثون فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهم من اصلها  
 وهو واحد كان الاصل ثلثين فهي لكل ثم وكل واحد من هذين الوجهين طريق  
 القسمة الا ان الاول قسمة النصيب من اصل المثلثة على الفريقين والثاني  
 قسمة المظروب في اصلها عليهم وهما وجه اخر وهو طريق النسبة وهو الاول  
 اذا احتاج فيه الى قسمة وضرب كما في الاولين وهو ان ينسب سهام كل  
 فريق من اصل المثلثة الى عدد رؤسهم مفردا عن اعداد رؤس غيرهم ثم يعطى  
 بكل تلك النسبة من المظروب لكل واحد من احاد ذلك الفريق ففهم ذلك  
 السابق اذا نسب سهام المراتين وهي ثلثة اليها كانت النسبة مثلا ثلثة  
 واذا اعطيت كل واحدة منهما من المظروب مثل تلك النسبة اعني ثلثة  
 كان ثلاثمائة وخمسة عشر واذا نسبت سهام النبا وهي ستة عشر الى عدد

لأربعين

رؤسهم وهو عشرة كانت النسبة مثلا ثلاثا وخمسة مثل واذا اعطيت كل بنت  
 مثل المظروب ومثل ثلاثا وخمسة كان لها ثلاثمائة وستة وثلاثون واذا نسبت  
 سهام الجدة وهي اربعة الى عدد رؤسهم وهو ستة كانت النسبة  
 ثلثي واحد واذا اعطيت كل جدة ثلثي المظروب كان لها مائة واربعون واذا  
 نسبت سهام الاعمام وهو واحد الى عدد رؤسهم وهو سبعة كانت النسبة  
 سبع واحد واذا اعطيت كل واحد منهم سبع المظروب حصل له ثلاثون  
**فصل في قسمة التركة بين الورثة والغرماء التركة** فعلم  
 من التركة بمعنى المشترك كالطلبه بمعنى المطلوب ثم انما فرغ من تصحيح الحساب  
 وتعيين النصيب منه لكل فريق من الورثة ولكل واحد من الفريقين شرع  
 بتعيين قسمة التركة بين الورثة والغرماء وتعيين الانصاف من التركة وتقرير  
 انه ان كان بين التركة والتصحيح مماثلة فالظاهر وان كان بينهما  
 مماثلة فاضرب سهام كل وارث من تصحيح المسئلة في جميع التركة ثم اقسم المبلغ  
 على التصحيح اذا كان بين التصحيح والتركة مباينة فالخارج من هذه القسمة  
 نصيب ذلك الوارث كما سطره مثلا اذا خلفت زوجا واما واختين لآب  
 وام كانت المسئلة من ستة وتقول اني ثمانية فللزوجة منها ثلثة والام  
 واحد ولكل من الاختين سهمان فان فرضنا ان جميع التركة خمسة وعشرون  
 دينارا كان بينهما وبين التصحيح الذي هو ثمانية مباينة واذا اردت  
 ان تعرف نصيب كل وارث من هذه التركة فاضرب نصيب الزوج من التصحيح  
 وهو ثلثة في كل التركة يحصل ثمانية وسبعة ثم اقسم هذا المبلغ على التصحيح



اعني ثمانية يخرج تسعة دنانير وثلثة اثمان دنانير من هذا نصيب التركة  
من تلك التركة واخر ايضا نصيب الام من الصحيح وهو واحد في جميع التركة  
فيكون الحاصل خمسة وعشرون فاذا قسمتها على الثمانية خرج ثلثة دنانير  
ومن دينار في نصيب الام من التركة واخر نصيب كل اخ من الصحيح  
وهو اثنان في كل التركة يحصل خمسون فاذا قسمت هذا الحاصل على الثمانية  
خرج ستة دنانير وربع دينار في نصيب كل اخ من التركة واذا كان بين الصحيح  
والتركة موافقة فخر بسلام كل وارث من الصحيح بما وفق التركة ثم اقس  
المبلغ الحاصل من هذا القرب على وفق الصحيح فالخارج نصيب ذلك الوارث  
في الوجهين اي في الوجه الاول كما اشترنا السيرة والوجه الثاني قلنا لما اطلق  
الوجه الاول ولم يقيد بشيء وقيد الثاني بالموافقة قلنا اما اطلاق الاول  
فلكونه شاملا لما عدا صورة الاول المماثلة سواء كان بين الصحيح وكل التركة  
مباينة كما في المثال في المسئلة المذكورة او موافقة كما اذا كانت التركة في  
تلك المسئلة جميع دنانير او كان بينهما مداخل كما اذا كانت التركة في  
تلك المسئلة ايضا اربعة وعشرين دينارا فانه اذا ضربت هاتين الصورتين  
نصيب كل واحد من الصحيح في جميع التركة وقسم المبلغ على الصحيح كما عمل في  
صوره المبينة خرج منها ايضا نصيب ذلك الوارث من تلك التركة الفرق  
واما تقييد الثاني بالموافقة فلا اختصاص بالتوافق مقبلا الى التباين لكن  
فيه التداخل لا شريك المتداخلين في شيء فخرجت اقل المتداخلين منها في  
التوافقين كما اشترنا السيرة فيما سلف فيجوز في التداخل الوجهان لاجاريات والتوافق

دعاه

واعلم انه اذا لم يكن في التركة كسر فاعده ما قرنايا واما اذا كان كسر فيخرج الى  
بسط التركة ليجعل من جبن واحد فطريق البسط ان يقرب الصحيح من التركة  
فيخرج الكسر وتزيد على الحاصل ذلك الكسر ثم تقرب العدد الذي صحت منه المسئلة  
فيخرج كسر التركة ايضا ثم يعمل بالحاصلين لما مر من القرب والقسمة فليكون الخارج  
نصيب الوارث الواحد فان فرضنا في المسئلة المذكورة ان التركة خمسة وعشرون  
دينارا وثلث دينار ضربنا الخمسة والعشرين فيخرج الثلث اعني ثلثة يحصل خمسة  
وسبعون وينزيد عليه الثلث فيصير الجميع ستة وسبعين ثم ضربنا الثمانية التي  
في الصحيح في ثلثة ايضا فحصل اربعة وعشرون وخرج فاذا ضربنا نصيب كل وارث  
من الثمانية في الستة وسبعين وقسمنا الخارج على المبلغ اعني اربعة وعشرين  
كان الخارج نصيب ذلك الوارث كانت التركة كانت ستة وسبعين عددا صحيحا  
وكان اصل المسئلة من اربعة وعشرين وهذا الذي ذكرناه من الوجهين  
انما هو لمعرفة نصيب كل فرد من الورثة اما لمعرفة نصيب كل فريق منهم فافتر  
مناه لكل فريق من اصل المسئلة في وفق التركة ثم اقس المبلغ الحاصل من هذا  
القرب على وفق تصحيح المسئلة اذ كان بين التركة والصحيح المسئلة موافقة  
وان كان بينهما مباينة فاقرب ما كان لكل فريق في كل التركة ثم اقس الحاصل على  
جميع تصحيح المسئلة فالخارج نصيب ذلك الفرق في الوجهين اي الموافقة والمباينة  
مثال الموافقة زوج واربع اخوات اب وام واخذت لام فاصل المسئلة ستة  
وقول الى تسعة فلو فرضنا التركة ثلثين كان بين التركة والصحيح توافق بالثلث  
فاذا ضربنا نصيب الزوج من اصل المسئلة وهو ثلثة في وفق التركة وهو عشرة







فيلو الخارج وهو واحد وثلاثون نصيب من كان له خمسة وقد احاط علمك  
 بان الطريق المجاري في المباشرة يتناول الموافقة والمدخل ايضا  
**فصل في الخارج** وهو تفاضل من الخروج والمراد به ما هنا ان تتصلح  
 الورثة على احوال بعضهم عن الميراث بشئ معلوم من التركة وهو جازع عند  
 التراضي نقله محمد بن عبد الصالح بن عيسى وذاكره عمر بن دينار  
 ابن عبد الرحمن بن عوف طلق امراته فاضرك الكلب في وض مودة ثم مات  
 وفيه العدة فورا عما كان مع ثلث سنة افرضا لهما عن ربع ثمنها على ثلث  
 وثمانين الف فقبل به ذناير وقبل دراهم من صالح من الورثة على شئ معلوم من التركة  
 فاطرح سهام من التصحيح اي تصحيح المسئلة مع وجود المصالح بين الورثة  
 ثم اطرح سهام من التصحيح ثم اقسمة باء التركة اي ما يقع منها بعد ما اخذ المصالح  
 على سهام الباقيت اي على سهام باء الورثة من التصحيح كزوج وام وعم فالمسئلة  
 مع وجود الزوج من ستة وهي مستقيمة على الورثة للزوج منها سهام ثلث وللأم  
 سهام الثلث وللعم الباقي وهو سهم واحد فصالح الزوج عن نصيب الذي هو النصف  
 على ما دعت للزوج من المهر وخروج من الباقي فيقسم باء التركة وهو ما  
 عد المهر بين الأم والعم ثلاثا بقدر سهامهما من التصحيح ويحسب سهمها من  
 من الباء للأم وسهم واحد للعم كما كان الحال كذلك في سهامها من التصحيح  
 فان قلت هلا جعلت الزوج بعد المصالح واخذ المهر وخوجه من الباقي  
 بمنزلة المهر وماي فايدي في جعله داخلا في تصحيح المسئلة مع انه لا يباح  
 شيئا من ما اخذه قلت فايدي انما لو جعلته كما كان لم يكن وجعلت التركة ما كان

تخرجوا من نصيبها اربعة اقسام

المهر لا تغلب فرض الأم من ثلث اصل المال الى ثلث ما يقع اذ يحسب نصيب الباقي  
 بينهما انما فيكون للأم سهم وللعم سهمان وهو خلاف الاجماع اذ حقها الثلث  
 الاصل واذا دخل الزوج في المسئلة كان للأم سهمان من الستة وللعم  
 سهم واحد فبقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة فتكون مستوفية حقها من  
 الميراث ولو فرضنا انه صالح العم على شئ من التركة وخروج من الباقي فالمسئلة  
 ايضا من الستة فاذا طرح نصيب العم منها يقع خمسة ثلثة للزوج واثنا  
 للأم فيجعل الباء اخماسين الزوج والام ثلثة والام اخماس وللأم خمس  
 وان صالحت الأم على شئ وخرجت كانت المسئلة ايضا من ستة فاذا طرح  
 منها سهامها للأم يقع اربعة فيجعل الباء من التركة اربعا ثلثة منها للزوج واربعة  
 للعم **باب الرد والرد ضد العول** اذ بالعول ينقص سهام ذوي  
 الفروض ويزداد اصل المسئلة ويزداد بالرد السهام وينقص اصل المسئلة  
 وبعبارة اخرى في العول تفضل السهام على المخرج وفي الرد تفضل المخرج على  
 السهام فيقول ما فضل من المخرج عن فرض ذوي الفروض ولا مستحق له من  
 العصب يرد ذلك الفاضل على ذوي الفروض بقدر حقوقهم اي على حسب  
 النسب بين سهامهم الا على الزوجين فانه لا يرد عليهما اصلا كما مر في اول الكتاب  
 وهو اي الرد على الوجه المذكور قول عامة الصحابة اي جمهورهم كعلي ومن  
 تابعه وبما اخذ اصحابنا وقال زيد بن ثابت لا يرد الفاضل على ذوي الفروض  
 بل هو لبيت المال وبما اخذ عروة والزبير وثلث والشافعي للفقهاء  
 اصحابنا في قولوا لواندرس بيت المال يرد الفاضل على ذوي الفروض بنسبة



فخرهم والاكاد لبيت المال ويروي عن ابن عباس انه لا يرد على الثلث  
 الزوجين والجدة وقال عثمان ومحمد يرد على الزوجين ايضا اخرج من أبيه  
 الرد بان الله تعالى قد رخص نصيب اصحاب الفرائض بالنظر في الظاهر فلا يجوز  
 ان يزاد عليه لا تقدر على الحد الشرعي وقد قال الله تعالى ومن يعص الله ورسوله  
 ويتق الله يزد الله الاية وبان الفاضل عن فروضهم ماله لا مستحق له فيكون  
 لبيت المال كما اذا لم يترك وارثا اصلا اعتبارا للبعض بالكل ولنا قوله تعالى  
 واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب اي بعضهم اولى بميراث بعض  
 بسبب الرحم فلهذا الاية دلت على استحقاقهم جميع تركته الميراث بصلته الرحم  
 واية الموارث اوجب استحقاقه في معلوم من الماله لكل واحد منهم فوجب  
 العمل بالاثنتين بان يجعل لكل واحد فرضه بتلك الاية ثم يجعل ما بقى مستحقا  
 لهم للرحم بهذه الاية ولهذا لا يرد على الزوجين لانعدام الرحم في حقها وايضا  
 لما دخل عليه السلام علي بن ابي وقاص يعودوه وهو سعدا ما انه لا يرثي الا  
 ابنته لي افاوصي جميع مالي لحدث الي ان قال عليه السلام الثلث خير الثلث  
 كثير فقد ظمرا ان سعدا اعتقد ان الميت ترك جميع الماله ولم يترك عليه النبي في  
 وصفه عن الوصية بما زاد على الثلث مع انه لا وارث الا ابنته واحدة فدل ذلك  
 على صحة القول بالرد اذا لم يستحق الزيادة على النصف بالرد يجوز له الوصية  
 بالنصف وفي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه عليه السلام ورث  
 املا عنه اي جميع الماله من ولدائه ولا يكون ذلك الا بطريق الرد وفي حديث  
 وابنه بن الاسقع انه قال تترك المرأة ميراث لغيرها وعقبتها والابن الذي

لوعنه

لوعنه وايضا اصحاب الفروض قد شاركوا المسلمين في الاسلام وترجعوا بالقرابة  
 ومعد القربى في حق اصحاب الفروض وان لم يكن حصة للعصوبة لكن تثبت بها الترتيب  
 بمنزلة قرابة الام في حق الاخ لا بام وام فان قرابة الام وان لم توجب له نواها  
 العصوبة الا انه يحصل بها الترتيب وهذه في جواب عن قوله ما فضل عن الفروض  
 ماله لا مستحق له فيوضع في بيت المال لمصالح المسلمين عامة ولما كان هذا الترتيب  
 بالسبب الذي استحقوا به الفرض كان مبنيا على الفرض فيرد عليهم على قدر  
 انصباهم وكما سيفط اعتبارا لاقرب والا قوي في اصل الفرض سقط ايضا  
 في استحقاق الرد ثم سأل الباب اي باب الرد عنه من قوله اقسام اربعة  
 وذلك لان الموجد في المسئلة اما صنف واحد ممن يرد عليه ما فضل واما اكثر  
 من صنف واحد وعلى التقديرين اما ان يكون في المسئلة من لا يرد عليه او لا يكون  
 فافخم اقسام في اربعة احدها ان يكون في المسئلة جنس واحد ممن يرد عليه  
 ما فضل من الفروض عند عدم من لا يرد عليه وعلى هذا التقدير فاجعل المسئلة من  
 رؤسهم اي رؤس ذلك الجنس الواحد لان جميع الماله حصص بالفرض والرد معا  
 ورؤسهم متماثل فلا فريضة لرأس على او ذلك كما اذا ترك الميت بنتين او اخنتين  
 او جدتين فاجعل المسئلة من اثنتين واعط كل واحدة منها نصف التركة لتساويها  
 في الاستحقاق ورجوع جميع الماله اليها على السوية فيكون القسمة على عدد الرؤس  
 في العصباء اعني اذا ترك ابنتين او اخنتين مثلا وايضا فرضهم بقية على عدد  
 رؤسهم فيقسم الكل كذلك ابتداء فقلنا لتطاول المسافرة في القسمة والقسمة  
 اذا اجتمع في المسئلة جنسان او ثلثة اجناس ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه



دل الاستقراء على ان الاجتماع الواقع بين من يرد عليه ان يكون من جنسين او ثلثة  
 اجناس لا يزيد فلذلك لم يقل جنسان او اكثر وعلى تقدير الاجتماع فاجعل المسئلة  
 من سهامهم اي من مجموع سهام هؤلاء المجنسين الماخوذة من مخزج المسئلة اعني اجعل  
 المسئلة من اثنين اذا كان في المسئلة سدس او كجدة واخذت الام لان المسئلة حينئذ  
 من ستة ولها منها اثنا بالفرض فاجعل الاثنين اصل المسئلة واقسم التركة  
 عليها نصفان فلكل واحدة منها نصف المال او من ثلثة اي اجعل المسئلة من ثلثة  
 اذا كان فيها ثلث وسدس تولد في الام مع الام اذا المسئلة على هذا التقدير ايضا  
 من ستة ومجموع السهام الماخوذة للورثة المذكورة ثلثة فاجعلها اصل المسئلة  
 واقسم التركة اثلاثا بقدر تلك السهام فلولدي الام ثلثان من المال وللأم ثلثة او من اربعة  
 اي اجعل المسئلة من اربعة اذا كان فيها نصف وسدس كبت ونبت الابن او بنت  
 وام لان المسئلة ايضا من ستة ومجموع السهام الماخوذة منها اربعة ثلثة للبنت  
 وواحد ابنت الابن او الام فاجعل المسئلة من اربعة واقسم التركة ارباعا ثلثة  
 ارباعا للبنت وربع منها للام او للبنت او من خمسة اي اجعلها من خمسة اذا  
 كان فيها ثلثان وسدس كينين وام او كان فيها نصف وسدس كبت ونبت  
 ابن وام او كان فيها نصف وثلث كاخت لاب وام واثنين لام وكاخت لاب وام  
 وام فالمسئلة في هذه الصور اثلثة ايضا من ستة والسهام التي اخذت منها خمسة  
 في الاولى للبنتين سهام اربعة وللأم سهم واحد فيجعل التركة اثماسا اربعة  
 منها للبنتين وواحد للام وفي الصورة الثانية قد اجتمع اثنان ثلثة وسهامهم  
 الماخوذة من الستة ايضا ثلثة منها للبنت وواحد لبنت الابن وواحد للام

فتقسم التركة عليهن اثماسا بقدر سهامهن فثلثت ثلثة اثماس وثلثت الابن خمس  
 وللأم خمس اخرو في الصورة الثالثة يكون السهام الماخوذة من الستة خمسة ايضا  
 فلما خلت من الابوين ثلثة اسهم وللأختين لام سهام وكذا للام مع الأخت من الابوين  
 سهام فاجعل المسئلة اصل المسئلة وتقسيم التركة اثماسا كل ذلك لقصر المسافر  
 بجعل الفضة فضة واحدة الما يري انك اذا اعطيت كل واحد من الورثة ما يستحق  
 من السهام ثم قسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت الفضة من بين  
 ثم ان الفضة على الوجوه المذكورة ان استقامت على الورثة فذلك وان لم تستقم  
 كما اذا خلف بنتا وثلث بنت ابن فثلثت ثلثة اسهم يستقيم عليها وثلثت الابن  
 سهام واحد فلا يستقيم عليهن كان تصح المسئلة على قياس ما عرفت فاقرب الثلثة  
 اعني عدد رؤس من اكثر عليهم في اصل المسئلة وهي اربعة فيصير اثني عشر للثلاث  
 منها تسعة وثلثت الابن ثلثة من تسعة عليهن والتم ثلث من الاثنا عشر  
 الاربعة ان يكون مع الاول اي مع الجنين الواحد من يرد عليه من لا يرد عليه  
 يعني ان يكون في المسئلة جنس واحد من يرد عليه ويكون معه من لا يرد عليه  
 كالزوج او الزوجة اعط كل فرد من لا يرد عليه من اقل خارجا وبقسم الباقي من ذلك  
 الخارج على عدد رؤس من يرد عليه اعني ذلك لجنس واحد كما تقسم جميع المال  
 على عدد رؤسهم اذا انفردوا عنه من لا يرد عليه فان استقام الباقي على عدد رؤس من  
 يرد عليه فيها اي وجبا هذه الاستقامة ونعت هي اذا لا حاجة في الضرب  
 كزوج وثلث بنتا اقل خارجا في لا يرد عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحد اثنى  
 في ثلثة ويح مستقيم على عدد رؤس البنات وهو نظير ما في باب التصحيح من انه ان



كان سهم كل فريق مستقيمة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى القرب وان لم يستقيم ذلك  
الباقى على عدد رؤوس من يرد عليهم فاضرب على قياس ما في باب التصحيح وفق رؤوسهم  
ان وافق رؤوسهم الباقى الى رؤوس من يرد عليهم فيخرج فرض من لا يرد عليهم ان وافق  
رؤوسهم ذلك الباقى فما حصل تصحيح منه المسئلة كزوج وست نبات فان اقل يخرج فرض  
من لا يرد داربعة فاذا اعطيت الزوج واحد منها بلغ ثلثة فلا تستقيم على عدد رؤوس  
النبات الست لكن بينها موافقة بالثلث اذ لا عبرة بالمداخلة كما عرفت فاضرب  
وفق عدد رؤوسهن وهواثان وادلهما يوافق عدد رؤوسهم في الاربعة يبلغ ثمانية  
فللمزوج منها اثنتان والنبات الست ستة والاى وان لم يوافق عدد رؤوسهم  
الباقى فاضرب كل عدد رؤوسهم فيخرج فرض من لا يرد عليهم والمبلغ اى لم يحصل من  
ضرب وفق الرؤوس في ذلك المخرج على تقدير التوافق او من ضرب كل عدد الرؤوس فيه  
على تقدير التباين تصحيح المسئلة وقد سبق مثال الموافقة واما مثال التباين  
فلقولته كزوج وخمس نبات هذه الصورة كالصورتين السابقتين اصلها من  
اثني عشر لا اجتماع الربع والثلثين لكنهما تزداد مثلها الى الاربعة التى هي اقل فخرج فرض  
من لا يرد عليهم فاذا اعطينا الزوج ههنا واحد منها بلغ ثلثة فلا يستقيم على النبات  
الخمسة بل بينها وبين عدد الرؤوس مباينة فخرج فرضا كل عدد رؤوسهم في  
خرج فرض من لا يرد عليهم اى الاربعة فحصل عشرون ومنها تصحيح المسئلة  
كان للزوج واحد فخرجناه في المقرب الذي هو ثلثه فبلغ خمسة فاعطيناه  
اياه وكان للنبات ثلاثة فخرجناه في الخمسة فحصل خمسة عشر فلفل واحد منهن ثلثة  
والقسم الرابع من تلك الاقسام ان يكون مع الباقى اى مع اجتماع جنسين ممن

يرد عليهم من لا يرد عليهم وانما اتفقنا باجتماع جنسين بناء على ان الاستقامة  
دل على ان لا يوجد مسئلة فيها اربع طواف وهي رديه فاقسم ما بينه من مخرج  
فرض من لا يرد عليهم على مسئلة من يرد عليهم فان استقام الباقى من ذلك المخرج  
على هذه المسئلة فيها ولا حاجة الى القرب لان الباقى حق من يرد عليهم بقدر  
سماهم فيقسم على مسئلة هم قاصدا ب سها واحد اخر لاصحاب ذلك السها وما  
اصحاب سمين فهو لاصحابها فاذا استقام الباقى على مسئلة لم يخرج ههنا الى عمل  
في ذلك نعم يمكن ان يستقيم على مسئلة ولا يستقيم ما اصحاب كل جنس عاين  
رؤوسهم فيحتاج هناك الى القرب كما ستعرف وهذا الذي ذكرناه من كون الباقى  
في القسم الرابع مستقيما على مسئلة من يرد عليهم اتماما هو في صورته واحدة وذلك  
لان الباقى من مخرج فرض من لا يرد عليهم اما واحد بان يكون مخرج فرضه اثنتي  
كما اذا اعطى الزوج النصف مع عدم الولد والمباينة في ان الواحد انما يستقيم  
على مسئلة من يرد عليهم اذا كان مستحق الرد شخصا واحدا فيكون المسئلة  
في القسم الثالث واما ثلثة بان يكون مخرج ذلك الفرض اربعة كما اذا اعطى  
الربع الزوج مع وجود النبات والزوجة مع عدمها فان كان صاحب الربع  
الزوج فان كانت الباقى اقل المسئلة في القسم الثالث ايضا مع ذي فرض  
اخر فيكون مسئلة من يرد عليهم اربعا او اخماسا ولا استقامة للثلاثة  
على شيء من الاربعة والخمسة وان كان صاحب الربع الزوجة يتصور ههنا  
الاستقامة كما ستعرفه واما سبعة كما اذا كان المخرج ثمانية فيعطي المراه  
ثمنها ويبقى سبعة والاستقامة ههنا ايضا لان مسئلة من يرد عليهم لا تحتاج



تحتها ولا يمكن ان يستقيم السبعة على عدد اقل منها فليس يمكن ان يستقيم  
 الباء في خرج فرض من لا يرده عليه على مسئلة من يرده عليه في هذه القسم الا في  
 صورة واحدة وهي ان يكون للزوجات اي هذه الجنس واحدا كان او اكثر الربع  
 ويكون الباء بين اهل الرد المات اكثر زوجة واربع جدات وست اخوات لام فان  
 اقل خرج فرض من لا يرده عليه اربعة فاذا اخذت المرأة واحدا منها بقية ثلثة وهي  
 هي ما يستقيم على مسئلة من يرده عليه لانها ايضا ثلثة لان حق الاخوات لام  
 الثلث وحق الجدات السدس فالاخوات سهمان والجدات سهم واحد فلهذه  
 الصورة استقام الباء على مسئلة من يرده عليه لكن نصيب الجدات الاربع  
 واحد فلا يستقيم عليهن بل بينهما مباينة فحفظنا عدد رؤسهن باسمه  
 وكذا نصيب الاخوات الست فلا يستقيم عليهن لكن بين عدد رؤسهن وسهامهن  
 موافقة بالنصف فرددن عدد رؤس الاخوات الى نصفها وهو ثلثة ثم طلبنا  
 التوافق بين اعداد الرؤس والرؤس فلم نجد لها الا مباينة ففرضنا وفق عدد  
 رؤس الاخوات وهو الثلثة في كل عدد رؤس لجدات وهي الاربعة فحصل  
 اثني عشر ثم ضربناها في الاربعة التي في خرج فرض من لا يرده عليه فصار ثمانين  
 واربعين فتمت ما تصح المسئلة كان للزوجات واحد ضربناه في المخرؤب الذي هو  
 اثني عشر فلم يتغير فاعطيناه الزوجة وكان للجدات ايضا واحد ضربناه ايضا  
 في ذلك المخرؤب فكان اثني عشر فكل واحدة منهن ثلثة وكان للاخوات  
 لام اثنا عشر فبها فيه فبلغ اربعة وعشرين فكل واحدة منهن اربعة وان لم  
 يستقم ما بقى من خرج فرض من لا يرده عليه على مسئلة من يرده عليه فاقرب جميع

٢٩  
 مسئلة من يرده عليه في خرج فرض من لا يرده عليه فالبلغ لم يحصل بهذا القرب  
 مخرج فرض الفريقين اي فريق من يرده عليه ومن لا يرده عليه وان لم يكن تصحيح  
 المسئلة بالنسبة الى احادها كما سريح زوجات وتسعينات وست جدات  
 اصل هذه المسئلة على ما سلف من اربعة وعشرين لاختلاط الثمن بالثلثين  
 والسدس لانها رديف فردنا الى اقل فخرج فرض من لا يرده عليه وهو الثمانين  
 فاذا ارفعنا ثمنها الى الزوجات بقى سبعة فلما استقيم على المسئلة التي هي مسئلة  
 من يرده عليه هي ثلثة الفرضين ثمانين وسدس بل بينهما مباينة فيقرب جميع مسئلة  
 من يرده عليه اعني الخمسة في خرج فرض من لا يرده عليه وهو الثمانين فيبلغ اربعين  
 فهذه المبلغ في خرج فرض الفريقين واذا اردنا ان نعرف حصنة كل فريق منها فلهذا  
 المبلغ الذي هو خرج فرضها وطريقه ما اشار اليه بقوله ثم اضرب سهام من لا  
 يرده عليه من اقل فخرج فرضه في مسئلة من يرده عليه فيكون الماحصل نصيب  
 من لا يرده عليه من المبلغ المذكور وذلك لاننا ضربنا مسئلة من يرده عليه في اقل  
 فخرج فرض من لا يرده عليه فيكون الماحصل من ضرب سهامه وهي خمسة في هذا  
 الاقل في المخرؤب الذي هو ثلثة المسئلة حصنة من المبلغ الذي حصل في ضرب  
 هذا المخرؤب في خرج الاقل على قياس ما تحققت فيها وارضب سهام كل فريق من  
 يرده عليه من مسئلتهم فيما بقى من خرج فرض من لا يرده عليه فيكون الماحصل نصيب  
 ذلك الفريق من ميرد عليه وذلك لان حق كل فريق من ميرد عليه انما هو  
 في الباء في خرج فرض من لا يرده عليه بقدر سهامهم في المسئلة المذكورة للزوجات  
 في ذلك المخرج واحد فاذا ضربناه في الخمسة التي هي مسئلة من يرده عليه كان



لحاصل خمسة فهي حق الزوجات من الاربعين والبنات من مسئلة من يرد عليه  
اربعة فاذا ضربنا فيما يلي من خرج فرض من لا يرد عليه وهو سبعة بلغ ثمانية  
وعشرين فهي الحق من الاربعين والبنات من مسئلة من يرد عليه واحد فاذا  
ضربنا في السبعة كان سبعة فهي للجدات فقد استفهم بهذا العمل فرض من لا  
يرد عليه وفرض كل فريق ممن يرد عليه وان لم يستقم على احاد كل فريق فذلك  
قوله وان اتسرا السهام الماخوذة من مخرج فرض الفريقين على البعض او الجميع  
صحح المسئلة بالاصول السبعة المذكورة في باب التصحيح في الصورة التي  
تحت فيها كانت من الاربعين نصيب الزوجات الاربع خمسة فبين رؤسهن وسهامهن  
مباينة فاخذنا مجموع عدد رؤسهن وكان سهام البنات التسع منها ثمانية وعشرين  
فبين الرؤس والسهام مباينة فتركتنا عدد الرؤس بحاله وكان سهام الجدات الست  
منها سبعة وبينها مباينة فاخذنا عدد رؤسهن باسره ثم طلبنا بين اعداد الرؤس  
والرؤس الموافقة فوجدنا ان رؤس الجدات متوافقة بالنصف ففرضنا نصف  
الاربع في الستة فبلغ التي عشر في مواضع لرؤس اثنا التسع بالثلث ففرضنا  
ثلث التسعة في التي عشر فحصل ستة وثلاثون ففرضنا هذه الحاصل في الاربعين  
فبلغ الف واربعمائة واربعين فمنها تسع المسئلة على احاد الفريق كان نصيب  
الزوجات من الاربعين خمسة وقد ضربنا في المرفوب الذي هو ستة وثلاثون  
فبلغ مائة وثمانين فكل واحد من الزوجات خمسة واربعون وكان نصيب  
البنات ثمانية وعشرين وقد ضربنا في ذلك المرفوب فصار الف وثمانية فكل  
واحدة منهن مائة واثني عشر وكان نصيب الجدات منها سبعة وقد ضربنا في

ورؤس الزوجات

المرفوب المذكور فصار مائتين واثنين وعشرين فكل واحد من الجدات اثنا  
واربعون قال قلت قد اعتبر في القسم الثالث المتأمله والموافق والمباينة  
بين الباء واقل خارج فرض من لا يرد عليه وبين عدد رؤس من يرد عليه فاما  
ذا اقتصر في القسم الرابع على المتأمله والمباينة بين ذلك الباء وبين مسئلة  
من يرد عليه قلت لان الباء من مخرج فرض من لا يرد عليه اما واحد او ثلثة او  
سبعة كما سبق تقريره في الخارج اما اثنان واما اربعة واما ثمانية ومثله من  
يرد عليه اما اثنان او ثلثة او اربعة او خمسة كما سلف تقريره وللا موافقة ايضا  
بين هذه الاعداد وبين تلك بخلاف القسم الثالث اذ يمكن فيه ان يكون  
عدد رؤس من يرد عليه عددا موافقا للباء من مخرج فرض من لا يرد عليه كما في  
المتأله الذي سبق ذكره **باب مفاصلة الجدة** المفاصلة مفاصلة  
في القسم ولا قسم بين الجدة والاخوات عليمه ذهب ابي حنيفة  
قلقيب هذا الكتاب بالمفاصلة مني على قول صاحبيه وموافقا قال ابو بكر القدر  
ومن تابعه من الصحابة كان بن عباس وابن الزبير وابن عمر وحده ينفذ بن الهادي وابي  
سعيد الخدري وابي بن كعب ومعاذ بن جبل وابي موسى الاشعري وعائشة  
وغیره من الصحابة رضي الله عنهم بنوا للاخوات بنوا العلات من الاخوة والاخوات  
لا يردن مع الجدة كما لا يردن مع الجد يستبد جميع المال كالاب وهذا قول ابي  
وسريح وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين ومهني  
عبد الحنفية وقال علي بن مسعود وزيد بن ثابت يردن مع الجدة وهو قولها  
وقوله ملك والاشقي وامام بنو الاضياف فيسقطون مع الجدة اجماعا كما عايناه واعلم

الاب



انه الجدة يشبه الابن فيجب اولاد الام في انه اذا زوج الصغير والصغيرة لم  
 يكن لها خيار اذا بلغا وفي انه لا ولاية للام في النكاح مع قيام الجدة في ظاهر  
 الرواية كالأب وفي انه لا يقتل الجدة بولد الولد وفي طهارة كل واحد من الجانبين  
 جرح على الآخر وفي عدم قبول الشهادة وفي صحة استيلاء الجدة مع عدم الاب  
 وفي انه لا يجوز دفع الزكاة اليه وفي انه يتصرف في المال والنفس كالأب ويشبه  
 الاخ في انه اذا كان للصغير جده وام كانت النفقة على الامثالا على اعتبار الميراث  
 كما على الاخ والام وفي انه لا يرضى النفقة على الجدة المعسر كالاخ وفي عدم وجوب  
 صدقة الفطر للصغير على الجدة وفي انه الصغير لا يصير مسلما باسلام الجدة وفي  
 انه اذا اقربنا قله وابنه حي لا يثبت النسب بمجرد اقراره وفي انه لا يجوز تافله  
 في الموالاة كل ذلك كحالة الاخ فلتعارض هذه الاحكام اختلف العلماء من  
 الصحابة والتابعين وغيرهم في مسئلة الجدة مع الاخوة وتوقف بعضهم فيها  
 كما توقف ابو حنيفة في مسئلة الدم وقتل الحائض والطفال المشركين وامتنع  
 جماعة عن الفتوى في الجدة وقال محمد بن مسلمة يقضى فيه بالاصطلاح وفي الجدة  
 بن الفضل الجاري يدفع اليه السدس الذي اجمع عليه الصحابة والاصطلاح  
 عن النبي ثم انه ابو حنيفة اختار قوله اي بكرة الصدق رضي الله عنه لانه يثبت  
 على قومه ولم يختلف عنه الرواية وقد روي عن عبيدة السلمانية انه قال حفظت  
 عن عمر في الجدة سبعين قضية كما ان بعضها في رواية انه عمر خطب  
 الناس فقال هل رأيتم احد النبي مع قضى للجدة شيئا فقال رجل رأيته حكم  
 الجدة بالسدس فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادري فقال لا ادري ثم قام اخر

فقال

فقال يا بنه قضى للجدة بالسدس فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادري فقال لا  
 ادري وفي الورثة شريعتان بالنصف وراعي بالجمع ثم انه جميع الصحابة في  
 بيت لا يتفقوا في الجدة على قول واحد فسقطت حجة من السقف فتم قوامه عور من  
 فقال عمر الياسم انه يجمعوا في الجدة على شي والادلة عليها اختار ابو حنيفة  
 ما نقل عن ابن عباس انه قال لا يثبت له شئ من يد الجدة بن الابن ابنا ولا يجعل  
 اب الاب ابا ومغناه انه الاتصال والقرب من الجانبين يكون على صفة واحدة  
 فاذا مات الجدة قام ابن الابن مقام الابن فيجب الاخوة فلذلك اذا مات ابن الابن  
 ينبغي انه يقوم اب الاب مقام الاب فيجبهم ايضا واعلم انه عليا وابن مسعود  
 وزيد بن ثابت بعد اتفاقهم على توريث الاخوة مع الجدة اختلفوا في اية القسمة  
 فذهب علي الي انه يقاسم الاخوة مالم يتفق خطم من السدس فاذا اتفق يعطي  
 السدس لاه الاب لا ينقص حصة من السدس فاذا كان معه اخوانه لاب  
 وام او ثلثة او اربعة فالقسمة خيرة واذا كانوا اخوة فالقسمة السدس  
 سواء وانه كانوا ستة كان السدس خيرة والواحدة بنو العلات لا يبدون في  
 القسمة عنده فاذا كان الجدة مع اخ لاب وام واخ لاب كان المال نصيبين  
 بينه وبين الاخ من الابوين وايضا الجدة عنده لا يعصب الاخوات المتفرقات  
 اصطلاح يكون لاخت عنده صاحبة اقرب من فاذا كانت معه اخت لاب  
 وام واخت لاب فللاولي نصف المال والثانية سدس والجدة الباقية وذهب  
 ابن مسعود الي انه الجدة يقاسمهم مالم يتفق خطم من الثلث وافق فيه زيد  
 وابو بنو العلات لا يعتد بهم في القسمة مع بني الاعيان وافق فيه عليا وان الاخوات



المفردات ذوات فروض مع لجد كما عند علي وقد حض صاحب الكفا قوله زيد  
 بالذكر ان باب يوسف ومحمدا اختار قوله في القسمة قوله علي وابن  
 مسعود ومن رسم المفتي انه اذا كان ابو حنيفة في جانب ومسلم في جانب  
 كان هو خيرة الاختيار اي القولين شاء ففضل قوله زيد تنصيب علي عليه  
 قولهما فلذلك قال وعند زيد بن ثابت للجد مع بني الاعيان او بني العلات افضل  
 الا من من المقاسمة في ثلث جميع المال اذ لم يخط بهم ذو سهم وتفسير المقاسمة  
 ان يجعل لجد في القسمة كاحد الاخوة ينقسم المال بينهم وبين الاخوات للذكر  
 مثل حظ الانثيين ويجعل نصيب مع الاخوة كنصيب واحد منهم وذلك لان  
 يشبه الاب فرجته ويشبه الاخ فرجته افرج فوفرنا عليه حقه من  
 الشبهين فجعلناه كالاب في حجب الاخوة له وكان الاخ في قسمة الميراث  
 مادامت المقاسمة خيرا له فاذا لم تكن خيرا له اعطيناه ثلث المال لانه مع الاولاد  
 يثبت السدس في الاخوة ايضا فذلك وايضا اذا قسم المال بين الابوين  
 فلام الثلث وللأب الثلثان وهما في الدرجة الاولى ولما كان لجد ولجدة في  
 الدرجة الثانية وكان لجد السدس كان لجد ضعفه اعني الثلث فاذا  
 كان مع لجد اخ واحد اخذ بالمقاسمة نصف المال في خير له من الثلث واذا  
 كان معه اخوان فيهما متساويان واذا كان معه ثلث فالثلث خيرا له لانه نصيب  
 بالمقاسمة في ربيع واذا كانت معه اخوان لاب وام او ثلث فالثلث خيرا له  
 وانه كانت معه اربع اخوات في ثلثين والثلث سواء وانه زادته الاخوات على اربع  
 كان الثلث خيرا او بنوا العلات يدخلون في القسمة مع بني الاعيان اضرار للجد

ن  
 حيا

فاذا اضر لجد نصيبه بنوا العلات يخرجون من بين خبايين بغير شيء والباقي  
 من المال بعد نصيب لجد لبني الاعيان يتقاسمون فيما بينهم للذكر مثل حظ الانثيين  
 وذلك لان بني العلات يبر ثوبه مع لجد اذ اعدم بنوا الاعيان فلا يرثونه  
 فلا بد من اعتبار اربابهم في حق لجد واعتبار سقوطهم في حق بني الاعيان فيعود  
 في القسمة تقريبا لنصيب لجد ولا يأخذون شيئا وتطيرها ان يخلف اما واخا  
 لاب وام واخا لاب فلام السدس اعتبارا للاخ في الابن حكم محجبا لكونه  
 وارثا مع ما في الجملة مع انه محجوب ههنا بالاخ من الابوين واذا كان مع لجد  
 اخ لاب وام واخ لاب فالمقاسمة وثلث المال سواء لجدات فللجد الثلث  
 وللأخ من الابوين الباقى وخرج الاخ لاب خايبا وانه دخل في الحساب  
 ولو فرضنا بدل الاخ لاب اخا لاب كانت المقاسمة خيرا للجد ويكون المستحل  
 من خمسة فللجد منها سهمان والباقي وهو ثلثه للاخ من الابوين ولا شيء للاخت  
 من الاب والاباء بني العلات يخرجون من بين خبايين بغير شيء الا اذا كان  
 من بني الاعيان اخت واحدة فانها اذا اخذت فرضها اي مقدار فرضها  
 اعني نصف الكل بعد نصيب لجد فان بقي شيء بعد مقدار فرضها فلبني العلات  
 والا اي وانه لم يبق شيء بعد مقدار فرضها فلا شيء لهم وانما قلنا مقدار  
 فرضها لان الاخوات لاب وام اولاب بعبره عصبية مع لجد عند زيد فلا  
 يبق لهم فرض عنده الا في المسئلة الا انه لم يستقف عليه لكون حظ الاخت  
 لاب وام اذا كانت واحدة لانه يرد على نصف المال ولا ينقص عنه مع وجود  
 بني العلات فيأخذ مقدار فرضها كاملا ليرثه لو كان مكان لجد صاحب



فرض سوي الثمن وبنو الابن لاخذ صاحب الفرض فرضه وكافة للاخت من الابوين  
نصف المهر فان بقي شيء كان لبنى العلات فلذا يكون لصان نصف المال مع لجه  
فان بقي شيء كان لهم وذلك لجه واخذت لاب وام واخوين لاب فمهما المقاسمه  
خبر لجه لانا نجعله كاف فيكون في المسئلة خمس اخوات فللجده سهمان فيبقى ثلثه  
اسهم فللاخت من الابوين نصف الكل وهو اثنان ونصف وانكرت للمسئلة  
فمربنا في خرج النصف صارت عشرة فللجده اربعة وللأخت من اب وام خمسة  
فيبقى سهم واحد لا يستقيم على الاثنين فمربنا عدد هما في العشرة صار الحاصل  
عشرين منها يقع المسئلة فللجده ثمانية وللأخت من الابوين عشرة وللأختين  
لاب اثنا عشر واجبا ما فصلناه اشار بقوله فيبقى للاختين لابعتر المهر وتصح من  
عشرين وذلك في تصحيح المسئلة ان نقول للجه سهمان والكل اخذ سهم واحد  
ثم ان الاخت من الابوين استردت من الاثنين ما يتم به لها نصف المال وهو سهم ونصف  
فيبقى للاختين لاب نصف سهم فلكل منها سبع فوقع الكسر بالربع فمربنا خرج  
في اصل المسئلة وهو خمسة صارت عشرين هذا امثال ما يبقى لبنى العلات  
شيئاً واما مثال ما يبقى لهم شيئاً بعد ما اخذت الاخت لاب وام فمربنا ففقد  
ذكره بقوله ولو كانت في هذه المسئلة اخت واحدة لاب مكان الاثنين لاب  
لم يبق لها شيئاً وذلك لان لجه يأخذ همها بالمقاسمه نصف المال وهو خير له من  
ثلاثة فيبقى نصف افر فهو للاخت لاب وام فلم يبق للاخت لاب شيئاً وكذلك  
الحال اذا كانت لبنى العلات اختان فصاعداً فان كان الثلث خيرا لهما  
المقاسمه او مساويا لهما اخذ لجه الثلث وكان الثلث من نصيب الاخوات من الابوين

٥٣  
وان كانت المقاسمه خيرا اخذ ما زاد على الثلث فيبقى من المال ما هو اقل من الثلثين  
لثلث الاخوات فلم يبق على التقدير الاول مقداره فرضين وعلى الثاني ما هو اقل منه  
فلم يبق لبنى العلات شيئاً على التقديرين واذا اختلط بهم اي بالجد والاخوة  
من بنى العلات او العلات او كلاهما في صورة العادة كما ذكرنا سهم فللجده سهمان  
افضل الامور الثلاثة بعد فرض ذي السهم اي يدفع الى ذي السهم سهمين ثم  
يعطى لجه ما هو افضل الامور الثلاثة التي هي المقاسمه المذكورة سابقا وثلاث ما  
يبقى وسدس جميع المال وذلك الافضل ما المقاسمه كزوج وجده واخي فان المسئلة  
من اثنين لوجود النصف واحد منها للزوج والاخر للجد والاخي مناصفة ولا يتم  
عليها فمربنا عدد هما في اصل المسئلة حصل اربعة فللزوج اثنان ولكل واحد  
من لجه والاخي واحد فقد حصل له بالمقاسمه ربع جميع المال وهو افضل من سدس  
وكذا ان ثلث ما بقي همها لانه سدس كل المال ايضا واما ثلث ما يبقى بعد فرض ذي  
السهم لجه وجده واخوين واخذت في المسئلة همها من ستة للجه السدس فيبقى  
خمس وثلاث لها فمربنا خرج الثلث في الستة صارت ثمانية عشر فللجده ثلثة  
فيبقى خمسة عشر ثلثها وهو خمسة للجد والباقي منها عشرة فلكل من الاخوين  
اربعة وللأخت اثنان واما كان ثلث ما يبقى همها افضل من المقاسمه لانه  
المسئلة على تقديرهما من ستة ايضا للجه واحد منها فيبقى خمسة فاذا جعلنا  
لجدا كاف كان هو مع الاخوين والاخت اربع اخوات ولا استقامة للجنة على  
السبعة بل بينهما تباين فمربنا عدد الرؤس وهو السبعة في اصل المسئلة  
وهو الستة فحصل اثنان واربعون فللجده منها سبع فيبقى خمسة وثلاثون



فلكل واحد من لجد والاخوين عشرة ولاخت خمسة ولاختة امة خمسة من ثمانية  
 عشر افضل من عشرة من اثنين واربعين وكذلك ثلث ما ينفق في هذه الصورة فصل  
 من سادس جميع المال لانه المسئلة على هذا التقدير ايضا من ستة فلكل واحد من لجد  
 ولجد منها واحد فيبقى اربعة بين الاخت والاخوين وهم خمس اخوات  
 فلا يستقيم الاربعه عليها بل بينهما مائة فاذا ضربنا الخمسة التي هي عدد الرؤوس في  
 الستة بلغ ثلثين فلكل من لجد ولجد خمسة ولاخت اربعة ولكل واحد من الاخوين  
 ثمانية ولا شبهة فان خمسة من ثمانية عشر افضل من خمسة من ثلثين واما سادس جميع  
المال لجد وجدة وبنات واخوين فاصل المسئلة من ستة لاجتماع النصف والسر  
 فثلثت نصفها وهو ثلثة وللجدة سدسها وهو واحد فيبقى سهران فان قاسم  
 لجد الاخوين كان ثلث السهرمين اعني ثلثي سهام واحد وان اعطيناه ثلث ما ينفق  
 كان له ايضا ثلثي سهام واحد واذا اعطيناه سدس جميع المال كان له سهام تام والسر  
 خير له وبقي للاخوين سهام واحد لا يستقيم عليها فاذا ضربنا عدد رؤوسها في  
 الستة بلغ اثني عشر ومنها تصح المسئلة واذا كان ثلث الباقي خير لجد وليس  
الباقي ثلث صحيح فخرج الثلث في اصل المسئلة كما صورناه في المسئلة المذكورة  
لا فضيلة ثلث ما ينفق على القاسم وسدس كل المال حيث ضربنا الثلثة في الستة  
فصار ثمانية عشر وصح منها المسئلة فان تزلت جد او زوجا وبنات واما واختا  
لاب وام اولاب قال سادس خير ونقول المسئلة الى ثلثة عشر ولا يبقى للاخت  
هذه المسئلة من اثني عشر لاجتماع النصف والربع والسدس على ما سلف ونقول  
الى ثلثة عشر لانه البنت تاخذ النصف من اثني عشر وهو ستة والزوجة باخذ الربع

وهو ثلثة ولجد باخذ السدس وهو اثني عشر فيبقى للمال واحد ولا بد لها من اثنين لا  
 حقها السدس فيزداد على اثني عشر واحد اخر فبصير ثلثة عشر ولا يبقى للاخت  
 لانه لا يقسم عصبه مع البنات وكذا مع لجد واذا عالت المسئلة لم يبق للعصبة  
 شيئا واما ان كان لجد السدس فبالعصبه لا بالعصوب وانما كان سدس جميع المال  
 خير له لانه ياخذ في اثنين من ثلثة عشر وعلى تقدير المقاسمة اذا اخذ الزوج الربع  
 من اثني عشر والبنت النصف والمال اثنين يبق للجد ولاخت واحد فيجعل لجد كخين  
 فيكون مع الاخت ثلث اخوات ولا استقامة للواحد على ثلثة فيفرب الثلثة  
 في اثني عشر فيحصل ستة وثلاثون فثلثت ثمانية عشر وللزوجة تسعة وللأم ستة  
 يبق ثلثة فللجد اثنا عشر وللأخت واحد وكذا الحال على تقدير اخذ ثلث ما ينفق لانه الباقي  
 وهو الواحد لا يوجد له ثلث صحيح فيفرب مخرج في اصل المسئلة يبلغ اثنا ستة  
 وثلثين ومنه المعلوم ان اثنين من ثلثة عشر خيرا منها من ستة وثلاثين فان قلت  
 هذه المسئلة من المسائل التي كان السدس فيها خيرا لجد من القاسم وثلث ما  
 ينفق فلماذا كرت هي ولم يقتصر على المال الذي من قلت في ذكره فابينة اخرى هي ان  
 الاخت لآب وام اولاب وان لم تكن محبوبة بالجد لكنها لا تزلت معه في بعض المسائل  
 لعارض كما في هذه المسئلة التي نحن فيها فان لو كان السدس خيرا لجد اقتضى ان  
 يجعل لجد فيها صاحب فرض وقد عالت المسئلة بالفروض التي اجتمعت فيها من اثني  
 عشر الى ثلثة عشر فلم يبق شيئا للاخت التي صارت عصبته مع البنت ولجد كما عرفت  
 وسياتيك حيز توضيح هذه الكلام واعلم ان زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يجعل لآب  
 لآب وام اولاب صاحبة فرض مع لجد بل يجعلها معه عصبته الا ان المسئلة لا تدرى



فانما يجعلها فيها صاحبة فرض مع الجدة زوج وام وجد واخت لاب وام وبها اولاد  
فلزوج النصف واللام الثلث والجدة السدس وللأخت النصف ثم يضم الجدة نصيبها إلى نصيب  
الأخت فيقسمان مجموع النصيبين للذكر مثل حظ الأنثيين وذلك لأنه المقاسم خير  
للجدة من السدس وثلاث الباقي وهذه المسئلة أصلها من ستة لأخت مع النصف واللام  
والسدس ويقول إلى تسعة إذا تزوج من الستة ثمانية واللام ثمانية وللجدة  
فلم يبق للأخت شيء فردنا على المسئلة نصيبها فصارت تسعة فللجدة واحد وللأخت  
ثلاثة ومجموع النصيبين أربعة فنقسمها على الجدة والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين  
ولا استقامة في القسمة لأن الجدة بمنزلة الأخنتين ولا يستقيم أربعة على ثلثة فيقسم  
الثلثة التي هي عدد الرؤوس في المسئلة وعولها أعني التسعة فحصل سبعة وعشرون  
والجدة الأسارة بقوله وتصح المسئلة من سبعة وعشرين فلزوج منها تسعة واللام  
ستة وللجدة ثلثة وللأخت تسعة ثم يضم نصيب الجدة إلى نصيب الأخت  
فيصيران عشرين فنقسم بينهما كما هو فللجدة ثمانية وللأخت أربعة فقد جعل زيد  
ههنا الأخت ابتداء صاحبة فرض من أصل آخر الميراث بالمرء وجعلها عصبية  
بالأخوة كيلا يزيد نصيبها على نصيب الجدة الذي هو كذا فانه قلت فلم لم يجعل  
الأخت في المسئلة المتقدمه صاحبة فرض كيلا تصير حرة ومرة فيها قلت هناك  
مانع من جعلها صاحبة فرض وهو وجود البنت لجلا في الأكره إذا لم مانع  
فيها من جعلها كذلك قيل فاعل عن الشيخ عزيراد المسئلة المتقدمه التنبيه  
على انه زيد إذا لم يجد في تلك المسئلة يدان من ماله الأبناء على ان لا شيء للجدة  
حوائرها ولم يجعلها صاحبة فرض فيها لوجود البنت ولما في الأكره فلا ضرورة في ما لا يمكن

جعلها

جعلها صاحبة فرض فيها فلما أعطنا فرضها رأي نصيبها أكثر من نصيب الجدة فامر بالخط  
والقسمة على الوجه الذي عرفت وسميت هذه المسئلة الأكره لانها واقعة  
أمرأة في بني الأكره فانما ماتت وخلفت أولئك الورثة المذكورة واستتب  
على زيد مذهب فيها فنسب إليها وقيل ان اختصاص هذه القبيلة كان يحسن  
مذهب زيد في الفرائض فله عبد الرحمن بن مروان عن هذه المسئلة فخطاه  
في جوابها فنسب إلى قبيلة وقد يقال انها أتت على أصح الفرائض أو كدر  
لجدة على الأخت نصيبها وأهل العراق يسمونها الغراء لشرتها فيما بينهم ولو كان  
مكان الأخت أخ أو اخت من فلا عول ولا أكره أما انه إذا كان مكانها أخ فلا عول  
فلا كسد من جميع المال خير للجدة والمسئلة من ستة فيكون السدس الباقي فرض  
الزوج واللام الجدة بالفرض إذا لا ينقص حصة عن السدس إجماعا ولا شيء للآخر كما لم  
يكن شيء للأخت في المسئلة المتقدمه التي أعطنا وأعطينا الجدة فيها السدس ولما  
أكره أيضا لان الأخ عصبية لا يمكن لزيد جعله صاحب فرض فاحفظ على ما  
تخلط الأخت في الأكره كما سبق تقريره وأما انه إذا كان مكانها اخت من فلا عول  
أيضا فلانها يبردان اللم من الثلث إلى السدس والمسئلة من ستة فللزوج ثلثة  
واللام واحد وللجدة أيضا واحد فيسقى للأختين واحد لا يستقيم عليها ففربا علة  
رؤسها في أصل المسئلة بلغ اثني عشر فمنها تصح المسئلة بخلاف الأكره إذا لم  
يبق فيها للأخت شيء فوجب ان يقال على الوجه الذي تقر سابقا والأكره لان  
أصول زيد بها مستقيمة **باب المناسخة** هي مناعلة من النسخ بمعنى  
النقل والتحويل والمراد بها ههنا ان ينقل نصيب بعض الورثة بموت قبل القسمة

فقال عبد الملك



الي منيرت منه واليه الاشارة بقوله ولو صار بعض الانصبا هيرا قبل القصة  
فبقوله ان كان ورثة الميت الثاني من عده من غير ورثة ورثة الميت الاول ولم يقع في  
القصة تغيير فانه يقسم المال في قصة واحدة اذ لا فائدة في تكرارها كما اذا ترك  
بنين وبنات من امرأة واحدة ثم ماتت احدي البنات ولا وارت لها سوى تلك الاخوة  
والاخوان للاب وام فانه يقسم مجموع التركة بين الباقيين للذكر مثل حظ الانثيين  
قصة واحدة كما كانت تقسم بين الجميع كذلك وكان الميت الثاني لم يكن في الدين  
فان وقع تغيير القصة بين الباقيين كما اذا ترك ابنه من امرأة وماتت بنات  
من امرأة اخرى ثم ماتت احدي البنات وخلفت هو لاء اعني الاخ للاب والاخوين  
من الابوين او كانت ورثة الميت الثاني غير ورثة الميت الاول كما في الصورة التي ذكرها  
بقوله كزوج وبنت وام فالتزوج قبل القصة عن امرأة وابوين ثم ماتت البنت قبلها  
ايضا عن ابنين وبنت وبنين هي ام المرأة التي ماتت اولاً ثم ماتت هذه الحرة عن زوج  
واخوين فتقول الاصل في بيان ما ذكر من ميرورة بعض الانصبا ميراثا  
قبل القصة والمراد ما تناول هذه من النوعين الاخيرين فقط انه تصح مسئله  
الميت الاول بالقواعد السابقة وتعطى سهام كل وارث من هذه القصة ثم  
تصح مسئله الميت الثاني بتلك القواعد وتنظر بين ما فيه من القصة الاولى  
وبين القصة الثاني ثلثة احوال من الاستقامة والموافقة والمباينة فان اقام  
ليب ثلثة المماثلة ما فيه من القصة الاولى على القصة الثاني فلا حاجة في  
الي القرب على قياس ما في باب القصة من ان سهام كل فرع في القصة كانت مستقيمة  
عليهم بلا كسر فلا حاجة الي ضرب فان القصة الاولى هي ما بمنزلة اصل المسئلة

هنا والقصة الثانية بمنزلة رؤس المقسوم عليهم ثمة وما في يد الميت الثاني بمنزلة  
سهامهم من اصل المسئلة في صورة الاستقامة تصح مسئله الثانية من القصة  
الاول كما اذا مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة وابوين على ما ذكر في الكتاب  
وذلك لانه المسئلة الاولى رتبة لانه اصلها اثني عشر لاجتماع الربع والنصف  
والسدس فاذا اخذ للزوج منها ثلثة والبنت ستة والام اثنين يقع منها واحد  
يجب رده على البنت والام بقدر سهامهما فاذا ردت المسئلة الي اقل فخرجت من  
لا يد عليه صارت اربعة واذا اخذ الزوج منها واحدا يقع ثلثة فلا يستقيم على الاربعة  
التي في سهام البنت والام بل بينهما مباينة فيضرب هذه السهام التي هي بمنزلة  
الرؤس في ذلك العمل فيحصل ستة عشر فللزوج منها اربعة وللبنات تسعة  
والام ثلثة ثم تلك الاربعة التي للزوج من ثلثة المذكورين فله زوجة  
واحد منها والام ثلث ما يبقى وهو واحد ايها والابن اثنان فاستقام ملكا  
في الزوج من القصة الاولى على القصة الثانية وصحت مسئله الثانية من القصة  
الاول وكان لم يستقم ما فيه من القصة الاولى على القصة الثانية فانظر ان كان  
بينهما موافقة فاضرب وفق القصة الثانية في جميع القصة الاولى على قياس  
ما في باب القصة من ان اذ التمس سهام طائفة واحدة عليهم وكان بين سهامهم ورثة  
موافقة يضرب وفق عدد الرؤس في اصل المسئلة فلذا امرنا بضرب وفق القصة  
الثانية الذي هو بمنزلة الرؤس هناك في القصة الاولى القام مقام اصل المسئلة فيحصل بها  
تصح مسئله الثانية كما اذا ماتت البنت ايضا في ذلك المثال وخلفت كما ذكر ابنين وبنات  
وجدة فان ما فيه من القصة الاولى تسعة وتصح مسئله ثامنة وسهامها موافقة



بالثلث فيضرب ثلث الستة وهو اثنا عشر وكل ستة عشر قسماً بالثلث وهو اثنان وثلثون  
 يخرج المثلثين فمن كان سهماً من ستة عشر اعني الميت الاول يضرب سهماً  
 تلك في وفق مثله الميت وهو اثنان فيكون ما حصل نصيبه ومن كان سهماً  
 من ستة اعني ورثة الميت الثامن يضرب سهماً في وفق ما كان في بد الميت وهو ثلثه  
 فما حصل كان نصيبه وقد كان لام الميت الاول ثلثه من ١٢ تضربها في ٣ تبلغ ٣٦  
 فهي لها وكان للزوج منها ٢ تضربها في ٣ يحصل ٦ فهي له ومنقسمه على ورثة  
 فلزوجته منها سهماً وللأب ٢ وللأب ٢ وللأب ٢ وللأب ٢ وللأب ٢ وللأب ٢ وللأب ٢ وللأب ٢  
 نصيب كل من ورثة من ستة عشر في ذلك الوفق لم يختلف الحال وكان لكل واحد من ابني  
 الميت سهماً من مثيلتها وهي الستة فاذا ضربنا صر ستة فهي له وكان لغيرها  
 من مثيلتها سهماً واحد فاذا ضربنا في الثلثة كان ثلثه فهي لها وكان لغيرها من مثيلتها  
 ايضا واحد يضرب فهي لها وقد كان باعتبار كونها اما من مات او لاسنة من اثنين  
 وثلثين فيجيد الجدة في تسعة وكان بينهما ابني في يد من الصحيح الاول وبين الصحيح  
 الثاني ما بينه فاضرب كل الصحيح الثاني في كل الصحيح الاول على قياس ما ذكر في باب  
 الصحيح على تقدير المباينة بين رؤس الطائفة وبين سهام كما اذا كانت في ذلك  
 المثال الجدة التي هي ام المرأة المتوفاة او لا وخلفت زوجها واولادها فان ما في يد ما  
 تسعة كما عرفت انفاً وتصح مثيلتها اربعة وبين التسعة والاربع مابينه  
 فاضرب في الاربع في الصحيح السابق اعني ٣٢ تبلغ ما بينه وثمانية وعشرين فهي  
 يخرج المثلثين فمن كان له نصيب من الاثنين والثلثين يضرب نصيبه في الاربع  
 التي هي مثله الجدة ومن كان له نصيب من الاربع يضرب نصيبه منها في جميع ما كان

واحد  
 في ثلاثة صح

٥٧  
 في الجدة وهي التسعة فنقول قد كان لامها من مثاليها وهو زوج الميت الاول سهماً  
 من الاثنين والثلثين فاذا ضربنا في الاربعه تبلغ ثمانية فيكون لها وكان لابنهما اربعة  
 تضربها في الاربعه تبلغ ١٦ فهي له وكان لامها سهماً فاذا ضربنا في الاربعه صار ثمانية  
 فيكون لها وكان لكل واحد من ابنيها ثلثه من الستة من العدد المذكور  
 تضربها في الاربعه تبلغ ٢٤ فيكون لكل واحد منها وكان لغيرها ثلثه من ذلك العدد فاذا  
 ضربنا في الاربعه تبلغ ٣٦ فيكون لها وكان للزوج منها ٢ تضربها في ٣ يحصل ٦ فهي له وللأب ٢  
 التي هي مثيلتها سهماً فاذا ضربنا في التسعة التي كانت في يد نصيب ثمانية عشر فهي له  
 وكان لكل واحد من ابنيها من مثيلتها سهماً واحد تضرب في التسعة فيكون تسعة  
 فيكون لكل واحد منها فيبلغ ما حصل من كل واحد من الزوجين على تقدير موافقة  
 والمباينة يخرج المثلثين وما اندرج فيها واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من  
 الورثة من ذلك المبلغ على قياس ما ذكر في معرفة انصاء الورثة من الصحيح فسهام ورثة  
 الميت الاول من الصحيح مسيلة بضرب في المضروب اعني في الصحيح الثاني على تقدير المباينة  
 او في وفقه على تقدير الموافقة فيكون ما حصل من ضرب سهام كل وارث منهم  
 في هذا المضروب نصيبه من المبلغ المذكور كما قررنا هناك في مثال التوافق والباقي  
 والسبب فيه ان الصحيح الثاني ووفقه هي ما بمنزلة المضروب في اصل المسئلة  
 وسهام ورثة الميت الثاني من الصحيح مسيلة تضرب في كل ما يقع في يد على تقدير المباينة  
 او في وفقه على تقدير الموافقة فيكون ما حصل من ضرب سهام كل واحد منهم فيما ذكر  
 نصيبه من ذلك المبلغ كما نبهت عليه فيما فصل سابقاً وذلك لان حق ورثة الميت  
 انما هو فيما في يد فصار سهام كل منهم مضروب فيه وكان ما تملك من الورثة

ثمانية  
 واحد



قبل القسم اوقات رابع او خامس منهم قبلها فاجعل المبلغ أي المبلغ الذي صح  
منه المسئلة الاولى والثانية مقام تصحيح المسئلة الاولى واجعل المسئلة الثالثة  
المتعلقة بالميت الثالث مقام المسئلة الثانية في العمل كان الميت الاول والثاني صا  
ميتا واحدا فتصير الميت الثالث ميتا ثانيا ثم اعلم في الرابعة والخامسة كذلك الجعير  
الربانية فانه لما صار تصحيح الميت الاول والثاني والثالث تصحيحا واحدا صاروا  
كلهم ميتا واحدا فتصير الميت الرابع ميتا ثانيا وكذا الحال اذا صار تصحيح اربعة  
من الموتى تصحيحا واحدا كانوا بمنزلة ميت واحد فصار خامس ميتا ثانيا  
وهكذا الى ما لا يتناهى ثم ان المعنى لما ذكر في اول باب المناسخة الاستقامة والموافقة  
والمباينة ومنع المسئلة مستقلة على ورثة ثلثة واعتبر في سوتهم الترتيب وجعل  
سوت الاول منهم مثالا للاستقامة وموت الثالث مثالا للموافقة وموت الثاني  
مثالا للمباينة فاني قلت قد اعتبر هذه الاحوال التلثة بين نصيب الميت الثاني  
وبين تصحيحه فكيف اورد مثال الموافقة بين نصيب الثالث وبين تصحيحه ومثال  
المباينة بين نصيب الميت الرابع وبين تصحيحه قلت قد عرفت انه لما صار تصحيحا  
الميت الاول والثاني تصحيحا واحدا صار بمنزلة واحد فصار الميت الثالث ثانيا  
وعلى هذه القياس حال الرابع والخامس وما بعدهما فلا حاجة الى ان يورد لكل  
من تلك الاحوال مثالا على حدة فيكون نصيب الميت الثاني ثانيا حقيقة وقد استغنى  
برعاية الترتيب في موت تلك الورثة عن ايراد مثال اخر ثالث والرابع فان قيل  
تعد المناسخة قد يكون بتعاقب موت الورثة من الميت الاول على ورثة اخر كما  
في ذكره وقد يكون بموت الوارث الثاني من الوارث الاول كما اذا مات الزوج في

المثال المذكور عن امرأة وابوين عليهما ذكره في حالتها هذه المرأة عورتها كالا ولاد  
او الاخوات او غيرهما فليكن الحال انهما قتلوا في علي فياس ما ذكر في الكتاب  
اذ لا فرق في العمل في هذه المناسخة المتعددة في مرتبة واحدة من الارث وبينها في  
مراتب متعددة فما ذكره الشيخ واف بما قدمه لا يقال كيف يصح منه ايراد المثال  
قبل ان يذكر الاصل في المناسخة لانا نقول ذلك مثال لتصوير بعض الانبياء  
ميتا قبل القسم فذلك قد مر ثم هذه الاصل الذي يستخرج الاحكام المتعلقة  
بذلك المثال **باب توريث ذوي الارحام وذو الرحم** هو في اللغة بمعنى  
ذو القرابة مطلقا وفي الشرع هو كل قريب ليس بنسب اي ذي فرض مقدر  
في كتاب الله او سنة رسوله او اجماع الامة ولا عصبية يخرج جميع المال عند الانقراض  
ثم الظاهر ان يقال ذو الرحم هو كل ابترك الواو وتوجيهها انما للعطف على الجملة  
السابقة اي هذا باب ذوي الارحام وذو الرحم فلا حاجة الى ما قيل من انه المعنى  
لما في من فرغ الى الجار واحد فيها الفريض المنسوبة الى القاضي الامام علاء الدين  
السمري قد عرفت في رقبين فاستحسنها واخذ في تصنيف هذا الكتاب شرحا لها وكان  
القاضي قد جعل فيها الورثة ثلثة اصنام فبدأ بصاحب الفريض ثم عطف عليه العصبية  
ثم عطف ذو الرحم فقال وذو الرحم وهو كل قريب لم يفرض له سهم مقدر ولم يتعصب  
فصاحب الكتاب لما وصل الى هذا الموضع قدر تلك الواو في المشرق مع تصديره  
الكلام بالآلة ولا يذهب عليك تكلف بارد وبقية وجود واو من كلمة عبارة ثلث  
الفريض مع فقدان الثانية في اكثر النسخ ومنها وقد فقد الاول ايضا في كثير من  
كما هو الاول كانت عامة الصحابة اكثرهم كبر وعلي وابن مسعود وابي عبد الله

ان هذا



الجراح ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وابن عباس في رواية عنه مشهورة وغيرهم  
 يرون توريت ذوي الارحام وتابعهم في ذلك من ائمة عظمى وابراهيم وشريح  
 والحسن وابن سيرين وعطاء بن جهم وقيل اصحابنا ابو حنيفة وابو يوسف  
 ومحمد وزفر ومن تابعهم وقال زيد بن ثابت وابن عباس في رواية شاذة لا ميراث  
 لذوي الارحام ويوضع المال عند عدم اصحاب الفرائض والعصبة في بيت المال وتابعها  
 في ذلك من ائمة عظمى بن المسيب وسعيد بن جبير وقيل قال مالك والشافعي اخرج  
 الشافعي في بابه ذكر في ايات الموارث نصيب ذوي الفروض والعصبة ولم يذكر لذوي  
 الارحام شيئا ولو كان لهم حق لبيته وما كان رتبة نسبا وبعدهم لا استخبر في ميراث  
 العمة والحالة قال اخبرني جبير بن ان لا شيء لها وانما قوله نعم واولوا الارحام بعضهم  
 اولي ببعض في كتاب الله ومعناه كما عرفت بعضهم اولي ببعض فيما كتب الله وحكمهم  
 لان هذه الآية نزلت في القوارب بالموالاة كما كان في ابتداء قريصة في المدينت  
 فكانت لولي الموالاة والمواحدة في ذلك التزام صار مصروفا الى ذوي الارحام وما  
 بقي عندنا من ايرت مولي الموالاة صار متافرا عزم ايرت ذوي الارحام كما تهرت عليه  
 فيما سلف فقد شرع لهم الميراث بلا فصل بين ذوي رحم له فرض او تعصيب وبين  
 ذوي رحم ليس له شيء منهم فليكون تانيا لكل بهذه الآية فلا يجب تفصيلهم كلهم  
 في ايات الموارث وانما روي ان رجلا سجد سجدات الى سهل بن حنيف فقتله  
 ولم يكن له وارث الا خاله فكتب في ذلك ابو عبيد بن جراح الى عمر فاجابه بانه  
 النبي عليه السلام قال الله تعالى ورسوله مولي من لا مولى له والحالة وارث من لا وارث  
 له لا يقال العصب بهذا الكلام النفي دون الالبان كقولهم الصبر صلبة من لا صلبة له

ميراث بعضهم

والصبر ليس صلبة فكانه قيل من كان وارثه لخال فلما وارت له لاننا نقول صدر هذا الخبر  
 بابي هذه المعنى بل نقول ببيان الشرع ملغظ الالبان وامرارة النفي يؤدي الى  
 الالبان فلا يجوز فرض صاحب الشريعة الكاشف عنها وما اضافت ثابت بن الوضاح  
 قال يوم اقبس بن عاصم هل تعرفون له نسبا فيكم انه كان فينا غريبا فلا نعرف  
 له الا ابن اخنت وهو ابولباب بن عبد المنذر فعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ميراث له والتوفيق بين ما رويناه موافقا للقرآن وبين ما رويته في مخالفة له  
 جعل ما رويته عليه ما قبل نزول الآية الكريمة او جعل عليه ان العمة والحالة لا يرثان  
 مع عصبة ولا مع ذوي فرض يرد عليه فانه الردي على ذوي الفروض مقدم على  
 توريت ذوي الارحام وان كانوا يرثون مع من لا يرث عليه كالزوجة والرجعة  
 وذوي الارحام اصناف اربعة العصف الاول ينتهي الى ينسب الى الميت وهم  
 اولاد البنات وان سفلوا ذلورا كانوا او انما اولاد بنات الابن كذلك والعصف  
 الثاني ينتهي اليهم الميت وهم الاجداد والقطون اي الفاسدون وان علوا كاب  
 ام الميت وابي ابي امه ولجيدات السقطات اي الفاسدات وان علون  
 كلهم كام ابي ام الميت وام ابي امه والعصف الثالث ينتهي الى ابوي الميت وهم  
 اولاد الاخوات وان سفلوا سواء كانت تلك الاولاد ذلورا او نانا وسواء كانت  
 الاخوات لاب وام اولاد اولاد وبنات الاخوة وان سفلوا سواء كانت الاخوة  
 من الابوين او من اجدها وبنو الاخوة لام وان سفلوا وانما اطلاق الاخوات والاخوة  
 في السابقين السابقين ليشاءوا لا أقسامها كما ذكرنا وقسم الاخوة ههنا بقوله لام  
 لان بني الاخوة لاب وام اولاد من العصبة ولذلك لم يذكر ان يختص في العبارة

فقال ص



بان يقول في اولاد الاخوة كما قال واولادهم اولاد الاخوات والصف الرابع  
ينتهي الى جد الميت وهما ابو الاب وابو الام او جد تيسر وهما ام الاب وام الام وهم  
 العمت على الاطلاق فانهم اخوات لاب الميت فان كان اخوات له من الابوين او  
 من الاب فمن منتهى الى جد الميت من قبل ابيه وان كان اخوات له من امه فمن  
 منتهى الى جدته من قبل ابيه والاعمام لانه فانهم اخوة لابيه من امه فانهم ايضا ينتهون  
 الى جده الميت من قبل ابيه واعتبر في الاعمام كونهم لام لان العم من الابوين او من الاب  
 عصبية والاخوال والخالات فانهم اخوة واخوات لام الميت فان كانوا من ابيها وامها  
 او من ابيها فهم ينتهون الى جد الميت من قبل امه وان كانوا من امها كانوا منتهين الى  
 جدته من قبل امه فهو لاد الاصناف الاربعه من يدلي اليها الميت بهم من ذوي الارحام  
 والمراد من يدلي بهم ما يتناول من استرنا اليهم بقولنا وان علوا وان سفلوا في الاصناف  
 الستة ويتناول اولاد الصف الرابع لكن لا يتناول من يعلم من الاعمام المذكورة والعمات  
 والاخوال والخالات العمومة ابو الميت وخوالها وعمومة ابو الميت وخوالها جميع  
 انهم من ذوي الارحام فاورد من التبعية منتهى ما علي ان ذوي الارحام ليسوا متفقين  
 فيما ذكره من الاصناف الاربعه ومن يدلي بهم وان كان من هؤلاء بنوع ما يولد في المذكورة  
 كان اميراد كلمة التبعية بناء على انه اراد ان كل واحد من هؤلاء ومن يدلي بهم من ذوي  
 الارحام واختلفت الرواية عن ابي حنيفة في تقدم بعض هذه الاصناف على بعض تروي  
 ابو سليمان عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة ان اقرب الاصناف الى الميت واقدمهم في  
 الوارثة من هو الصف الثاني وهم اب قطوة من الابن والجدات وان كان  
 ثم الصف الاول وان سفلوا ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا بالعلوا

وتابعه في ذلك عيسى بن ابيان عن محمد بن ابي حنيفة عن ابي يوسف والحسن بن زياد عن  
 ابي حنيفة وابن سماع عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة ان اقرب الاصناف  
 واقدمهم في الميراث الصف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كترتيب العصبية اذ تقدم  
 منهم الابن ثم الاب ثم الجد ثم الاخوة ثم الاعمام وهو لما خذ للفتوة وعليه عن عبد الله الرضوي  
 انه كان يوفق بين الروايتين ويقول ما رواه محمد بن ابي حنيفة قوله الاول وما رواه  
 عنه ابو يوسف قوله الاخير وجعل الرواية الاولى ان اب الام اقرب سببا  
 من اولاد الميت لان الثاني التي ذكر جده اعني ام الام صاحبة فرض ذوي الثاني التي  
 ذكر جده ابن البنت وهي بنت البنت فانها ليست بصاحبة فرض وايضا لجد اب الام بسببه  
 ولد البنت في الاتصال بالميت بواسطة واحدة ثم لجد زيادة قرب حكم حتى قالوا لا ينقص  
 هو بالميت بخلاف ولد البنت فانه ينقص به فليكون مقدما عليه والوجه في الرواية الثانية  
 الفتوى ان ذوي الارحام يرون على سبيل التعصيب من وجه آخر اذ تقدم منهم  
 الاقرب فالاقرب فوجب ان يعتبروا في التوارث بالعصبية من كل وجه بنوا بنا الميت  
 على لجد اب الاب وسائر العصبية وان كان هذا الجدة لا ينقص وابن الابن ينقص  
 به وكذا ذوي الارحام يقدم اولاد البنت على لجد اب الام وفي قولها اي عن  
 ابي يوسف ومحمد الصف الثالث وهم اولاد الاخوات ونبات الاخوة ونوا الاخوة  
 لام مقدم على لجد ام الام وان كان قيا من مذهبه في لجد اب الاب ومفاحمة  
 الاخوة والاخوات ما لم الشبهة خبره لم يزلت جميع المال يقتضي ان لا تقدم  
 الصف الثالث على لجد اب الام واما ابو حنيفة فقد روي من ذوي الارحام على  
 قيا من مذهبه في العصبية حيث قدم هذا الجدة ابو الام الذي هو في درجة الحب



اب الاب علي اولاد الميت فلما برزوا معهم في قوائم الاخيرة والاولاد الميت  
 في ذوي الارحام علي الجواب المام جار علي مذهب في العصبية حيث كان هناك ابن  
 الابن مقدر علي الجواب الابن وذكر بعض الشرحين انه وقع في بعض النسخ في  
 بيان مذهب هذه العبارة لان عندها كل واحد منهم اولي من فرع و فرع وان  
 سفل اولي من اصله قال ولم يحصل منها معنى فهو من خلفا بعض الطلبة القاصرين  
 لانه كلام الشيخ ولذا لم يوجد في النسخ القديمة ولما فرغ من ترتيب الاصناف الاربع  
 شرع يبين كيفية ترتيب كل واحد منهم فقال **فصل الصنف الاول** الذي هو  
 اولاد الميت واولاد بنت الابن اولادهم بالبراءة اقربهم الي الميت كبنات الميت فاما  
 اولي من بنت بنت الابن لان الاول يولد الي الميت بواسطة واحدة والثانية  
 بواسطة اثنين وهذا قوله اهل القرابة وهم ابو حنيفة ومالك وشرع عيسى بن ابي  
 قالوا استحقاق ذوي الارحام باعتبار معنى العصبية ولذا اقدم الاصناف الاربع  
 من هو اقرب ويستحق الواحد منهم جميع المال وفي العصبية يكون زيادة  
 القرب تارة بقرب الدرجة واخرى بقوة السبب كما تقدم البتة علي الابن فذلك  
 فيما فيه معنى العصبية ثبت التقديم بقرب الدرجة كما ثبت بقوة السبب في السرة  
 المذكورة لكون المال كله لبنت الابن واما اهل التزويج وهم الذين ينزلون المدي في  
 في الاستحقاق لعلقة السبع وشرع وابن عبيد والقاسم بن سلام والحسن  
 بن زياد فيجعلون المال بينهما كما لا تترك بنت بنت ابن فيكون المال بينهما اطارا  
 علي قيس بن قول علي التلمذ ان باعد لبنت الابن ورعيه لبنت الابن لا يورث  
 الردي علي بنت الابن مع الصليبي واما اسد اسد علي قول ابن مسعود فمعه اسد اسد

او من الصنف الثالث واب الام كما اولي من فرع اي فرع كل واحد منهم طان ابن الاخ في اصل  
 اي اصل ذلك الفرع طان ابن الاخ في اصل اولي من اب الام لان قال وطال في ذوي الارحام  
 لان عندهما كل واحد منهم

عند اهل القرابة

المدي

بنت

لبنت الميت وسدسه لبنت بنت الابن لانه لا يورث الردي علي بنت الابن مع الصليبي  
 وليست لونه علي التزويج الاستحقاق لا يورث ابنة بالرائي ولا نص ههنا من البنت  
 ولا من السرة او الاجماع فلا طريق سوى اق من المولي مقام المولي به ليست له  
 الاستحقاق الذي كان ثابتا للمدي به فنصيب كل اصل ينقل الي فرعه ويورثه  
 ان من كان منهم وله الصبا فرض او لعصبية كان اولي من ليس كذلك وليس  
 ذلك الا اعتبار المدي به ويرد علي قولهم ان يلزم منه اوفق حس وهو حان الوارث  
 يكون المدي به رقيقا او كافرا فيكون الشخص محروما عن الميراث بمعنى غير هو  
 ان يكون الاستحقاق باعتبار وصف فيه وهو القرابة ولا كان فيه معنى العصبية  
 قدم الاقرب وذوهم بن دراهم ونجاش بن مبشر ومن تابعها اليان المال  
 بينهما نصفان في الاستحقاق فانما هو باعتبار الوصف العام الذي هو الرحم والاب  
 والا بعد متساويان فيه وهو لا يسمى اهل الرحم وان استواء في الدرجة  
 بان يولي كلهم الي الميت بدرجتين او ثلث درجات مثلا فوله الوارث اولي  
 من ولاد ذوي الارحام كلبنت بنت الابن فانها اولي من ابن بنت الميت وذلك  
 لانه الاول ولد لبنت الابن وهو صاحب فرض والثانية ولد لبنت الميت وهي  
 ذات رحم محرم والسبب هذه الاولوية انه ولد الوارث اقرب حكما والتزويج  
 يكون بالقرب الحقيقي انه وجد والافق بالقرابة الحكمي وان استوت درجاتهم في  
 القرب ولم يكن بينهم مع ذلك التساوي فله وارث كلبنت ابن الميت وابن بنت الميت  
 او كان كلهم يدلون بوارث كلبنت الميت وبنت الميت فعند ابن يوسف في قوله  
 الاخير والحسن بن زياد يعتبر ابدان الفروع المتساوية الدرجات المذكورين



وقسم المال عليهم باعتبار حال ذكورتهم وانوثتهم سواء ان اتفقت صفة الاصول  
 في الذكورة والانوثة كما في المثال الذي ذكرناه لادلائهم كلهم بوارث او اختلفت كما  
 في المثال المذكور لمولودهم عن ولد الوارث وان كانت الفروع ذكورا فقط واناما فقط  
 تساوية القسمة فان كانوا مختلفين فللذكر مثل حظ الانثيين ولا يعتبر في القسمة  
 اختلاف اصولهم اصلا وهو رواية شاذة عن ابي جعفر ومحمد يعتبر ابدان الفروع  
 ان اتفقت صفة الاصول في الذكورة والانوثة موافقا لها اي لابي يوسف في  
 قوله الاخير والحسن بن زياد ويعتبر الاصول ان اختلفت صفاتهم ويعطى  
 الفروع ميراث الاصول بخلافهما وهو القول الاول لابي يوسف واسمهم الميراثين  
 عن ابي جعفر والظاهر من مذهبهم واعلم ان المصنف اختار في ذوي الارحام مقالة اهل  
 القرابة والمذكورة شرح المبسوط ان الحسن بن زياد من اهل التثنية كما اشرنا  
 اليه من قريب فجعل قوله مع ابي يوسف محل نظر والدليل على القول الاخير لابي  
 يوسف ان استحقاق الفروع انما يكون بمعنى فيهم لا بمعنى في غيرهم وذلك المعنى  
 هو القرابة التي في ابدان الفروع وقد اتخذت الجهة ايضا وهي الولادة فتساوية  
 الاستحقاق فيها بينهم وان اختلفت الصفة في الاصول الا ان صفة الذكر  
 او الرق غير معتبرة في المدي ببل انما يعتبر في المدي فلهذا صفة الذكورة والانوثة  
 يعتبر فيه فقط واستدل محمد بانفاق البعاب على ان للعممة الطين والمخالطة  
 المقت ولولا كان الاعتبار بابدان الفروع لكان المال بينهم نصفين فظهر ان الاعتبار  
 في المقت هو المدي ببل فان الابنة العممة والام في مخالطة وانما قد اتفقتا على ان  
 اذا كان احدهما ولدا وارت كان اولى من الآخر فلهذا ترجح باعتبار معنى المدي ببل

كما اذا ترك الميت ابن بنت وبنت بنت عندها اي عنده ابي يوسف والميراث يكون  
 المال بينهم بالذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان اي ابدان الفروع  
 وصفاتهم فثلثا المال لابن البنت وثلثة لبنات البنت وعند محمد يلقى المال  
 كذلك لانه صفة الاصول متفقة في الانوثة فيعتبر عنده ايضا ابدان الفروع  
 ولو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت عندها المال بين الفروع الثلث  
 باعتبار الابدان ثلثه للذكر وثلثه للانثى كما في الصورة السابقة وعند محمد  
 يكون المال بين الاصول اعني في البطن الثاني الذي هو اول ما وقع فيه الاختلاف  
 بالذكورة والانوثة وهو بنت البنت وابن البنت انما هو يكون المال ثلثه  
 لبنت ابن البنت لانه ذلك نصيب ابيها قد انتقل اليها وثلثه لابن بنت البنت  
 فانه نصيب امه فانقل اليه فصار الارث هرثا في مذهب علي عكس ما كان  
 عليه في مذهبهما وهو ان للانثى من الفروع ضعفها للذكر ولما كان قول محمد  
 محتاجا الى زيادة تفصيل اشار اليه بقوله وكذلك عند محمد رحمه الله اي وكما  
 اعتبر عنده حال الاصول في البطن علي ما عرفت كذلك يعتبر عنده حال الاصول  
 المتقدمة اذا كان في اولاد البنت المتساوية في الدرجة بطون مختلفة ونقسم  
 المال على اول البطن اختلف في الاصول بالذكورة والانوثة للذكر مثل حظ الانثيين  
 ثم يجعل المذكور من ذلك البطن ما يقع على حدة والامثا ايضا كما يقع في  
 علي حدة في القسمة على الذكور والامثا في احوال الذكور من اول ما وقع  
 فيه الاختلاف يجمع ويعطى فروعهم بحسب صفاتهم ان لم يكن فيها بينهم وبين  
 فروعهم من الاصول اختلاف في الذكورة والانوثة بان يكون جميع ما توسط

الثاني

بطون







البنية البطن الاول تسعة من اصله فتمتصها في ذلك المقصورة اعني الرابع  
 فيحصل ستة وتكون فاذ انظر الي ما هو اسفل من البطن الاول ووجدنا اختلاف  
 في البطن الثالث اذ كان فيه بازاء البنية التسع ست بنتا وتسمى بنتين ففتمت  
 الستة والبقية المذكور مثل حظ الاثنين فاضا البنتين ثمانية عشر والبقية ثمانية عشر  
 ثم جعلنا المذكور طائفة والانا طائفة ولما نظرنا الي ما هو اسفل من الثالث ووجدنا في الرابع  
 بازاء طائفة البنتين ابنا وبنتين ففتمت عليهم ما اضا البنتين التكتة المذكور مثل حظ  
 الاثنين فاضا الابن تسعة والبنتين تسعة ثم دفعنا نصيب الابن الى اخر فروعهم  
 لعدم الاختلاف ولم نجد بازاء البنتين في الخامس اختلافا بل في السادس اذ كان فيه  
 بازاء ابنا وبنت ففتمت عليهم ما نصيب البنتين اعني التسعة المذكور مثل حظ الاثنين  
 فاضا الابن ستة والبنت تكتة وكذلك وجدنا في الرابع بازاء طائفة البنية الستة  
 تكتة بنتا وتسمى بنتين ففتمت عليهما التمانية عشر المذكور مثل حظ الاثنين فاعطينا  
 البنتين منها اثني عشر والبنت ستة ثم جعلنا طائفتين ولما نظرنا الي ما هو اسفل  
 من الرابع وجدنا في البطن الخامس بازاء البنتين التكتة ابنا وبنتين ففتمت  
 نصيبهم الذي هو اثني عشر المذكور مثل حظ الاثنين فاضا الابن ستة والبنتين  
 ستة ففتمت نصيب الابن الى فرع في السادس وقد وقع فيه بازاء البنتين  
 ابنا وبنت ففتمت نصيبها عليهما فاضا الابن اربعة والبنت اثنان ووجدنا  
 في الخامس ايضا بازاء البنية الثلاث الا في البطن الرابع ابنا وبنتين ففتمت  
 نصيبهم اعني الستة عليهم فاضا الابن تكتة والبنتين تكتة ففتمت نصيب  
 الابن الى فرع في السادس ووجدنا فيه بازاء البنتين ابنا وبنت ففتمت التكتة

ميمها

ببنين فاضا الابن اثنان والبنت واحد فاذ انظر هذه الانصاف كلها ستين كما رقت  
 بازاء الفروع في البطن السادس وكذلك محمد رحمه الله باخذ الصفة اي المذكورة والاثني  
 من الاصل حال الفصح عليه وياخذ العدد من الفروع يعني اذا قسم المال على الاصل  
 يعتبر فيه صفة المذكورة والاثني التي فيه ويعتبر فيه ايضا عدد الفروع كما اذا ترك الميت  
 ابني بنت بنت بنت وبنيت ابني بنت بنت وبنيت ابني بنت بنت هذه الصورة  
 عند ابي يوسف في المال بين الفروع اسباعا باعتبار ابدانهم لانه الاثنين كاربعة  
 بنات ومعهما تكتة بنتا اخر فالجميع سبع بنتا فلكل من البنت اثنان سهم واحد ولطر  
 من الاثنين سهم واحد وعند محمد يقسم المال على اربعة الخلف اعني في البطن الثاني اسباعا  
 باعتبار عدد الفروع في الاصول يعني انه يقسم المال على البطن الثاني وفيه ابنا وبنتان  
 لكنه يعتبر عدد فروع الابن وهو اثنان في البطن الثاني فيجعل كالبنتين ويعتبر عدد فروع البنت  
 التي في فروعها تعدد فيها فيجعل هذه البنت كالبنتين وعليها هذه التكون عدد الجميع في  
 البطن الثاني سبعة لانه الابن القائم مقام الاثنين كاربعة بنتا وهنالك بنت كالبنتين  
 وبنت اخرى واحدة فالجميع سبع بنتا فيكون الابن في هذه البطن اربعة اسباع  
 والبنت التي في فروعها تعدد سبعة منها والبنت الاخرى سبع واحد ثم انه يجعل المذكور  
 طائفة والانا طائفة ففتمت البنة اسباعا المال لبنتي بنت ابني بنت ابني نصيب جدما  
 وهو ذلك الابن الذي ينزل في البطن الثاني منزلة ابني وعنده ايضا تكتة اسباعا  
 وهو نصيب البنتين اللتين نزلت احدهما منزلة البنتين في ذلك البطن يقسم علي  
 ولديها اعني في البطن الثالث انصافا وذلك لانه البنت التي في الثالث اذا اعتبر  
 فيها عدد فروعها عشر كالبنتين فساوي الابن الذي في الثالث فيعطى كل واحد منهما نصف

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٩ | ١٠ | ١١ | ١٢ | ١٣ | ١٤ | ١٥ | ١٦ | ١٧ | ١٨ | ١٩ | ٢٠ | ٢١ | ٢٢ | ٢٣ | ٢٤ | ٢٥ | ٢٦ | ٢٧ | ٢٨ | ٢٩ | ٣٠ | ٣١ | ٣٢ | ٣٣ | ٣٤ | ٣٥ | ٣٦ | ٣٧ | ٣٨ | ٣٩ | ٤٠ | ٤١ | ٤٢ | ٤٣ | ٤٤ | ٤٥ | ٤٦ | ٤٧ | ٤٨ | ٤٩ | ٥٠ | ٥١ | ٥٢ | ٥٣ | ٥٤ | ٥٥ | ٥٦ | ٥٧ | ٥٨ | ٥٩ | ٦٠ | ٦١ | ٦٢ | ٦٣ | ٦٤ | ٦٥ | ٦٦ | ٦٧ | ٦٨ | ٦٩ | ٧٠ | ٧١ | ٧٢ | ٧٣ | ٧٤ | ٧٥ | ٧٦ | ٧٧ | ٧٨ | ٧٩ | ٨٠ | ٨١ | ٨٢ | ٨٣ | ٨٤ | ٨٥ | ٨٦ | ٨٧ | ٨٨ | ٨٩ | ٩٠ | ٩١ | ٩٢ | ٩٣ | ٩٤ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٧ | ٩٨ | ٩٩ | ١٠٠ |



تلكه السباع وهو سبع ونصف سبع و لا يكون نصفه اية نصف المقسوم الذي هو  
تلكه السباع لبنت ابن بنت البنت نصيب ابرها وهو الابن الذي كان في البطن الثالث  
والنصف الاخر لابني بنت بنت البنت نصيب امهم وهي البنت التي سائر الابن في البطن الثالث  
وتصح هذه المسئلة فثمانية وعشرين وذلك لان اصل المسئلة في التفسير على اعلى  
اختلف الذي هو البطن الثاني في سبعه كما عرفت فاذا نظرنا الى البطن الثالث وجدنا  
فيه بارز البنتين اللتين في الثاني بنيا فلما اخذنا في البنت عدد فروعيها صار البنتين ووجب  
ان ينقسم عليهما اي على الابن والبنت نصيب البنتين اللتين في الثاني انصافا لكنه لا ينصف  
صحيا لتلكه السباع فضرنا بخرجه النصفه اصله صائر اربع عشر فاعطينا منها  
ايمى بنت بنت البنت تلكه نصيب امها لكون الثلثة لا تنقسم عليها فضرنا عدد  
روسمها في الاربع عشر صارا بالمبلغ ثمانية وعشرين ومنها تصح المسئلة فانما نصيب الثمانية  
التي في نصيب بنتى بنت ابن البنت في اثنين فيصير ستة عشر فيجعلها وتضرب الثلثة  
التي في نصيب بنت ابن بنت البنت في المضروب الذي هو اثنان فيحصل ستة فيجعلها  
وتضرب نصيب ابني بنت البنت في ذلك المضروب فيصير ستة فيعطى كل واحد منها  
تلكه وقول محمد اشهر الروايتين عن ابي حنيفة في جميع احكام ذوي الارحام وهم  
هذا الظام يعلم ما اثرنا اليه سابقا من ان قول ابي يوسف وروى عن ابي حنيفة  
انما لكن روايته شاذة ليست في قف الشهرة مثل الرواية الاخرى وذكر بعضهم  
ان ما نرجحنا اخذوا بقول ابي يوسف في سائر ذوي الارحام والحضن لانه  
اسير على المعنى فصل هذا الفصل ثمانية لمباحث النصف الاول علمارنا  
يعتبرون اجهاثة التوريت اي توريت ذوي الارحام غير ان ابا يوسف يعتبر

الجهتين ابدان الفروع لانه يقسم المال على فروع اربعة ويعتبر بها فيهم وقد اختلفت  
في قولهم يوسف فمال العرفا وغراما على انه لا يعتبر بها بل يترفع عنه وجهين جهة واحدة  
كما هو مذهب الجهابذات على رشا واصل ما وراء النهر على انه يعتبر بها وهو الصحيح والفرق  
بين ما نحن فيه وبين الجهابذات ان الاستحقاق هناك بالفرضية وتعدد الجهابذات لا يزيد  
فرضيتهم واما الاستحقاق هنا فبمعنى العصبية فقياس على الاستحقاق بحقيقة العصبية  
وقد اعتبر فيها تعدد الجهابذات لانه للترجيح كالاخوة الاب وام مع الاخوة الاب واخري  
للاستحقاق كالاخ لام اذا كان ابن عم وكذلك ابن العم اذا كان زوجا فانه يعتبر في استحقاقه  
السبعة معا فلهذا فيمن نحن بصدده يعتبر السبعة جميعا لكنه يعتبر بتعدد الجهابذات  
في ابدان الفروع لا ذكرناه ونحمد يعتبر الجهابذات في الاصول فانه يقسم المال على اول بطن  
اختلفت من بين الاصول وياخذ العدد في الاصول من الفروع ثم يجعل المذكور طائفة  
والاخر طائفة على ما تقر في المسئلة السابعة كما اذا ترك الميت بضتي بنت بنت وها  
الضابطان ابن بنت وترك الضابط ابن بنت بنت بهذه الصورة عند ابي يوسف يكون  
للمال بينهما قسم اي بين الابن والبنتين اثلاثا لانه البنتين ذواتا جهتين فكأنهما  
بنتان فمطلعت الام وبنتان اخرى باه من جهات الاب وصادر الميت كانت ترك اربع  
بنات وابنا واحدا فيكون ثلثا اي ثلثا المال للبنتين ذواتي الجهتين وثلثا للابن  
ذو الجهة الواحدة وعند محمد رحمه الله المال بينهما على ثمانية وعشرين سهما للبنتين  
اثنتي عشرة سهمين وثمانية عشر سهما من قبيل ابجرهما وستاسهم من قبيل امهما  
وللأب ستة اسهم من قبيل اصر بيانه ذلك انه يقسم عنه المال على البطن الثاني  
وفي قوله ابن شريك البنتين وبنا احداهما ابنتين فصار لهما خمسة اسهم ثلثه من



عدد روستين فلانما اربعة اسهم والبقية التامة فيرديا تعدد سهامه وللاخر  
 سهم واحد فاذا جعلنا الذكور في هذا البطن طايقة والانا طايقة ودفعنا نصيب  
 الابن الى البنتين اللتين في البطن الثالث اصدا كل واحدة منهما سهمان واذا دفعنا  
 نصيب طايقة الانا الى من باراهن في البطن الثالث لم ينقسم عليهن لانه نصيبهن  
 ثلثة اسباع ومن باراهن ابن وبنات فالحجج كاربع بنات وبين الثلثة والاربعه مبانين  
 فضرنا الاربعه التي بين عدد الرؤس في اصل السطه وهو سبعه صارت ثمانية وعشرين  
 ومنها نخرج السطه اذا كان لابن البنت في البطن الثاني اربعة فاذا ضربنا في المصروف  
 الذي هو اربعة ايضا بلغ ستة عشر فاعطينا كل واحدة من بنات ثمانية وكان للبنتين  
 في البطن الثاني ثلثة فاذا ضربنا في ذلك المصروف حصل اثني عشر ففعلنا الى ابن البنت  
 البنت ستة والي بنتي بنت البنت ستة فكل واحدة منهما ثلثة فصار نصيب كل بنت  
 في البطن الاخير احد عشر ثمانية من جهة ابائها وثلثة من جهة امها **فصل**  
**الصف الثاني** من ذوي الارحام وهم الساقطون من الاجداد والجدات اولادهم  
 بالميلت اقربهم الى الميت من اي جهة كان اي سواد كان القرب من جهة الاب او من  
 جهة الام وقدم وجه اولوي الاقرب في الصف الاول فاب الام من اب الام  
 وكذا اب ام الاب اولي من اب ام الاب واب الام اولي من اب ام الاب وقس  
 على هذا حال الجدات وعند الاستواء في درجات القرب فمن كان يدي الى الميت  
 بوارث فضاويا ممن لا يدي اليه بوارث عند اي سهل واي فضل انخفاض  
 وعليه بن عيسى المصروفة فعند من يكون اب الام اولي من اب الام لانها يتساوى  
 في الدرجة لكن الاولي يدي بوارث هو الجدة المصححة الام والثاني يدي بغير وارث

اولي

الفرقة

جند فاسد اعني اب الام الذي لا يورث مع ام الام ففانته ام الام اقربها بوجهها  
 اولي ولا تفضل له اي من يدي بوارث على من لا يدي له عند اي سهل ولا يجوز جاني  
 واي على البنت في هذه الصورة المذكورة ينقسم المال عند جميع النكاحات ثلثة اقسام  
 اب الام وثلثة لأم الام وعلى ذلك بان التوزيع في الاجداد والجدات القاسم  
 بالادلاء بوارث يؤدي الى جعل المتبوع وهو الجد والجدة تابعين لهما وهو خلاف  
 المعقوله وليس يلزم مثل ذلك في الاولاد فافترقا وان استوت متانهم اي  
 درجاتهم في القرب والبعد وليس فيهم مع الاستواء الدرجه من يدي بوارث  
 كاب ام اب ام الاب وام ام الاب او كان كلهم يدي بوارث كاب ام اب ام  
 الاب واب ام ام ام الاب واتفقت صفته من يدي بوارث في الذكور والانوثه  
 كما في ذكرناه من مثال عدم الادلاء بالوارث فانه الجد والجدة في ذلك المثال  
 متقدمان فيمن يديا من به فلا يتصور هناك اختلاف في صفة المدي واتخذت  
 ايضا قرايتهم بان يكونوا كلهم من جانب اب الميت او من جانب امه كما في ذلك  
 المثال فالقسمة على ابدانهم اي يجب ان ينقسم المال عند اجتماع هذه  
 الشروط باعتبار صفاته ابدان الفروع كذا ذكره مثل حظ الانثيين فيجعل  
 المال في ذلك المثال ثلثة اقسام لاب اب الاب وثلثة لأم اب ام الاب وان  
 اختلفت مع استواء الدرجه صفة من يدي بوارث في الذكور والانوثه كما في  
 المثال الذي ذكرناه لادلاء الكل بوارث ينقسم المال على اولي بطن اختلفت كما  
 في الصف الاول اي يدي بغيره ينقسم على ان الذكر ضعف كل انثيين نصيب الانثي  
 تم يجعل المذكور طايقة والانا طايقة على قياس ما نقره في الصف الاول وان اختلفت



فرايتهم مع استواء درجاتهم كما اذا ترك ام اب ام اب اب وام اب اب اب  
الام فالسنان لقربة الاب وهو نصيب الاب والثلث لقربة الام وهو نصيب الام  
وذلك لان الذين يدعون بالاب يقومون مقامه والذين يدعون بالام يقومون  
مقامها فيجعل المال المالا كما ان ترك ابوين ثم ما اصاب كل فريق يقسم بينهم كماله  
اتحدت قرابتهم اي تقسم السنان على ذوي قرابة الاب والثلث على ذوي  
قرابة الام على قياس ما عرفت فاذا تحاد القرابة والضابط ان يقال اما ان يكون  
هناك استواء الدرجات او لا فعلى الثاني الاقرب اولى وعلى الاول انما يتحد القرابة  
او يختلف فان اختلفت يقسم المال المالا كما ذكرنا انما وانما اتحدت فان اتفقت  
صفة الأصول فالقسم على ابدان الفروع وان لم تنفق يقسم المال على اهل  
كما في الصنف الاول شامل **فصل** في الصنف الثالث وهم اولاد الاخوات  
وبنات الاخوة مطلقا وبنات الاخوة لا لم تعلم فيهم كالمعلم في الصنف الاول وهم اولاد  
البنات واولاد بنات الابن اعني اولادهم بالميراث اقرتهم اليه الميت فبنت الاخوة اولى من  
ابنت بنت الاخ لانها اقرب وانه استواء في درجة القرب قوله العصبية اولاد  
ولد ذوي الارحام كنبت ابن اخ وابن بنت اخت كلاهما لاب وام اولاد  
او احد صلاب وام والاخر لاب المال كله لبنت ابن الاخ لانها ولد العصبية الذي  
هو ابن الاخ ثم انه المص فالصنف الاول العصبية وقوله في الصنف الاول قوله  
الوارث وادراد بولدا الوارث هنا له ولد صاب الفرض فقط اذ لا يتصور  
في الصنف الاول ذوي رحم هو ولد العصبية وهو في درجة ولدي الرحم وذلك  
لان ولد ذي الرحم في البطن الثاني من اولاد البنات وولد العصبية في البطن الثاني

77  
فما اولاد البنين اما عصبية كابن ابن الابن او صاب فرض كنبت ابن الابن فذكر ولد  
الوارث مكانه ولد صاب الفرض اختصارا في العبارة واختار في الصنف الثالث  
ولد العصبية لانه لا يتصور فيه ولد صاب الفرض في درجة ولد ذي الرحم وذلك  
لان ولد صاب الفرض في البطن الاول من اولاد الاخوات فقط ولدي الرحم  
انما هو في البطن الثاني وما بعده فلا يتساوى به في الدرجة بخلاف ولد العصبية  
فانه قد يكون في درجة ولد ذي الرحم كنبت ابن الاخ مع ابن بنت الماخة ولو كانا  
اي بنت ابن الاخ وابن بنت الماخة لكان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين  
عند النبي يوسف باعتبار الاباء فان الماخة في الوارث تفضل المذكر على الانثى  
وانما ترك هذه الاصل في الاخوة والاخوات لام بالنسبة خلاف القياس اعني  
قوله ب ثم ترك في السكت وما كان مخصوصا بغير القياس لا يلحق به ما ليس بمعنا  
من جميع الوجوه وليس اولاد هؤلاء في معناهم من كل وجه اذ لا يرتفع بالفرض  
شيئا فيهم فيهم ذلك الاصل وانما توريت ذوي الارحام بمعنى العصبية فيفضل  
ذو الرحم على الانثى كما في حقيقة العصبية وعدم تعدد المال بينهما ايضا فاعتبار  
الأصول وهو ظاهر الرواية والوجه منه انه استحقاق الميراث لقربة الام  
وباعتبار هذه القرابة لا تفضل للذكر على الانثى اصلا بل ربما تفضل الانثى  
عليه الا ان يمان ام الام صاحبة فرض بخلاف اب الام فان لم يفضل  
الانثى معها فلا يمان اخلا من التساوي باعتبارها بالمهدي به وان استواء في القرب  
وليس فيهم ولد عصبية كنبت بنت الاخ وابن بنت الاخ او كان كلهم اولاد  
العصبية كنبت ابن الاخ لاب وام اولادها وكان بعضهم اولاد العصبية







في الاصول

عندي يوسف المال كله يعني اغلاب اخنلا اخنلا وام اخنلا

وَعِنْدَهُمْ نَقِصَةُ الْمَالِ عَلَى ابْنِ

والأخوات وبعضهم إمام وعلم الفروع فما اختلفوا في فرق منهم ثقب

الاضحى والاربعه وهاهنا الاقبح والاب وام لاننا بعد في بلاد دمشق

[illegible]

في هذا الكتاب ما لم يكن في غيره من الكتب

خط الایسی بطریق العصبیة واد الشجر تاخذ فی الایسی وایسها

الحبيب لاب والواحد الباقون بينهما وبين الاب لاب لصديق فاد اصراب

المنصف وهو الأمانة، وأصل المستله وهو سنة صاها حاصل انتهى

الحق لا يقتل أباً وأمّاً في أصل المسئلة أربعة وقد ضرب بها ماء المضد على

لا يبين مبلغ ما منح اعطيتها لها البتة بنسبة ما وكاف للاختلاف في اصلها واصلها

في ذلك المصروف ولا في الثمن فاعطيتاها ابنتي

التي فيها فقهنا في ذلك المصروف. فصارا من فقهنا من الآلة والاختصاص

اضاف لاهوتنا واما واحدنا واحد ففنا نصب الاخلاص وهو واحد الى

الذين يشبهون فيهمنا انفسنا الا انهم لا يرون انهم يشبهوننا

١٣

الذات الماشقة في الخبز من العسل والسكر والخل والخل

الذي هو أستاذ فضلاء شتى فلهذا أكرمنا الله تعالى بالعلم والفضل

وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ مَسَّهَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا نَحْنُ نَعْلَمُ مَا تَعْمَلُ

وكان الذي يبعث الاله ناب

واعتدلت مصر في ذلك المصروب فصار ٢٠ مائة و كان يستقي ابن الاضلا

واحد من اصحابنا في الامم فلم يتغير ودعنا الى اليها فصار نصيب البشري

فصل في الصنف الرابع

الذي يفتي بجدي الميتة او جديته وهم العرا على الاطلاق والاعمام لام والاعمام

ولا كما مطلقا بحكم فهمهم انهم اذا الفرد واحد فهوهم استحق المال كله لعدم التفرع

فادتر لا غمة واحدة او غما واحد اللام او ضالا واحدة او ضالة واحدة كان اللام

عليه لذلك الواحد المنفرد عني يراه فان قيل هذا الحكم اعني استحقاق الواحد

للعل عند الافادعة المزام مشترك بين الاصناف الاربعة فما وجه تخصيص

ذكره بهذا الصنف قلنا العلم نظر الى الله سبحانه في احد الاصناف بعينه

في أعلى عاقل تلك الطريقة المختصين وانما لم يذكر الاقرب في هذه الصف

لا تتركوا في درج واحد فلا تنصروهم اقربهم خلاف اولادكم كما ينبغي

1871



واذا كان من جهة واحدة من جهة واحدة كالعم والخال  
 فانهم من جانب الاب او الاخوة ونحو ذلك فانهم من جانب الام فالاقوي منهم في القرابة  
 اولى بالاجماع اعني ان من كان له اب وام اولى بالميراث من كان له اب ولا أم  
 اب اولى من كان له عم وذلك لان القرابة من الجانبين اقوي وهو ظاهر وكذا  
 قرابة الاب اقوي من قرابة الام ذكرنا اننا اوتانا يعني لافرق بين ان يكون الاقوي  
 ذكرنا اننا اوتانا فعمه لاب وام اولى من عمه لاب ومن عمه وعمه فانه اقوي  
 قرابة في حق المان كله وعمه لاب اولى من عمه وعمه لام لقوة قرابتها وكذا الخال او  
 الخالة لاب اولى منها اذا كانا مع الام وان كانا مع الام اوتانا اي على تقدير انما  
 خير القرابة ان اضلقت في الصنف الرابع الذكور والاناوات ستوت ايضا قرابتهم  
 في القوة بان يكونوا عليهم اب وام او اب وام فلهذا لم يزل حظه الاثني عشر وعمه  
 وكلها مع الام او خاله وخاله كلاهما لاب وام او كلاهما اب وام وكلها مع الام وذلك  
 لان الام والعمه متحدران في الاصل الذي هو الاب وكله اصل الخال والخالة  
 واحد وهو الام وصلى اتفاق الاصل فالعبرة في العتد بالاب لان عندنا  
 جميعا وان كان خير قرابتهم مختلفا بان يكون قرابة بعضهم من جانب الاب  
 وقرابة بعض اخر من جانب الام فاعتبار بقوة القرابة فيما بين المختلفين في جهة  
 فلا يكون من هو اقوي قرابة تكون من الجانبين او من جانب الاب اولى من قرابة  
 من جانب الام كعمه لاب وام وخاله لام او خاله لاب وام وعمه لام فالثاني  
 لقرابة الاب وهو نصيب الاب والثالث لقرابة الام وهو نصيب الام فاذا ترك  
 عمه لاب وام وعمه لاب وعمه لام وترك ايضا من خاله لاب وام وخاله لاب

خاله او خالته لاب وام اولى بالميراث من  
 الام وخاله او خالته

وخاله وام فقلنا ان المال لقرابة الاب والام والام والام والام والام  
 هي من قرابة الاب والام فيقسم بينهم ما لو كان من جهة واحدة من جهة واحدة  
 في المال المذكور اخذت حصة الثلثين لان قرابتها اقوي وكذا الخالة لاب وام تحزنها  
 الثلث كذلك واذا اخذت المال اب وام قسم الثلث بينهما بالتسوية وكذا الحال  
 في تعدد افعال الاب وام وفيقسم الثلث بينهما على السوية فان قيل اعلم بان الثلثين  
 لقرابة الاب يتأقوله فعلا اعتبارا بقوة القرابة قلنا لا منافاة اذ المراد باعتبار قوة  
 القرابة هو انه ياخذ الاقوي جميع المال كما هو **فصنف اولادهم** اي اولاد  
 الصنف الرابع قد مر ان الصنف الاول اولاد البنات واولاد بنات الابن وهذه  
 العبارة باطلتها قد حمل على اولاد المنسوبة الي البنات وبنات الابن بلا واسطة وبواسطة  
 ايضا فاذا اريد التصريح بذلك زيد قولنا وان سفلوا والحكم في الظاهر اعني في من  
 على واسفل واحد كما تقرر وان الصنف الثاني هم السفلون من الاعداد والجدات  
 وان علوا وحكم في الظل واحد كما عرفت والعبارة مطلقة وليس في هذا الصنف  
 اعتبار اولاد وان الصنف الثالث اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنات الاخوة  
 لام وهذه العبارة كالاولى تتناول من يكون بواسطة وحكم ايضا واحد  
 واحا الصنف الرابع وهم العم والخال والام والخال فليس تتناول العبارة  
 عنهم اولادهم فلهذا لم احتج الى تخصيص اولادهم بالذكر وبينا احكامهم  
 الحكم فيهم كالعلم في الصنف الاول اعني بذلك ان اولادهم بالميراث اقربهم الي  
 البت من اي جهة كان اي سواء كان الاقرب من جهة الاب او من غير جهة  
 بنت العمه او بنتها اولى من بنت بنت العمه وابن بنتها وبنت ابنتها لانها

لان ابنتها







شرح...  
 المذكورين مع ان ترجيح محله لاب يعني فيها وهو فوق قرابتها بخلافه  
 لاب وام فان قوة القرابة ليست ذات بل في امه قلنا من حيث ان قوة القرابة  
 تسري من العمة الى فرعها او ما يري ان بنت العم لاب وام اولي من بنت العم  
 لاب وليس ذلك الا باعتبار سرارية قوة القرابة في الاصل الى الفرع فلولو السرية  
 لكان المال بينهما لضعفين لان كل واحدة منهما ولد العصبه وهذا بخلاف  
 العصبية فانها لا تسري من العم الى فرعها الا في فان ابن العم عصبية دون  
 بنته واذا سرت قوة القرابة من العم الى ابنها كانت حاصلة في ذاته فيكون  
 اولي من بنت العم وقال بعضهم اي قال بعض الشيخ بناء على رواية مطابقة  
 غير ظاهرة في المال كله في الصورة المذكورة لبنت العم لاب لانها ولد العصبية  
 بخلاف ابن العمة فانه ولد ذي الرحم ومنه يعلم ان ذلك الاجماع المذكور  
 هي ما عقيد باقية ناهية شمة لان بنت العم لاب وابن العمة لاب وام متساوية  
 في القرب وخير قرابتها متحد كونها من قبل الاب ومع ذلك ليس من له قوة  
 القرابة اعني ابن العمة اولي بالاجماع لمخالفة هذا البعض من الشيخ  
 الذي رجع قوله على ظاهر الرواية بانه يلزم من هذا الظاهر ترجيح فروع  
 الاصل المرحوم على فرع اصل الرزح الا يري انه اذا ترك عمة لاب وام  
 وعمل الآلة كان المال كله للعم دفعة العمة فعليه هذا ينبغي ان يترجم بنت العم  
 على ابن العم وانما استقروا في القرب ولكن اختلفت حينئذ قرابتهم باع  
 بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام لا اعتبار راي لا اعتبار

هي ما بقوة القرابة ولا لولد العصبية في طاعة  
 في الامم من طاعة اوليهم والافعال والظاهر ان الامم من اعتبار  
 قوة قرابة ولدا العمة وكذلك بنت العم لاب وام لبنت اولي من بنت لخال او لخاله  
 لاب وام لعدم اعتبار كون بنت العم ولد العصبية قياسا على عمه لاب وام  
 فانها مع كونها ذات القرابتين وكونها ولد الوارث من الجهتين اي جدهن والآ  
 والام فانها باهاجده صحيح وعصبية وامها جده صحيح ذات فرض ليست هي  
 يا ولي من خالته لاب وام كما في العصف الرابع فلا اعتبار بقوة القرابة ولا  
 بولد العصبية وكذا فيما نحن بصدده لكن التلحين لمن يولي بقرابة الاب  
 لقيامهم مقامه فيعتبر فيهم اي فيما بين المدلين بقرابة الاب مع التساوية  
 الدرجة قوة القرابة ثم ولد العصبية وذلك لانهم لما اخذوا نصيبهم صاروا بالقبيل  
 الى ذلك النصيب مقدمن في الخبر كات الميت لم يترك من المال الا مقدار نصيبهم  
 فيعتبر فيهم ولما فوق القرابة وتاميا ولد العصبية كما اذا كان له نصيب في الاصل  
 على ما في التلحين لمن يولي بقرابة الام لقيامهم مقامها ويعتبر فيهم قوة القرابة  
 على قياس ما عرفت فيمن يولي بالاب ولم يذكر ههنا ولد العصبية اذ لا يتصور  
 عصبية في قرابة الام قال الامام الرضوي لانه استحقات التلحين والتل  
 مما يتغير بكثر العدد في احد الجانبين وقلته في الاخر لان هذا الاستحقاق انما هو  
 بالمدعي به اعني الاب والام ولا اختلاف فيها بالكثر والقلته وهو سؤال  
 في يوسف عن محمد بن اولاد ابنا اذ لو كان هناك الاعتبار بالمدعي به لما  
 اختلفت العتمة بكثر العدد وقلته كما لم يختلف ههنا لمحمد ان يفرق

اما اذا اختلفت خبر قرابتهم فان  
 ولد العصبية هناك ليس باولي بل  
 يكون له قرابة التلحين ولقرابة الام  
 التلحين كنبته العم لاب وام وبنت خاله  
 او خاله لاب وام لبنت العم التلحين  
 وبنت خاله او خاله التلحين لان الجرح  
 اختلفت ههنا فله ترجيح بنت العم يكونها  
 ولم عصبية قال شمس الامم لم خسر  
 وهذا في رواية ابن ابي عمير عن ابي ذر  
 فاما في ظاهر الرواية ابن ابي عمير عن ابي ذر  
 العصبية اولي سواد كان الجرح محمدا  
 او خالنا حسان في ظاهر المذهب فولد  
 بنت العم لاب وام اولي من بنت خاله  
 او خاله لاب وام لان ولد العصبية  
 اقرب اتصالا بوارث الميت طاعة  
 اقرب اتصالا بالمت







اصل المسئلة وهو انك واحد على اثنين فاحسب ضرب عدد ما  
 في اصل المسئلة وهو ثلثه فيحصل ستة فيعطى فريق الاب من هذه المسئلة  
 اربعة ثم يدفع اثنان من هذه الاربعة الى العم لاب ويجعل لطايفه واحدة على  
 عدة ويدفع نصيبه الى افر فروع اعني ابني بنته فللكل واحدة منها واحدة ويدفع  
 الاثنان الاخران من الاربعة الى العمين لاب ويجعل لطايفه براسها ثم ينظر الى  
 اسفل العمين فيوجد ابن كاتين وبنيت ابنتين لاخذهما العدد فروعها واذا اختصر  
 في الرؤس جعلنا البنين كاتين فالجميع ثلثة بنين ونصيب العمين وهو اثنان لا يستقيم  
 على الثلثة بل بينهما مائة فتترك الثلثة بحالها ويعطى فريق الام من المسئلة اثنان  
 ويدفع من هذين الاثنين واحد الى ابنة الخالة ويجعل لطايفه واحدة افر الى  
 الخاليتين ويجعلان لطايفه فاذا دفع نصيب الخالة وهو واحد الى ابني بنته  
 لم يقسم عليهم فترك عددهما بحاله ثم اذا نظر الى اسفل الخاليتين وجد ابن كاتين  
 وبنيت ابنتين واذا اختصر جعل الجميع ثلثة بنين ولا استقامة للواحد عليهم  
 فتتركنا الثلثة بحالها واذا نظرنا الى اعداد الرؤس والرؤس اعني الى الثلثة والابن  
 والثلثة وجد بنين الثلثين مماثلة فيكون باحدهما ووجد بين الاثنين والثلثة مائة  
 فيضرب احدهما في الاخر فيحصل ستة ثم يضرب هذه المسئلة في المسئلة التي هي  
 من اصل المسئلة فتبلغ ٣٦ ومنها يقع المسئلة كان لفريق الاب  
 اربعة من اصل المسئلة وقد ضربت في المضروب الذي هو ستة فصارت ٢٤  
 فيضرب هذا الفريق من المسئلة والثلثين واما نصيب احادهم منها فتقول  
 قد ضرب نصيب بنتي بنت العم لاب من جهة العم وهو اثنان في ذلك المضروب

من اصل المسئلة وهو انك واحد على اثنين فاحسب ضرب عدد ما  
 في اصل المسئلة وهو ثلثه فيحصل ستة فيعطى فريق الاب من هذه المسئلة  
 اربعة ثم يدفع اثنان من هذه الاربعة الى العم لاب ويجعل لطايفه واحدة على  
 عدة ويدفع نصيبه الى افر فروع اعني ابني بنته فللكل واحدة منها واحدة ويدفع  
 الاثنان الاخران من الاربعة الى العمين لاب ويجعل لطايفه براسها ثم ينظر الى  
 اسفل العمين فيوجد ابن كاتين وبنيت ابنتين لاخذهما العدد فروعها واذا اختصر  
 في الرؤس جعلنا البنين كاتين فالجميع ثلثة بنين ونصيب العمين وهو اثنان لا يستقيم  
 على الثلثة بل بينهما مائة فتترك الثلثة بحالها ويعطى فريق الام من المسئلة اثنان  
 ويدفع من هذين الاثنين واحد الى ابنة الخالة ويجعل لطايفه واحدة افر الى  
 الخاليتين ويجعلان لطايفه فاذا دفع نصيب الخالة وهو واحد الى ابني بنته  
 لم يقسم عليهم فترك عددهما بحاله ثم اذا نظر الى اسفل الخاليتين وجد ابن كاتين  
 وبنيت ابنتين واذا اختصر جعل الجميع ثلثة بنين ولا استقامة للواحد عليهم  
 فتتركنا الثلثة بحالها واذا نظرنا الى اعداد الرؤس والرؤس اعني الى الثلثة والابن  
 والثلثة وجد بنين الثلثين مماثلة فيكون باحدهما ووجد بين الاثنين والثلثة مائة  
 فيضرب احدهما في الاخر فيحصل ستة ثم يضرب هذه المسئلة في المسئلة التي هي  
 من اصل المسئلة فتبلغ ٣٦ ومنها يقع المسئلة كان لفريق الاب  
 اربعة من اصل المسئلة وقد ضربت في المضروب الذي هو ستة فصارت ٢٤  
 فيضرب هذا الفريق من المسئلة والثلثين واما نصيب احادهم منها فتقول  
 قد ضرب نصيب بنتي بنت العم لاب من جهة العم وهو اثنان في ذلك المضروب

٧٤

تكون

Copyrighted material















تتمتع فخلق في هذا الموضع الطريق لا المقصود الذي هو  
النصيب ثم استشهد به في المسئلة في الأخرى وضرب ما كان  
المسئلة في جميع الأخرى إنما يكون على تقدير المباينة بين المسئلة  
فيضرب وفق أحد في الأخرى ويضرب لحاصل في عدد الحالتين ثم يضرب ما لكل شخص  
من إحدى المسئلة في وفق الأخرى ولا شبهة في ذلك بعد احاطتك بالقواعد  
السابقة وقد اشار المصنف في الفصل الثاني كما ستعرف فاعلم ان مذهب الشافعي  
ان يأخذ الخنثى للشك ومن معه باحسن التقديرات لئلا ينكشف احتمال  
في المفقود واحتمال فاذا ترك احتمال وام ولد خنثى فلا يثنى للاحتمال كونه  
خنثى ذكر فيجب الا في الخنثى نصف المال لان احسن احواله ان يكون انثى  
فيتوقف النصف الباقى لئلا ينكشف حال الخنثى وكذا اذا ترك احتمال  
وام وولد بن خنثيين فلكل واحد منهما ثلث المال لاحتمال ان يكون هو انثى وصاحبه  
ذكر او توقف الثلث الباقى لئلا ينكشف احتمال او المصالحه بينهم على شئ وقس  
سائر الصور على ذلك ولما كان الحمل فيها متردد بين الحالتين او رد فصله  
عقبه فصل فقال **فصل في الحمل عند استنساخ عند أبي حنيفة** واصحابه  
وعند أبي بن سعيد القهري ثلث سنين وعند أبي ثعلبة بن عيسى وعند الثوري ثلث سنين  
لما حركت عايشا فانها قالت لا ينبغي الولد في رحم امه اكثر من سنين ولو قلتم مع او قلتم  
هذا لا يوق قيا سار سارعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحاح ما روي عن الصحاح  
ولد لأمير سنين وقد رقت شياه وهو يضحك في شئ من جنات وان علي بن الحسين لما  
ولد لأمير لأمير سنين وقد رقت شياه ما جئوا به لأمير بلده لذلك وروى

تتمتع امراته ثم قدم وهو حامل فتمت عراة من حرمها فقال له سعد بن قيس  
علا بيل لك على ما في بطنها فترك حتى لو ولدت ولدت لأمير اباه فقال  
الرجل هذا ابني ورب الكعبة فابتع عمر سنينته مع امه ولد لاكثر من سنين وقال لولا  
معاذ لهلك عمر والحجاب عن الاول ان الفحاشة ولد لأمير ما كانا يعرفان من انفسهما  
ولا يعرف غيرهما اذا لا اطلاع لاحد على ما في الرحم سوى الله تعالى ويجوز ان يكون  
ذلك لانه ادغم الرحم لمرض على بيل الذرية فلا اعتد ادب وعن الثاني انه المراد  
غيره عنها فربما حسنته واثبت النسب كان باقرار الزوجه وانها سته اشهر  
بالاتفاق لما روي من ان رجلا تزوج امرأة فولدت ستة اشهر فخرج عنها ان حرمها  
فقال ابن عباس اما انها لو خاضتكم بكتاب الله تعالى خضتكم اذ قال الله تعالى وحمله  
وفصلته ثلثة اشهر او قال - وفصلته عامين فاذا ذهب عامه للمفصل لم  
يبق للحمل الا ستة اشهر فدراد عثمان لم يجد عنها واثبت النسب سنة الزوجه وروي  
مسلم عن علي بن ابي مسعود ان الولد بعد ما مضى عليه ربعة اشهر ينفي فيه  
الزوجه وبعد ما ينفي تنفي خلقته في شهرين واما يتحقق انفصاله مستوي الخلق  
لسته اشهر ذكره شمس الاممية الحنفية في كتاب الطلاق ويوقف للحمل عند أبي  
نصيب اربعة بنين او نصيب اربع بنات ايها اكثر ويعطى بقية الورثة اقل الا  
رواه عنه ابن المبارك وبه اخذ وذلك للاحتياط قال - شريك الخنثي  
رايت بالكوفة لاسماعيل اربعة بنين في بطن واحد ولم ينقل من المتقدمين  
ان امه ولدت اكثر من ذلك فاكفينا به وعند محمد بن يوسف نصيب ثلثة  
بنين او ثلثة بنات ايها اكثر رواه عنه لث بن سعد وليست هذه الرواية موجودة

ذكر

٧٨



في الحمل من غير الحمل اذا كان دليل التوهم في الحمل من غير الحمل  
 فلاخذ الماين قلنا ان الحمل وان كان الحمل من الميت بان طلق او اراحا حيا وجاءت  
 تلك المرأة بولد تمام اكثر مدة الحمل اي السنين عندنا والاربع سنين عند الشافعي  
 اقل منها اي من المدة التي اكثر زمان الحمل سواء جاءت به سنة اسهر او قل او  
 اكثر ولم يكن المرأة مع ذلك اقربت بانقضاء العدة يثبت ذلك الولد من الميت  
 واقارب ويورث عنه لان وجود الولد في البطن وقت الموت شرط في استحقيق  
 الارث فاذا لم تكن اقربت بانقضاء مدة الحمل مع ثبوت مدة الحمل حكم بان الحمل كان جودا  
 في ذلك الوقت وان جاءت لاكثر مدة الحمل لا يثبت ذلك الولد من الميت ولا يورث  
 عنه من قبله اذ قد علم بحديث كذا ان علوقه كان بعد الموت فلا نسب ولا  
 ميراث وكذا اذا اقربت المرأة مدة الحمل بانقضاء عدتها بعد زمان يتصور فيه  
 انقضاء العدة ثم جاءت بالولد في تلك المدة فانه لا يثبت منه اذ قد علم باقرارها  
 ان الحمل لم يكن من الميت وان كان الحمل من غيره بان يترك امرأه حامله ابهم  
 او جده او غيره مما رر شتم وجاءت تلك المرأة بالولد سنة اسهر او اقل من زمان  
 الميت يثبت ذلك الولد من الميت لانه قد تحقق وجوده في البطن حال الموت وان  
 جاءت بالولد لاكثر من اقل مدة الحمل لا يثبت اذ لم يتحقق علوقه ولا ضرورة  
 مما لا يتقيد وجوده في زمان الموت بخلاف ما اذا كان الحمل منه فانه العلوق  
 هناك يستند اليه اكثر اوقات الحمل ضرورة انما نسبته من الميت بعد ارتفاع  
 النكاح بان يثبت اما اذا كان الحمل من غيره فنسبته ثابت من ذلك الغير فلا ضرورة  
 هيما اليه اعتبار اكثر الاركان بل يجب الاقتصار على ما هو اقل من مدة الحمل او

يعلم

الروايتين عن ابن عباس في سنة واحدة من الحمل وذلك لان الولد اربعين بطن واحد  
 في غاية الذرة فلا يثبت حكمه على ما بيننا وفي الحمل وهو ولد اثنين وروي في  
 عن ابي يوسف يوقف نصيب ابن واحد وبنت واحدة ايها الزوج وهذا هو الصحيح  
 وعليه الفتوى وذلك لانه المعتاد الخالب ان لا ولد المرأة في بطن واحد الا ولدا ولدا  
 فيسبني على ما حكم ما لم يعلم خلافا في ذكره في فتاوى اهل سمرقند ان الولادة ان كانت  
 قريبة يوقف الفتحة لمكان الحمل اذ لو عجلت لم يثبت لظهور الحمل على خلاف  
 ما قدر وان كانت بعيدة لم يوقف اذ فيه اضرار في الورثة ولم يبين القريب  
 بل اجعل على العادة وقيل هو ما دون الشهرين على انه لو طلق ليقتضين حق فلا  
 عاجلا كان محولا على ما دون الشهر وفي واقعات المناظر انه ليس التركة ولا  
 يوزل نصيب الحمل اذ لا علم ان ما في البطن حمل ام لا فان ولدت بنت انف القسمة  
 وعند الشافعي انه لا يدفع لاحد من الورثة شي الا انه كان له فرض لا يتغير بتعدد الحمل  
 وعدم تعدده فانه يدفع اليه فرضه على تقدير العول ان يتصور عول ويترك الباقية  
 الى ان يتكشف الحال لان الحمل مما ينضب فقدر روي عن سفيان انه كان له عشرة  
 ولدا كل خمسة منهم في بطن واحد ويؤخذ الكفيل من الورثة على قوله اي على قوله اي  
 يوسف بن وايت لخصاف ان ياخذ القاضي تمام كفيلا على امر معلوم هو الزيادة  
 على ان نصيب ابن واحد نظر المني هو عاج عن النظر لنفسه اعني الحمل كما اذا ترك  
 ابنا وخنثى فعند ابي جراح وابي يوسف روي في قوله الاول يعني الخنثى الميت  
 والابن السليم ويؤخذ الكفيل عند صاحبهم وقيل بل يحتمل انهما فيؤخذ

٧٩

محل



فقد اظهر انما ذلك الاستدلال فان كان محتمل  
 البعض فياخذ العمل ذلك البعض والباقي يستقيم به  
 الورثة ما كان موقوفاً من نصيبه كما اذا ترك ثلثاً لابوين وواحدة خالاً فالمسئلة  
 من اربعة وعشرين على تقدير ان العمل ذكره لان اجتمع فيها ٤ سدسات وثلث وثلثون  
 ثمنها وهو ثلثه ولكل واحد من الابوين السدس وهو اربعة والثلث والثلثون ثمنها  
 والمسئلة من سبعة وعشرين على تقدير ان اني لان اجتمع فيها على هذا التقدير ثلث  
 وسدسات وثلثون ثمنها من ثلثين فتعول من اربعة وعشرين الى سبعة وعشرين فثلاثون  
 ثمانية والاربع ثلثه والثلث مع العمل الاثني عشر وثلثين عددي تصحح الثلثين اعني  
 اربعة وعشرين وسبعة وعشرين توافق بالثلاث لانه خرج وهو ثلثه بعد جمعا  
 معاً فاذا ضربت وفقاً احدهما اي ثلثه وهو ثمانية من الاول وثلثه من الثاني في جميع  
 الاخر صار حاصل ما بين ستة وعشرين منها ومنها تصح المسئلة اذ على تقدير ذكورة  
 المرأة سبعة وعشرين ولكل واحد من الابوين ستة وثلاثون وذلك لانه سهاهم المرأة  
 من مسئلة الذكورة اعني اربعة وعشرين ثلثه كما عرفت فاذا ضربت في وفق مسئلة  
 الابوة وهي تسعة بلع سبعة وعشرين وسهاهم كل من الابوين في مسئلة الذكورة  
 اربعة فاذا ضربت في ذلك وفق بلغ ستة وثلاثين وعلى تقدير ان يوتيه المرأة اربعة  
 وعشرين لانه سهاهم في مسئلة الابوة اعني سبعة وعشرين ثلثه ايضا فاذا ضرب  
 في وفق مسئلة الذكورة وهو ثمانية صار اربعة وعشرين ولكل واحد من الابوين ثلث  
 المسئلة ولما لانه سهاهم كل منهما من مسئلة الابوة اربعة ايضا فاذا ضربت في  
 وفق مسئلة الذكورة وهو ثمانية صار ثلثين وثلثين فتعطي المرأة من الثاني والستين

في ذكورة

تقدير

فان خرج اقل العمل حياً وظهر منه شيء من هذه العلل كما تم ما تليت لانه خرج لما خرج  
 اكثر فلا يثبت وان خرج اكثره ثم مات يثبت ان اكثر له حكم الكل وكان خرج كله حياً  
 والاصل في ذلك ما رواه جابر من انه عم قال اذا استرسل الصبي وورث وصلي عليه والضايف  
 في ذكورة اكثر او الاقل ما ذكره بقوله فان خرج الولد مستقيماً وهو ان يخرج رأسه  
 او لا فالغنيب صدره اعني اذا خرج صدره كله وهو حي يثبت اذ ذقه في اكثره حياً  
 وان خرج اقل من ذلك لم يثبت وان خرج منكوساً وهو ان يخرج رجله او لا فالغنيب سرته  
 وان خرجت السرة وهو حي يثبت اذ ذقه في اكثره حياً وان لم يخرج السرة لم يثبت الاكثر  
 في تصحيح مسائل العمل ان تصحح المسئلة على تقدير ان اعني على ان العمل ذكر وعمل تقدير  
 انه اني ثم ينظر بين تصحيح المسئلة فان توافق جزء فاضرب وفقاً احدهما في جميع  
 الاخر وان تبين فاضرب كل واحد منهما في جميع الاخر والحاصل تصحح المسئلة ثم اضرب  
 نصيب من كان له شيء من مسئلة ذكورة في مسئلة ابوة على تقدير ان يوتيه  
 في وقتها على تقدير التوافق واضرب ايضا نصيب من كان له شيء من مسئلة ابوة  
 في مسئلة ذكورة او في وقتها على ذلك التقديرين كما ذكرنا في ميراث الغني في وقت  
 ههنا يعلم ما قلنا فيه هناك ان المم الشار البيرة الفصل الثاني ثم انظر في الحاصلين  
 من الضرب لكل واحد من الورثة ايها اقل يعطى لذلك الوارث لانه استحقاق الاقل  
 متيقن والفضل الذي بينهما اي بين الحاصلين موقوف من نصيب ذوات الوارث  
 لانه اشبه استحقاق هذا الفضل هل هو احمل عليه وغيره فيستوفى ان يكون له



امهاتهم من لاني انهم باعوا ذكوره قبل ان يولدوا من ابيهم  
 اسهم اربعه اربعين لاني انهم باعوا ذكوره قبل ان يولدوا من ابيهم  
 الابوين اربعه اسهم اي يعطى من المبلغ المذكور لهما اقل النصيبين وهما ثلثان ذ  
 ويوقف الذي بينهما وقد جعل لكل واحد من الابوين انى ويعطى للثبت من ذلك  
 المبلغ ثلثه عشر سهما وذلك لان الموقوف في حقها نصيب اربعة بنين عند ابي ذ  
 لانه اقل نصيبها انما يتحقق مذهبهم على هذا المقدم دون تقدير اربع بنات واذا  
 كان البنون اربعة فنصيبها ما بقي من ذوي الفروض في مسئلة المذكورة وهو اعنى ذلك  
 الباقى ثلثه عشر كما سلف منهم واربعه اسهم لانا اذا اعطينا البايع كل ابن سهم  
 والثبت واحد اربعه اسهم فلكل ابن سهم اربعه اسهم فكل واحد اربعه اسهم  
 منهم من اربعة وعشرين من مسئلة المذكورة وهو النصيب مضروب في 4 في حق  
 مسئلة الاثوثه فصار هذا الضرب ثلثه عشر سهما في حقها من المائتين والستين  
 والبايع منها بعد ما اعطى الابوين والزوجيه والثبت موقوف وهو اي ذلك الباقي  
 مائة وخمس عشر لانه اذا اذهب مائة وواحد فانه ولدت بنتا واحدة او اشر  
 بجميع الموقوف للثبات وذلك لانا جعلنا لكل انى في حق الزوجيه والابوين واعطينا  
 كل واحد منهم ما هو نصيبه على تقدير الاثوثه فصار استوفوا حقوقهم على تقدير الاثوثه  
 فكان جميع مائة بعد حقوقهم وهو مائة ومائيه وعشرون نصيب البنين او البايع  
 الايرى ان نصيبهم من مسئلة الاثوثه اعنى من سبعة وعشرين ستة عشر فاذا  
 ضرب في حق مسئلة المذكورة وهو مائة ومائيه وعشرون في حق  
 فقد اخرجت منها البنت ثلثه عشر فنصيبها البايع الذي هو مائة وخمس عشر

وظل واحد من الابوين اثنتان وثلاثون لاني  
 سببا وكل من باع مسيلة الابن ثلث اربعة اسما  
 فاما ما جاء في حق مسئلة المذكورة وهو

من المبلغ يعطى من ثلثه السهم فانه  
 بين السهام من مائة موقوفه فاضرب في ثلثها المائتين والستين في المبلغ  
 تصح منه المسئلة وان لم يكن بينهم ابوا فاضرب في مائة في جميع عدد الزوج  
 في جميع المائتين والستين فانه حصل كان نصيب المسئلة وان ولدت ابنا واحدا  
 او اشر فاضرب في ثلثه السهم فانه حصل كان نصيب المسئلة وان ولدت ابنا واحدا  
 التي كانت موقوفه من نصيبها في مسئلة المذكورة لعل في كل واحد سبعة وعشرون  
 وفي اشر النصيبين ويعطى لكل واحد من الابوين الاربعه الموقوف من نصيبه  
 في مسئلة المذكورة فيقيم لكل منها اشر النصيبين وهو مائة ومائيه وعشرون ومائة وعشرون  
 فاضرب في ثلثه السهم فانه حصل كان نصيب المسئلة وان ولدت ابنا واحدا  
 التي اخرجت البنت حتى يبلغ مائة وعشرون فيقيم هذا المبلغ بين الاولاد مع  
 عليهم للذكر مثل حظ الانثيين وان اشر فاضرب في ثلثه السهم فانه حصل كان نصيب المسئلة وان ولدت ابنا واحدا  
 ذكره اثنان فالحاصل على قياسي اذا ولدت ذكر اثنان لا ينجح وان ولدت ابنا واحدا فاضرب في ثلثه السهم  
 للزوجة والابوين فان كانت موقوفه فاضرب في ثلثه السهم فانه حصل كان نصيب المسئلة وان ولدت ابنا واحدا  
 ذلك خمسة وتسعون سهما لانها كانت قد اخرجت ثلثه عشر في كل واحد نصف  
 مائة ومائيه ومائيه والبايع من المائة والاربعه بعد تكميل النصف للاب وهو  
 اثنان لانه نصيبه على ما هو من ان لم ينجح البنت فاضرب في ثلثه السهم فانه حصل كان نصيب المسئلة وان ولدت ابنا واحدا  
 اثنان لانه نصيبه على ما هو من ان لم ينجح البنت فاضرب في ثلثه السهم فانه حصل كان نصيب المسئلة وان ولدت ابنا واحدا  
 اثنان لانه نصيبه على ما هو من ان لم ينجح البنت فاضرب في ثلثه السهم فانه حصل كان نصيب المسئلة وان ولدت ابنا واحدا



فلا يشك في ان الامام الجواد عليه السلام قد اقر بما هو في حق  
فرقة من الورثة **فصل** في المفقود وهو الغائب الذي انقطع خبره  
ولا يوتي حياته وموته وحكم ما اشار اليه بقوله المفقود حتى حاله حتى لا يرت  
احد اثبوت حياته باتصحا بحال وهو معتبر في ابقاء ما كان عليه ما كان  
دونه اثبات ما لم يكن ولهذا لا يشك استحقاق ورثة المالك ولا يتردد في امره عندنا  
وهو مذهب علي وتوقف ما له حتى يصح موته او يمض عليه مدة واختلقت الروايات  
في تلك المدة ففي ظاهر الرواية اذا لم يبق احد اقرب ان يحكم بموته ففيل المعنى اقرانه في  
جميع البلدان والاولى الاصح كما ذكره في الامام الترمذي ان يعنى اقرانه في  
بلده لان الاعار مما تفاوت باختلاف الاقاليم والبلدان وايضا اعتبار جميع  
الاقران فيصير عليم وروي الحسن بن زياد عن ابيه ان تلك المدة مائة وعشرون  
سنة من يوم ولد فيه المفقود وهذا صحيح على ما اشتهر بين العامة من انه  
لا يعيش احد اكثر من هذه المدة وهو من الاكاذيب المشهورة فلا اعتداد به  
وقال محمد وعشر سنين وقال ابو يوسف مائة وخمسين سنة واما ان الرواية  
لم توجد في الكتب المعتمدة وروي عن ابي يوسف انه اذا مضى مائة سنة لم يلاق  
حكم بموته اذا الظاهر في زماننا انه لا يعيش احد اكثر من مائة وكذا في عهدنا سلم  
يفتح بهذه الرواية المفقود ميتة ظهر له في نفسه انه خطا فغاشي ما عليه  
وقال بعضهم تسعون سنة لان الزيادة على مائة في غاية الغاية المستحالة  
يناط بها الاحكام الشرعية التي مدارها على الاغلب قال الامام الترمذي في

وذهب اليه في المفقود في المدة التي هي في حق  
حال المفقود موقوف الى اجتهاد الامام في ماله وهو مذهب النجاشي فانه قال اذا  
مضت مدة يقضى القاضي بان كان له ماله لا يعيش اكثر من هذه المدة حكم بموته  
ونقسم ماله على ورثته الموجودين حالة ثم انك الالبق بطريق النقطة ان لا تقدر بشي  
كله في ظاهر الرواية اذ لا مجال للقياس في نصيب المقادير ولان نصيبها في حال علي اعتبار  
اقرانه ونظايره كما في قسم الملقط ومهر مثل النساء والمفقود موقوف لتكم في غيره  
حتى يوقف نصيبه من مال موروثه كما يحمل فان كان المفقود ممن يجب التحريم  
لم يصرف اليهم شي بل يوقف المال كله وان كان لا يحجبهم فيعطي كل واحد منهم ما هو  
اقل نصيبه على تقدير حيوة المفقود ومما نه فاذا مضت المدة وحكم بموته  
فاما لورثة الموجودين عند الحكم بموته ولما لم يتصل بهم قبل الحكم بذلك لانه شرط التورث  
بقائه الوارث صا بعد موت المورث وما كان موقوف لاجله من مال موروثه يرد الى وارث  
موروثه الذي وقف ذلك الموقوف من ماله كما يحمل ان الفصل صا حتى نصيبه  
وان الفصل صا بان لورثة ما كان موقوف فانه نصيبهم فلهذا اضنا ظهر المفقود صا  
احد حقه وان حكم بموته لم يبق شي مما وقف له الاصل في تصحيح مسائل الفقه  
التي يصح الاستدلال على تقدير حيوة ثم تصح المسئلة على تقدير وفاته وبإدلة العمل ما ذكرنا  
في الحمل وهو ان ينظر في مسئلتين أحبوة والوفات فان توافقا يضرب وفق احداهما  
في جميع الامور فيحصل في الضرب على الوجهين كان تصحيح المسئلة على كل واحد من  
التحريمين ثم يضرب نصيب من كان له بيتي من مسئلة المحبة في مسئلة الوفاة  
او في وضعا ومن كان له بيتي من مسئلة الوفاة في مسئلة المحبة او في وضعا ثم ينظر

حكم

٧٢



في هذا بيننا من الذين يعطى الوارث حاضر ما هو الاقل من الحاصلين ويجعل  
 القليل بينهما موقوفاً في نصيب ذلك الوارث الى ان يظهر حال المفقود واذا  
 ترك مثلاً زوجاً حاضراً واثنين لاب وام حاضرين واخا لاب وام مفقوداً  
 فعلى تقدير كونه المفقود صبياً يكون للزوج النصف وللأختين الثلثان فاكسلة  
 من ستة لكنهما يقولان ان السبعة وعلى تقدير كونه حياً للزوج النصف غير عايل وللأختين  
 الربع لان اصل المسئلة على هذا التقدير اثنان واحد للزوج وواحد للأختين معاً  
 فلا يستقيم عليهما وهم كاربعة اخوات فيضرب الاربع في اصل المسئلة فيبلغ ثمانية  
 اربعة منها للزوج واثنان من الاختين لكل واحد ثلث من المفقود خبير للاختين  
 من حيوتهم وهو ظاهر وحيوة خبير للزوج اذ له في نصف من المال بلا عول فيغير  
 حيوة المفقود في حق الاختين فلا يصرف اليهما الاربع ويعتبر موفته في حق الزوج  
 فلا يعطى الا ثلثا سابع المال ويوقف الباقى وهذا كسئلة من ستة وخمسين  
 لان مسئلة الحيوة من ثمانية ومسئلة الوفاة تسعة مربعة وبينهما ما يبينه  
 فيضرب احداهما في الاخرى فيبلغ ستة وخمسين وكان للزوج من مسئلة الحيوة  
 اربعة فاذا ضربت في مسئلة الوفاة وهي سبعة حصل ثمانية وعشرون وكان له من مسئلة  
 الموت ثلثه فاذا ضربت في مسئلة الحيوة وهي ثمانية بلغت اربعة وعشرين فعلى  
 الزوج اربعة وعشرين لانها اقل الحاصلين وهو النصف العايل ونوقف من نصيب  
 اربعين وكان للاختين من مسئلة الحيوة اثنان فاذا ضربا في السبعة حصل اربعة  
 وكان لهما من مسئلة الوفاة اربعة فاذا ضربت في الثمانية صار الحاصل اثنين وثلاثين  
 فيضرب اليهما اقل الحاصلين وهو اربعة عشر وهو ربع الستة وخمسين فكل واحد  
 من الزوجين

وانما لا يزوج  
 في

سبعة ويوقف من نصيبها ثمانية عشر فيسبغ المصروف الى الزوج والمسلمين  
 والباقي من الستة والخمسين وهو ثمانية عشر موقوفاً فانما اذا ظهر من المفقود  
 يدفع للزوج الاربع الموقوفه لئتم له نصف المال وهي ثمانية وعشرون ويكون  
 الباقى وهو اربعة عشر للأختين حتى يكون النصف للاخير بين الاخ والأختين للمذكر اصل  
 بخط الانثيين فان ظهر انه ميت يدفع الى الاختين الثمانية عشر الموقوفه من نصيبهما حتى  
 يتم لهما اربعة اسباع المال وهوانتان وثلاثون واما الزوج فقد اخذ نصيبه كاملاً  
 وهو اربعة وعشرون **فصل** في المرتد اذا اقر رجل المرتد على ارتداده او قتل او  
 لحق به الحرب وحكم القاضي بالحاقه بما التمسب في حال اسلامه من ولورثته المسلمين  
 واما ما التمسب في حال ردتته بوضع بيت المال هذا كله عند ابي حنيفة وعندهما  
 التمسب جميعاً ولورثته المسلمين وعند ال فقهاء الكسبان جميعاً بوضع بيت المال  
 في احد قوليه بطريق انه في ردتته الاخر بطريق انه مال ضائع ينفق لما راي عليه  
 في المختصر لابي يوسف ومحمد انه لا يرتد بحرية على ردة الماسلم فيجزم عليه حتى  
 يرتد باحكامه فكلما التمسب من كان له فلهذا يقتضى من ادبونه مع الاختين  
 في نصيبه المقتضى وكذا ولورثته ولابي حنيفة الذي بين كسبهم بان حكم موته  
 يستند له وقت ردتته صارها لكان بالردة فيجزم اسناد التورث فيما التمسب  
 في زمن اسلامه الى قبل ذلك الوقت لانه كان موجوداً ملكه حتى يكون ثورتيه  
 للمسلم من المسلم ولا يبين فيما التمسب في حال ردتته انه استند ثورتيه الى زمن اسلامه  
 اذ لم يكن موجوداً ملكه في ذلك الزمان فلو قضى به لوارثه لكان ثورتيه للمسلم  
 في الكافر فلما تجوز وما التمسب بعد الحقوق بدار الحرب في يديه وبالايجاب لانه التمسب

٢٢



وهو من أهل الحرب والاسم المسمى بالمرتدة في جميعها أي سواء التمس  
 في الإسلام أو في ردتها قبل الحق بدار الحرب ورثتها المسلمون بلا خلاف بين اصحابنا  
 وذلك لان المرتدة لا تقتل عندنا بل تخس حتى تسلم او تموت لان من ردت عن دينه فمقتل  
 النساء وايضا الاصل تأخير العقوبة الى دار الجزاء وانما عدك عنك في الرجل لا في  
 شره يتوقع منه وهو الحرب بخلاف المرأة واذا لم ينزل بارتدادها عصمة نفسها  
 لم ينزل عصمة مالها وكل واحد من المسلمين ملكها فهو ملوم ورواها الا انه لا ميراث فيها  
 لزوجها لانها بنفسها الردة قد بان منة ولم تفر مشقة علي المصداك فلا تكون  
 كافرة المرتبة واذا لحقت بدار الحرب زال عصمتها بنفسها لانها تسترق والاسلام  
 اطلاق حكمها فيزول عصمة مالها ايضا ذكر الامام الشافعي في شرح السير الكبير ان  
 انه الذي اذا انقض العهد وحق بدار الحرب كان الحكم في السلم الذي ارتد وحق  
 وذلك لان من اهل دارنا فيجوز عليه احكام المسلمين واما المرتدة فلا ميراث من احد  
 لانها مسلمة ولا ميراث من مسلم لانها جارية بارتدادها فلا يستحق المسلم التي لا ميراث  
 بل حرم عقوبة كالتقتل بغير حق وايضا المرتدة لا ملية له لان ما انتقل اليه لا  
 يقدر عليها في الميراث الملة وهو نظر الحكم في نكاحه فليس للمرتدة ميراث من مسلمة  
 ولا كافرة اصلية ولا مرتدة لان النكاح ينفذ للملة ولا ملية له وانما ذلك المرتدة  
 لا ميراث من احد لانها ليست ذات ملية الا اذا ارتدت اهل جميعهم في تولدوا  
 اي ميراث بعضهم في بعض لان دارهم صارت دار الحرب لظهور احكام الكفر منها  
 فيقتل رجالهم ونسبهم وهم ذرية كما فعل ابو بكر بن عبيد بن جراح  
 علي بن شهاب بن جارية فولدت محمد بن الحنفية ونسب علي بن محمد بن جارية بن جارية

بتأخيرها

في السير الكبير والسير

والامن طاف ص

تأخيرها اريد وانتم باعهم منكم لغيره بين اهل دار الحرب والاسلام والمرتدة  
 فان اياها وارتد يعتبر في قسمه حال المرتدة في دار الحرب او في دار الاسلام  
 وارتد وقت ردتة وبقي الى موت المرتدة فانه ميراث ولا ميراث لمن حده بعد ذلك  
 حتى لو اسلم بعد ردتة او ولد له من غلوقة حاد بعد الردة لم يرث منه وروى ابو  
 يوسف عن ابي حنيفة انه يعتبر وجود الوارث وقت الردة ثم لا يطل استحقاقه  
 بموته بل يكون ميراثه لورثته وروى محمد عنه وهو الاصح انه يعتبر من كان وارثا  
 له حين قتل او مات سواء كان موجودا حال ردتة او حدث بعد **فصل**  
 في السير حكم الاسير حكم ساير المسلمين في الميراث عالم يفارق دينه فيرث و  
 يورث منه لان الاسلام من اهل دار الاسلام ايضا فان الاير في ان زوجته التي في  
 دار الاسلام لا تبين منه بالاسر كما لا يورث في قطع عصمة النكاح لا يورث ايضا  
 الميراث فان فارق بينه فحكمه حكم المرتدة اذ لا فرق بين ان يرد في دار الاسلام  
 ثم يلحق بدار الحرب وبين ان يرد في دار الحرب ويقيم فيها فاعلى التقديرين يصير  
 حريا وان لم يعلم ردتة ولا حيوة ولا موته فحكمه حكم المفقود فلا يقيم حاله ولا  
 يتزوج امراته حتى ينكشف خبره فان ادعى ورثته انه ارتد في دار الحرب  
 لم يقبل ذلك الا بشهادة مسلمين عدلين فاذا شهد احكام القاضي بوقوع الردة  
 بينه وبين امراته ونسب عالم بين ورثته لانه ميت حكما عند قضاء القاضي  
 فان جاد بعد قضاءه وانكر الردة لم ينقض حكمه فلا يرث من ميراثه ولا ميراثه الا  
 ما كان قايما بعينه في داره كالرثة المعروفة اذا جاد ثانيا واذا سمع القاضي  
 شهادة العدلين ولم يحكم بها بعد حتى جاد ثانيا وانكر الردة كان حاله على حاله

٨٢

بعض فارتد

Copyright © King Saud University



حكم يثبت بنفس الرد ولا يحكم بحق مدبريه وامهات اولاده لانه حكم  
 بالموت ولا يكون الرد حكم الموت لما اذا اتصل به قضاء القاضي **فصل 2**  
 الغزي والحرق والهدم اذا امتحنا عدي بينهم قرابة ولا بد من ايهما اذا غرقوا  
 في السفينة معا او وقعوا في النار دفعة او سقط عليهم جدار او سقطت بيتا  
 قتلوا في معركة ولم يعلم التقدم والتأخر في موتهم كانهم ما توامعا فكل واحد منهم  
 لورثته الاصلها ولا يثبت بعض هؤلاء الاموات من بعض وهذا هو المختار عندنا  
 وعند مالك نض على ذلك في الموطا وكذا عند الشافعي وهو مروي عن ابي بكر وعمر  
 وزيد بن ثابت كما سندته وقال علي وابن مسعود في الروايتين عنهما يثبت بعضهم  
 اي بعض هذه الاموات من بعض الاموات وكل واحد منهم من مال صاحبه فانه لا  
 يثبت منه والاثر ان يثبت كل واحد من مال نفسه ولا شك في بطلان واليه  
 ابن ابي ليلى والوجه في ذلك ان سبب استحقاق كل منها ميراث صاحبه هو حياته  
 بعد موت صاحبه وقد عرفنا حيوتهم ببقائهم فيحيى ان يثبت له بلسان  
 موته قبل موته فهو مشكوك فيه فلا يثبت له الا ما كان بالاشك الا فيما ورثته كل منها  
 من صاحبه لاجل الضرورة وهي ان يورث احد من صاحبه بوقف على حكم يثبت  
 صاحبه قبله فلا يتصور ان يثبت صاحبه لمن ما يثبت بالضرورة لا يتصور  
 محله وفي ما عدا ذلك لا يثبت له الا ما يملك فيه بالاصل فانه البقيا لا يورث بالاشك  
 كما يثبت الطهارة وشك في الحد او بالاعان ولذا ان سبب استحقاق كل منها ميراث  
 جميع غير معلوم معينا ومالم يتبين بالسبب لم يثبت الاستحقاق اذ لا يتصور

حكم يثبت بنفس الرد ولا يحكم بحق مدبريه وامهات اولاده لانه حكم  
 بالموت ولا يكون الرد حكم الموت لما اذا اتصل به قضاء القاضي **فصل 2**  
 الغزي والحرق والهدم اذا امتحنا عدي بينهم قرابة ولا بد من ايهما اذا غرقوا  
 في السفينة معا او وقعوا في النار دفعة او سقط عليهم جدار او سقطت بيتا  
 قتلوا في معركة ولم يعلم التقدم والتأخر في موتهم كانهم ما توامعا فكل واحد منهم  
 لورثته الاصلها ولا يثبت بعض هؤلاء الاموات من بعض وهذا هو المختار عندنا  
 وعند مالك نض على ذلك في الموطا وكذا عند الشافعي وهو مروي عن ابي بكر وعمر  
 وزيد بن ثابت كما سندته وقال علي وابن مسعود في الروايتين عنهما يثبت بعضهم  
 اي بعض هذه الاموات من بعض الاموات وكل واحد منهم من مال صاحبه فانه لا  
 يثبت منه والاثر ان يثبت كل واحد من مال نفسه ولا شك في بطلان واليه  
 ابن ابي ليلى والوجه في ذلك ان سبب استحقاق كل منها ميراث صاحبه هو حياته  
 بعد موت صاحبه وقد عرفنا حيوتهم ببقائهم فيحيى ان يثبت له بلسان  
 موته قبل موته فهو مشكوك فيه فلا يثبت له الا ما كان بالاشك الا فيما ورثته كل منها  
 من صاحبه لاجل الضرورة وهي ان يورث احد من صاحبه بوقف على حكم يثبت  
 صاحبه قبله فلا يتصور ان يثبت صاحبه لمن ما يثبت بالضرورة لا يتصور  
 محله وفي ما عدا ذلك لا يثبت له الا ما يملك فيه بالاصل فانه البقيا لا يورث بالاشك  
 كما يثبت الطهارة وشك في الحد او بالاعان ولذا ان سبب استحقاق كل منها ميراث  
 جميع غير معلوم معينا ومالم يتبين بالسبب لم يثبت الاستحقاق اذ لا يتصور

70



